

## وقائع العدد

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في حق الله الملك والملك لله في حق الله الملك

بمقتضى الفقرة الثالثة للمادة (٧٨) من الدستور  
 نصدر ارادتنا بما هو آت :-

تنفض الدورة العادية لمجلس الامة في نهاية يوم الاحد الواقع في ٢٧ شباط لسنة ١٩٦٦.

١٩٦٦/٢/٢٣

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء  
 وصفي التل

وزير الداخلية بالوكالة  
 وصفي التل



مجلس النواب

مجلس الامة

## مجلس النواب

الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الثامن

محضر الجلسة الاستثنائية الثانية

المعقودة يوم السبت ٢٦ ذي الحجة ١٣٨٥ هـ الموافق ١٦ نيسان ١٩٦٦ م

(الجلد ١٠)

(رقم العدد ١٤)

## جَزْءُ الْإِخْلَاقِ

محمية

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة ... .. موافقة ٥٨٧
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات ... .. موافقة ٥٨٨
- أ - طلب اجازة مقدم من نائب نابلس السيد حفطي ملحم ٥٨٨ (موافقة)
- ب - معلنة مقدمة من نائب الخليل السيد احمد محمود حجه ٥٨٨

هكذا  
 صحت  
 الأصل

## مخيفة

- ٣ - تلاوة قرار اللجنة المالية رقم ( ٤ ) حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٦ .
- ٤ - بيان معالي وزير المالية رداً على قرار اللجنة المالية رقم (٤) حول الموازنة .
- ٥ - مناقشة الموازنة العامة لسنة ١٩٦٦ تناقش الموازنة حضرات النواب المحترمين السادة :
- ١ - نائب معان السيد ابراهيم كريشان
- ٢ - نائب اربيد السيد محمد بشير الخزاعي
- ٣ - نائب السلط السيد محمد الحشاش
- ٤ - نائب عمان السيد وصفي مرزا
- ٥ - نائب عمان السيد مطلق الحديد
- ٦ - نائب جرش السيد فيصل الدغمي
- ٧ - نائب عمان السيد عبد الرحمن خليفه
- ٨ - نائب عجلون السيد سلمان القضاة ( وعن السيد صلاح السحيمات نائب الكرك )
- ٩ - نائب بيت لحم السيد ايوب مسلم
- ١٠ - نائب القدس السيد امين يونس الحسيني
- ١١ - نائب السلط السيد شاكرا الطعيمة
- ١٢ - نائب رام الله السيد كامل محي الدين
- ١٣ - نائب الكرك السيد صالح الحياي
- ١٤ - نائب اربيد فضيلة الاستاذ علي المكاوي
- ١٥ - نائب رام الله السيد محمد احمد البرغوثي
- ١٦ - نائب نابلس السيد داود الشخشير
- ١٧ - نائب جنين السيد معروف رباح ( وعن النائب السيد محمد ارشيد والنائب السيد فوزي جرار )
- ١٨ - نائب نابلس السيد راشد النمر
- ١٩ - نائب اربيد السيد سامي حداد
- ٢٠ - نائب طولكرم السيد حافظ الحمد الله
- ٢١ - نائب عمان فضيلة الاستاذ عبد الباقي جمو
- ٢٢ - نائب عمان ورئيس اللجنة المالية السيد خالد الحاج حسن
- ٢٣ - رد دولة رئيس الوزراء على كلمات حضرات النواب المحترمين

## مخيفة

- ٢٤ - كلمة نائب عمان السيد سليم البخيت
- ٦ - التصويت والتصديق على الموازنة
- ٣٤ - عضوا وافقوا على الموازنة
- ٢١ - عضوا خالفوا الموازنة
- ٠٢ - عضوا مستكفين
- ٠٢ - عضوا غائبين
- ٥٩
- ٧ - إحالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة الى اللجان المختصة ... .. ٧٠٣
- أ - مشروع قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة ( احيل للجنة الاردنية لسنة ١٩٦٦ . )
- ب - مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لسنة ١٩٦٦ . ( احيل للجنة المالية )
- ج - مشروع قانون تصديق امتياز شركة النقلات السياحية الاردنية المساهمة المحدودة لسنة ١٩٦٦ . ( احيل للجنة القانونية )
- د - مشروع قانون سلطة المصادر الطبيعية لسنة ١٩٦٦ .
- ٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة ... .. ( لم تبين ) ٧٠٣

هكذا من الأصل



## مجلس النواب

## مجلس النواب

اجتمع المجلس علناً وبنصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم السبت الواقع في ١٦/٤/١٩٦٦ برئاسة معالي السيد عاكف الفايز رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الأمة الأستاذ هاني خير .

وتغيب باجازه السيد حفطي ملحيس .  
وتغيب ممثلوا السيد احمد محمود حجه .

وحضر من الحكومة :-

دولة السيد وصفي التل رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

معالي السيد سمعان داود وزير العدلية

معالي السيد عز الدين المفتي وزير المالية

معالي السيد عبد الوهاب الحجابي وزير الداخلية ووزير الدولة .

معالي الدكتور قاسم الرباوي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

معالي الدكتور صالح برقان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

معالي السيد فضل الدلقموني وزير المواصلات برق وبريد .

معالي الدكتور أحمد ابو قوره وزير الصحة .

معالي السيد ذوقان الهندوي وزير التربية والتعليم  
معالي السيد يحيى الخطيب وزير الاشغال العامة  
معالي السيد حاتم الزعبي وزير الاقتصاد الوطني  
معالي السيد سعيد الدجاني وزير المواصلات /  
ميناء سكك طيران .

سيادة الشريف عبد الحميد شرف وزير الاعلام  
معالي السيد اسماعيل حجازي وزير الزراعة  
معالي الدكتور نصفت كمال وزير الانشاء والتعمير .  
معالي السيد محمد طوقان وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء .

افتتاح الجلسة :

الرئيس :

النصاب قانوني . اعلن افتتاح الجلسة .

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه وفيه الامين العام من تلاوته .

## ٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس :

ارجو ان تتلى الاجازات والاعتذارات الواردة

(أ)

الامين العام :

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية واحتراما وبعد .

بسبب اضطراري للسفر للقاهرة لمعالجة عائلتي ارجو معاليكم التكرم بمنحي اجازة شهر متمنياً لمعاليكم ولزملاء الاكابر التوفيق .  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نابلس في ١٩٦٦/٤/٥

نائب نابلس

حفطي ملحيس

الرئيس :

هل يوافق المجلس على منحه الاجازة المطلوبة؟

الجميع : موافقون .

## قرار رقم (٣٤)

عقدت اللجنة المالية لمجلسكم الكريم بنصاب قانوني برئاسة معالي السيد خالد الحاج حسن أربعة اجتماعات مطولة بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٦ و ١٩٦٦/٣/٢٨ و ١٩٦٦/٤/٤ و ١٩٦٦/٤/٥ . كما عقدت بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٢ جلسة نهائية بحضور معالي رئيسها والسادة الاعضاء : محمد الحشمان موسى ابو الراغب ، عمران المعاطيه ، عفيف بطارسه ، أميل صافيه ، محمد سعيد يونس ، علي الدجاني ، زهير مطر ، محمد سالم ابو النعم ، وحمره الشريده . وذلك للنظر في مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٦٦ ودراسة وتقديم توصياتها الى مجلسكم الكريم حسب الاجراءات الدستورية المتبعة وقد حضر اجتماعات اللجنة الاربعة الاولى معالي وزير المالية ومعالي

(ب)

الامين العام :

معالي رئيس مجلس النواب الافخم عثمان  
لاسباب قاهرة ارجو التكرم بمعدرتي عن حضور جلسة اليوم .  
١٩٦٦/٤/١٦ .

نائب لواء الخليل

احمد محمود حجه

الرئيس :

هل يوافق المجلس على معدرتي؟

الجميع : موافقون :

٣ - تلاوة قرار اللجنة المالية رقم

(٤) حول مشروع قانون الموازنة العامة

للسنة المالية ١٩٦٦

الرئيس :

ارجو من مقرر اللجنة المالية عطوفة السيد موسى ابو الراغب تلاوة قرار اللجنة المالية رقم (٤)

المقرر :

هكذا من الاصل

وزير المواصلات / ميناء سكك طبران ، حيث استوضحت اللجنة منهما عن تنظيم مشروع الموازنة وما تضمنته من تقديرات للواردات والتفقات ، وبرامج الخدمات ومشاريع التنمية والاعمار .

وبهم اللجنة المالية أن تؤكد بأنها في دراستها لمشروع الموازنة العامة قد التزمت واحتدت بتلك الروح البناءة التي تفرضها مبادئ التعاون المثمر بين السلطين التشريعية والتنفيذية ويتفصيها الحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي الذي تحقق لاردننا العزيز عبر السنوات الماضية . فاذا ما أبدت ملاحظة أو سجلات انتقاداً فليكن ذلك بدافع الايمان بالحياة الديمقراطية السليمة . وحافظ التفاعل النيابي الذي يعتبر خير سبيل لتحمل المسؤوليات المشتركة في التطور والبناء . وكسب المزيد من الاستقرار لبلدنا وللمنجزات التي يفخر بها .

وانطلاقاً من هذه الحوافز المخلصة بهم اللجنة ان تبين للمجلس الكريم ان الموازنة العامة ليست مجرد مجموعات رقمية أو تنظيمات حسابية بل انها تنظيم مالي واقتصادي يتضمن تقديرأ سليماً لواردات الدولة وتنفقاتها ويعكس على مرآته سياسة الدولة في مختلف الشؤون العامة ويعطيها أداة فعالة للتنسيق والتوجيه في مجالات النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وتكثيف الاستثمار والانتاج والاستهلاك والاستخدام لرفع مستويات المعيشة والدخل القومي وتوسيع وتعميق الاستقرار الوطني للحفاظ على كيان الوطن وسلامته ودفع الأذى عن حياضه ، فضلاً عن استمرار تطوره وتقدمه .

ولهذا ترى اللجنة لازماً عليها قبل ان تنتقل الى عرض توصياتها ان تشير الى ثلاث نقاط هامة تضمنتها خطة الموازنة التي اقامها معالي وزير المالية بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٦ .

النقطة الاولى - بأنه لا توجد دولة نامية في العالم تبني سياستها المالية على أساس موازنة متوازنة أو على أساس الاحتفاظ بأحتياطي كبير عندما تبدأ تنفيذ خطة إنمائية شاملة وعلى نطاق واسع .

وترى اللجنة ان لكل دولة نامية ظروفها الخاصة وأوضاعها مالية واقتصادية معينة تحلي عليها أصول تكييف موازنتها السنوية واذا اصاب التمويل بالعجز أي نجاح في أي بلد من البلاد النامية فليس حتماً أن يصيب النجاح نفسه أو أية نسبة منه في البلاد النامية الأخرى نظراً لاختلاف البيئة والظروف والمطامح والاهداف وتفاوت القدرات والامكانيات والثروات الطبيعية الثابتة وغيرها من العوامل التي تؤثر في حياة ذلك البلد وأوضاعه ، وليس أمراً خافياً ان الدول النامية بوجه عام تزدحم تحت أعباء التزامات مالية ومسؤوليات اقتصادية جسيمة تفرض على بعضها الاعتماد على الدول المتقدمة بينما تفرض على بعضها الآخر تخفيض قيمة نقدتها ، أو تخفيض غطاءه أو تجاه حالات متفاوتة من عدم الاستقرار الداخلي .

فمن النتائج المباشرة لسياسة التمويل بالعجز في البلاد النامية حتمية السير نحو التوسع في الخدمات وبالتالي الاضطرار لتخصيص المزيد من الواردات للاستهلاك

والبحث عن المزيد من التروض للاتفاق على الوظائف والخدمات مما يؤدي الى تقاض الادخار والاستثمار المحلي . وارتفاع الاسعار وبالتالي الاضرار بالبنوي الدخول الصغيرة الثابتة منها والفضيلة على حد سواء . الذين يشكلون الاغلبية الكبرى من سكان الدول النامية ، وحيثما تستمر الضرائب غير المباشرة متفوقة . نسبة ونوعية على الضرائب المباشرة يتعرض سكان البلاد المعنية بالامر الى اهتزازات ضارة تؤثر نهضتهم المنسقة السليمة . ولو كان الاقتصاد القومي في أي بلد نام متوازناً ولو كان هناك مصدرأ مستقرأ للعائدات المالية المعروفة لجاز قبول مبدأ التمويل بالعجز . لكن التليل من البلاد النامية من يملك مثل هذه المعطيات والعائدات .

وبما ان الاقتصاد الاردني يعاني حالة ظاهرة من عدم التوازن بين فعالياته المختلفة وبين وارداته وصادراته ، وأيراداته ونفقاته . فان الأخذ بمبدأ التمويل بالعجز ينطوي على خطوة خطيرة قد لا نحمد عقباها على المدى البعيد بالمقارنة مع الموازنة المتوازنة التي توجب الحيلة والحذر وتضمن سلامة العواقب .

وأما قضية الاحتفاظ بأحتياطي كبير أو صغير . فمسألة أخرى . تتعلق بسياسة الدولة العليا وضرورة احتفاظها بأحتياطي مناسب لمواجهة أي ظرف طارئ .

النقطة الثانية - انه لا يمكن تنفيذ البرامج لهذا العام وفي المستقبل إلا باتباع أحد الاساليب التالية : -

- ١ - زيادة الضرائب من حيث النوع والنسبة .
  - ٢ - تأجيل تنفيذ بعض المشروعات المقررة في الخطة .
  - ٣ - الاتفاق على المشروعات الجديدة من الاحتياطي المتوافر للخرينة .
- وقبل أن تبدي اللجنة رأيها في هذه الاساليب المتناوبة فانها تضيف اليها ثلاثة أساليب أخرى لتمويل هي :

- ١ - المسارعة الى تنفيذ مشروع الادخار القومي .
- ٢ - اصدار سندات دين على الخزينة لمدة معلومة ومن فئات صغيرة تجتذب ذوي الدخول المتوسطة والصغيرة .
- ٣ - الاقتراض الاجباري كوسيلة معروفة لحمل المواطنين على الاسهام في مشاريع التنمية الاقتصادية .

ويبدو ان معالي وزير المالية يرى في أساليب التمويل التي عرضها في خطبة الموازنة أن النمو الاقتصادي يتوقف على كمية الانفاق التقدي ، وهو لهذا السبب اقترح الاجوء إما الى زيادة الضرائب أو الى احتياطي الخزينة أو الى تأجيل المشاريع بينما ترى

مكتبة  
مجلس النواب



الاجته المالية ان النمو الاقتصادي لا يتوقف على كية الاتفاق التقدي فحسب بل يتوقف أيضاً وينفس التندار على نوعية المشاريع المنتجة للدخل . وعلى نوعية الخدمات التي تزيد الدخل التأم أو تفتح أبواباً جديدة لدخول جديدة . مما يضمن سلامة الخطة المالية ويمنحها التمدد على الصمود أمام الانكماش الاقتصادي وعلى انتصاف الاهتزازات الاقتصادية والحيلولة دون رأس المال الخاص من التجمد في البنوك أو التغرب عن البلاد . فالقول : تدماً باحتمال زيادة الضرائب ومعها الرسوم ، نسبة ونوعاً ، كوسيلة لتمويل ، ولو على سبيل القرض ، يعمل الاستقرار الاقتصادي خصاصاً لقرارات الجهاز التنفيذي الذي يملك صلاحيات واسعة في هذا المجال أكثر من اعتماده على القرارات الاقتصادية الحقيقية ونشاطات رجال الأعمال . ومثل هذه الزيادات اذا طبقت فوق ما سبق وطبق في السنوات المتعاقبة ، سوف تدفع رأس المال كما سبق ذكره الى الجمود أو التغرب ، وتقلل من دخول الافراد ، وبذلك يمرضهم إما للاستئانة من أي مصدر وجدوه ، أو لتخفيض مستويات معيشتهم وكلاهما أمر ضار . خاصة اذا كانت الرسوم والضرائب المعرضة لزيادة من الضرائب والرسوم غير المباشرة التي يقع عبثها أكثر ما يقع على ذوي الدخول الصغيرة مما يتنافى مع متطلبات العدالة الاجتماعية .

ولهذا فان اللجنة بأجماع الآراء ترفض مبدأ زيادة الضرائب والرسوم وتدعو الحكومة بدلا عن ذلك ، لتحسين فعاليات اجهزة تحقيق وجباية الضرائب والرسوم في مواعيدها ونسبها المقررة ، وقد طبقت الحكومة هذه الوسيلة وحققت في تطبيقها نجاحاً ملحوظاً . ذلك لان تحصيل الحقوق الثابتة ، أجدى وأنفع من محاولة التعويض عن ما هو متروك أو محبوس منها ، بفرض ضرائب أو رسوم جديدة تنال المكلف الواعي الامين . ويتجنبها غيره من المكلفين .

ومن ناحية الاجوء الى الاحتياطي المالي فان اللجنة ايضاً وبأجماع الآراء تعارض المساس الاحتياطي وتطالب بالابقاء عليه تحسباً لاية طوارئ مفاجئة أو امور ليست بالحسبان لا سيما وان الاردن يواجه تحديات دائمة من العدو المشترك .

#### النقطة الثالثة -

ان الحكومة لن تلجأ الى الترويض التجارية إلا كحل غير مرغوب فيه واللجنة توافق الحكومة على هذا الرأي لا يسعها إلا ان تزيد عليه لأن الترويض التجارية اذا اقتضتها الظروف الملحة يجب ان تقتصر فقط على تلك المشاريع المنتجة التادرة على تسديد الاقساط والفوائد خشية ان تنفق مثل هذه الترويض على مشاريع غير منتجة . وبذلك لا تتعرض الخزينة لتسديد القروض والفوائد فحسب وإنما تضطر أيضاً لايجاد مخصصات سنوية للاتفاق على ادارتها وعلى احتياجاتها من التجهيزات والمهمات .

وقد قال معالي وزير المالية في مقدمة خطة الموازنة أن الموازنة ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببرنامج التنمية الاقتصادية للبع سنوات . ولا شك ان هذا الارتباط سيكون شاملاً لمعالجة الناحيتين السلبية والايجابية في برامج التنمية في وقت واحد .

فمن الناحية السلبية : تخذر البرامج الحكومة بأن تتوقع تخفيفاً كبيراً في المعونة الاجنبية للموازنة . وتخذرنا ايضاً بأن معدل الدخل للأفراد ما يزال منخفضاً على الرغم من الزيادة الكبيرة في الدخل القومي وان الانخفاض في الدخل يترن بانخفاض أنتاجية العمل وبوجود نسبة عالية من السكان عاطلة عن العمل ، وتجد اللجنة المالية في هاتين الملاحظتين سبباً كافياً ومبرراً واقعياً للالحاح على عدم الاجوء الى احتياطي الخزينة ولعدم الاقدام على الارتباط لانشاء أي مشروع أو دائرة تترتب بسببها التزامات مالية جديدة . فلقد ثبت في أكثر من مرة أن الجهة الممولة الاجنبية قد ألغت تمويلها للمشروع وتركت الحكومة وألزماتها أمر تدبير تمويله أو تدبير العمل لموظفيه مما زاد في المسؤوليات المالية .

ولهذا فان أي مشروع تقدم الحكومة على تنفيذه ضمن برامج البع سنوات يجب ان يكون مشروعاً منتجاً بالمعنى الصحيح ومتكناً من تسديد القروض والفوائد من نتائج فعاليته ، لا من فصول الموازنة المختلفة .

وتصل اللجنة الآن الى بيان رأيها في الواردات والنفقات العامة : -

#### الواردات العامة

تقسم الواردات العامة الى سبعة أقسام :-

- أ - القسم الاول - ويشمل الواردات المحلية المتدرة لتسعة أشهر والبالغة ٢٣٠٢٥٠٠٠٠ ديناراً .
  - ب - القسم الثاني - المساعدات المالية المتعاقبة بتسديد النفقات المتكررة سنوياً والبالغة ٩٠٠٠٠٠٠٠ ديناراً .
  - ج - القسم الثالث - المساعدات الاقتصادية والفنية البالغة ٢٢٧٧٤٩٨ ديناراً .
  - د - القسم الرابع - القروض المعدة للمشاريع الانمائية وتسديد بعض أقساط وفوائد القروض المستحقة والبالغة ٩٢٠٩٨٤٦ ديناراً .
  - هـ - القسم الخامس - مساعدة تمويل مشروع مؤسسة الروافد والبالغة ٥٩٢٠٧٤٠٠ ديناراً .
  - و - القسم السادس - القروض المحلية والبالغة ١٥٠٠٠٠٠٠ ديناراً .
  - ز - القسم السابع - قروض منتظرة والبالغة ١٢٢٥٠٠٠٠ ديناراً .
- وبشكل القسم الاول من الواردات المحلية الثانية ، وقد اعتمد معالي وزير المالية في تقديرها انشاق ١٧/ على اعادة التقدير لعام ٦٦/٦٥ .

مجلس النواب

وقد قدمت الحكومة الى اللجنة جدولاً يتضمن الإيرادات الفعلية لاربعة سنوات متوالية والإيرادات التقديرية للسنة الخامسة ، وذلك بناء على طلب اللجنة .

وكانت نسبة الزيادة على الوجه التالي : -

١٩٥٠٪	لجنة ١٩٦٢/١٩٦٣ .
١١٪	لجنة ١٩٦٣/١٩٦٤ .
١١٪	لجنة ١٩٦٤/١٩٦٥ .
٢٢٪	لجنة ١٩٦٥/١٩٦٦ .

ومن ذلك يتبين لمجلسكم الكريم من نسب الزيادة للإيرادات ان معدل الزيادة للسنوات الخمس يقع ما بين ١٦ و ١٧ ٪ ، وبناء عليه اعتمد معالي وزير المالية في تقدير نسبة زيادة الإيرادات لتسعة الأشهر ضمن الموازنة الحالية نسبة تقع ما بين ١٧٪ .

وأيضاً لزيادة النسب التفصيلية في مفردات الموازنة تود اللجنة ان توضح لمجلسكم الكريم نسبة الزيادة في المفردات حسب الأرقام التي تضمنتها الموازنة الحالية وهي كما يلي : -

تقديرات	تقديرات	التنقص والزيادة	تقديرات	تقديرات	التنقص والزيادة
٦٦/٦٥	٦٦/٦٥	باللغة	كاملة ١٩٦٦	باللغة	باللغة
٦٥٣١٠٠٠٠	٦٥٣١٠٠٠٠	١١٣٪ +	٧٧٢٥٠٠٠٠	١٨٪ +	١٨٪ +
١٠٠٠٠٠٠٠	١١٢٧٥٠٠٠٠	١٢٧٪ +	١٣٢٧٧٠٠٠٠	١٧٪ +	١٧٪ +
٢١٧٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠٠	١٧٪ -	٢٥٦٧٠٠٠٠	٤٢٪ +	٤٢٪ +
١٤٤٠٠٠٠٠	١٤٤٠٠٠٠٠	٣٪ -	١٥٠٠٠٠٠	١٠٪ +	١٠٪ +
٥٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٣٦٪ -	٥٠٠٠٠	٤٣٪ +	٤٣٪ +
٤٧٧٠٠٠٠	٤١٩٥٠٠٠	١٢٪ -	٤٦٢٥٠٠٠	١٠٪ +	١٠٪ +
٢٦٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	١٣٪ +	٤٥٠٠٠٠	٢٠٪ +	٢٠٪ +
٧٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	٢٨٪ +	١٤٠٠٠٠٠	٥٥٪ +	٥٥٪ +
٤٨٢٠٠٠٠	١٨٢٠٠٠٠	٦٤٪ -	٣٠٠٠٠٠٠	٦٥٪ +	٦٥٪ +
١٦٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠	٩٪ -	١٧٧٠٠٠٠٠	٢٣٪ +	٢٣٪ +
١٩٠٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠٠	١٣٪ -	٢٢٥٠٠٠٠	٣٦٪ +	٣٦٪ +
٣٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٩٪ -	٣٧٥٠٠٠٠	٢٥٪ +	٢٥٪ +
١١٥٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	١٣٪ +	١٥٠٠٠٠٠	١٥٪ +	١٥٪ +

تقديرات	تقديرات	التنقص والزيادة	التنقص والزيادة	تقديرات	تقديرات
٦٦/٦٥	٦٦/٦٥	باللغة	باللغة	كاملة ١٩٦٦	كاملة ١٩٦٦
٣٦٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠	٣٪ -	٤٥٠٠٠٠٠	٢٨٪ -	٢٨٪ -
١٥٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	١٣٪ -	١٥٠٠٠٠٠	١٥٪ +	١٥٪ +
٤٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٥٥٪ +	١٠٠٠٠٠٠	٤٢٪ +	٤٢٪ +
٢٩٩٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠	٩٧٪ -	٣٣١٠٠٠٠	٢٢٪ +	٢٢٪ +
٤٠٠٠٠٠	٣٢٥٠٠٠٠	١٨٧٪ -	٤٤٨٠٠٠٠	٣٤٪ +	٣٤٪ +
١٠٦٩٠٠٠٠	٤٤٠٠٠٠٠	٥٨٪ -	١٠٠٠٠٠٠٠	١٢٧٪ +	١٢٧٪ +
٤٥٠٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠٠	١٥٪ -	٥٥٠٠٠٠٠	٤٥٪ +	٤٥٪ +
١٢٠٠٠٠٠	٩٦٠٠٠٠٠	١٤٪ -	١٣٠٠٠٠٠	٣٥٪ +	٣٥٪ +
٢٢٢٠٠٠٠	١٤٥٤٠٠٠٠	٣٤٪ -	٢٤٠٠٠٠٠٠	٦٥٪ +	٦٥٪ +
١٧٠٠٠٠٠٠	١٧٧٢٠٠٠٠	٩٪ -	١٠٦٩٨٠٠٠٠	٤٪ -	٤٪ -

وكان معالي وزير المالية قد صرح بتاريخ ٩٦٦/٤/٥ بأن النفقات قد قدرت على أعلى فتناً مما يعني على أن تقدير الإيرادات قد تم على أعلى مستوياته أيضاً لابتعاد التوازن بين الإيرادات والنفقات وتباً للاصول الحسابي وقد أعلن معالي الوزير في الوقت نفسه عن عدم امكانية تنفيذ جميع المشاريع المدرجة في الموازنة ومنها ما يستغرق انشاؤه أكثر من تسعة أشهر قطعاً كإبنية المدارس مثلاً ، ولكنه أدرج قيمته كإسالة في مشروع الموازنة مما زاد النفقات الممكن انفاقه .

وبنتيجة هذه الدراسة تقدم اللجنة المالية لمجلسكم الكريم التوصيات التالية . راجية الموافقة عليها : -

١ - لما كانت المملكة الأردنية الهاشمية تواجه بجزمة وشجاعة وعناد التحديات المستمرة للعدو المشترك وما يضره من سوء النوايا نحو الأردن والبلاد العربية . ونحسباً للطوارئ والاحداث المفاجئة يصر مجلس النواب على الحكومة بأن لا تمس الاحتياطي ولا تلجأ اليه إلا في حالات استثنائية لمعالجة طوارئ . ليست في الحسبان .

٢ - تجاوباً مع ما يشعر به الشعب الأردني الكريم من أعباء الضرائب نوعاً ونسبة وما يتردد في أوساطه من خشية من زيادة هذه الضرائب والرسوم يصر مجلس النواب على مطالبة بعدم زيادة هذه الضرائب والرسوم سواء عن طريق الصلاحيات المخولة للحكومة بموجب القوانين والانظمة المعمول بها أو عن طريق القوانين المؤقتة عندما لا يكون المجلس منعقداً أو عن أي طريق آخر . إذ أصبح المكلف الأردني غير قادر على تحمل أية زيادة نوعاً ونسبة في الضرائب والرسوم .

هكذا في الأصل



٣ - املاء الاحداث التي رصدت لها مخصصات في الموازنة في الحالات الملحة التي تليها الضرورة التصوي وتنظيمها المصلحة العامة وان يصار الى املاء هذه الشواغر المستحدثة من الوزارات والدوائر التي تشكو نقصاً في اجهزتها - اذا أمكن ذلك .

٤ - يطالب مجلس النواب الحكومة بمراجعة جانب الحذر والدقة قبل الارتباط مع أية هيئة خاصة لانشاء بعض المشاريع أو الدوائر التي تفرض على الخزينة التزامات مالية باهظة عندما تنسحب تلك الهيئات من تمويل تلك الدوائر أو المشاريع واقتد ثبت لمجلسكم الكريم أكثر من مرة أن انسحاب الهيئات الممولة قد جابه الحكومة بمشكلة تمويل تلك الدوائر أو استيعاب موظفيها .

٥ - الطلب من الحكومة تطبيق اجراءات مشددة على جميع موظفي الدولة الذين يستعملون السيارات الحكومية لاغراض غير رسمية مؤكدة .

٦ - عدم احالة الموظفين الى التقاعد إلا اذا ثبت للحكومة برأي لجنة وزارية خاصة أن ذلك الموظف لم يعد صالحاً للعمل . ويعلم مجلسكم الكريم ان التقاعد والتعويضات يكلف الحكومة مبالغ سنوية مستزايدة بلغت في تسعة اشهر ١٥٨١٠٠٠ ديناراً أو ما يعادل ٧٪ من تقديرات الواردات المحلية .

٧ - وضع تعليمات ثابتة لتشجيع الصناعات المحلية بحصر شراء الاورام الحكومية منها تشجيعاً للصناعات المحلية والاقتصاد العام . وعدم اللجوء الى شراء الاورام من الخارج الا اذا ثبتت الحاجة لها .

٨ - الأخذ بمبدأ عدم انشاء سفارات في البلاد التي ليست لها سفارات في الاردن وأيضاً الحد من تنقلات أعضاء السلك الدبلوماسي الخارجي إلا في حالات ضرورية التي تقتضيها مصلحة العمل والمطالبة بتعزيز أجهزة السفارات ذات العلاقة بتشجيع الأعمال الثقافية والسياحية والاقتصادية في الاردن .

٩ - متابعة مشروع اليوتاس وتنفيذه خاصة وأنه لوحظ ان الميزانية لم تتضمن أية مخصصات محددة للمشروع أو أية ملاحظة عن القروض التي أعلنت عنها الحكومة أكثر من مرة .

١٠ - مطالبة الحكومة بعرض موازنات الدوائر والسلطات المستقلة على مجلسكم الكريم ولقد سبق وطالب مجلسكم الكريم بتعديل قوانين هذه السلطات والدوائر بحيث تصبح موازناتها خاضعة لاشراف مجلس الأمة . ولقد تضمنت الموازنة على سبيل المثال مبلغ ١٢٠٨٠٠ ديناراً لمشاريع ميناء العجبة بينما يعلم الجميع أن هذه الدوائر تجبي إيرادات كبيرة من الخدمات التي تؤديها للمواطنين ، ولا خلاف أنهم من حق مجلسكم الكريم النظر في موازنات هذه الدوائر ومناقشتها عند مناقشة الميزانية العامة .

١١ - ترى اللجنة ان نظام التأمين الصحي لم يحقق الاهداف والغايات التي وضع النظام من أجل تحقيقها . حيث ثبت ان مستوى الخدمات الطبية قد هبط عما كان عليه قبل وضع النظام موضع التنفيذ . والسبب في ذلك يعود الى ان عدداً كبيراً من الاطباء والاختصاصيين قد استقالوا من خدمة الحكومة ، وذلك بسبب عدم قناعتهم بجلوى النظام ونتيجة لذلك اضطرت وزارة الصحة الى ايكال المسؤوليات الطبية التخصصية الى طلبة يتخصصون والخبرة بما أدى الى هبوط مستوى الخدمات الطبية .

هذا علاوة على انه زادت وزارة الصحة رواتب الاطباء بمعدل ٨٠٪ من الراتب الاساسي دون الانتفاع من خدمات الاطباء وبدون زيادة ساعات الدوام الرسمي زد على ذلك أن الطبيب الذي يشغل وقته بعد الظهور في عيادته الخاصة خدعة للمرضى أصبح عاطلاً عن العمل بعد الدوام الرسمي . أو أصبح يمارس الطب بعد عمله الرسمي مستتراً .

لذا نوصي اللجنة مجلسكم الكريم بالموافقة على اعادة النظر في نظام التأمين الصحي على أسس وقواعد جديدة لتحقيق تحسين الخدمات الطبية وليس هبوط مستواها .

١٢ - تنزيل العلاوات الاضافية التي زيدت لمجلس الوزراء ورئيسي مجلس الاعيان والنواب ومن هم برتبهم

١٣ - تنزيل العلاوات الاضافية وعلاوة بدل الاختيار المخصصة لمحافظين والحكام الاداريين .

١٤ - اضافة النقرة ( هـ ) للمادة ( ٦ ) من مشروع قانون الموازنة العامة بالنص التالي :

هـ - يستثنى من هذه المادة الفصل ٢ - مجلس الأمة .

١٥ - تعديل المادة ( ٨ ) من مشروع قانون الموازنة وذلك بشطب عبارة ( وبموافقة وزير المالية/الميزانية العامة ) وذلك اقرار مجلسكم الكريم في اقرار الموازنة العامة لسنة ٦٦/٦٥ .

١٦ - عدم اخضاع واردات التيارات لضريبة الدخل باعتبارها تخضع لضريبة المستغلات وذلك للحيولة دون ازدواج الضريبة وحل لمشكلة الاسكان .

وبناء عليه فان اللجنة توصي بالاكثريه مجلسكم الكريم بالموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٦٦ .

اللجنة المالية

مخالفة عضو اللجنة المالية السيد محمد الحشمان .

بالاضافة الى ما ورد في هذا التقرير من توصي صادرة عن اللجنة المالية المبنية عن مجلس النواب . فاني اوصي بتعديل المادة التاسعة من قانون الموازنة على الشكل التالي ليتفق ذلك مع نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ ومع المادة ١١٥ من الدستور : -

#### المادة ٩

يجرى تحديد الوظائف المصنفة وغير المصنفة وتعيين اسمائها ودرجاتها ومخصصاتها في ملاك كل وزارة او دائرة تبعاً لواجبات ومسؤوليات تلك الوظائف بنظام واحد يسمى نظام تشكيلات الوظائف يصدره مجلس الوزراء ، على ان يكون جزءاً من هذا القانون ويصدق معه .

مخالفة عضو اللجنة المالية السيد أميل حنا صافية .

أوافق على توصيات اللجنة المالية التي أنا عضواً فيها باستثناء التصويتين ( ١٢ و ١٣ ) المتعنتين بتزويل العلاوات الاضافية ، حيث إن المستفيدين عليهم التزامات لاقدرة لهم على الاضطلاع بها بدون هذه العلاوات

هكذا من الفصل

وارى ان من مصلحة البلاد وبأمن السير الحسن للعمل يجب دفع مثل هذه العلاوات . ولي ملاحظات اخرى لم يرد ذكرها في التقرير وهي كما يلي : -

ان السياحة تدور على البلاد اموالا طائلة . وأنى اعتدنا اذا اوليناها العناية الكافية فبأى اليوم الذى نجد فيه أن ما يرد منها يكفى للاستثناء كليا عن المساعدات التي نلتقها من الخارج . وبناء عليه ولما كانت القدس هي المكان الرئيسي الذى يجلب السواح . فمن الواجب ادخال اصلاحات عليها تؤهلها لاستقبال الاعداد المتزايدة من السياح وما يلزم عمله بصورة مستعجلة هو ما يلي : -

- ١ - احداث ساحات في البلدة القديمة وشوارع ومساعدة أمانة القدس لترتيب ملكية الاماكن التي يتوجب هدمها ودفع التعويضات الى اصحابها .
- ٢ - احداث منافذ جديدة الى البلدة القديمة تصالح لسيور السيارات .
- ٣ - تجهيل مداخل المدينة وشوارعها بوجه عام .
- ٤ - المساعدة على زيادة عدد الفنادق .
- ٥ - السرعة في تحسين مطار القدس .

وبالاضافة الى الاصلاحات في مدينة القدس . أطلب باصلاح الطرق التي تودى الى الاماكن الدينية والآثرية في البلاد وإيجاد طرق لا وجود لها الان .

#### مخالفة عضو اللجنة المالية السيد عمران المعاطة

مع تأييدى المطلق لتواصى اللجنة المالية لمجلس النواب بخصوص مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٦٦ أخالفها بناحيتين : -

١ - تمشياً مع احكام المادة ١١٥ من الدستور ( التي تنص على ان لا يخصص أى جزء من اموال الخزينة العامة ولا ينفق لأى غرض مهما كان نوعه الا بقانون ) وبدلالة المادة (٣) الفقرة - أ - والمادة (٣) من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ٦٦ ارى أنه لا يوجد أى مانع دستوري في ربط جداول الوظائف بقانون الموازنة العامة .

٢ - بصفتي حاكماً ادارياً « سابقاً » واعرف تمام المعرفة ما يتكبده الحاكم الادارى من نفقات ضيافة وغيرها . اوصى المجلس الكريم بالموافقة على بقاء العلاوة الفنية للمحافظين والمتصرفين ومدراء الاقضية

#### مخالفة الاعضاء

معالي السيد على الدجاني - السيد موسى ابو الراغب - السيد زهير مطر .  
لقد اتخذت اللجنة المالية قرارها بتوصية مجلسكم الكريم بالموافقة على مشروع قانون الميزانية باكثرية الاصوات وقد خالفنا هذه التوصية بالذات لعدم موافقة الاكثرية معنا على ضم التواصي التالية الى التقرير .

#### ١ - ربط جداول الوظائف

تفرض المادة (١١٥) من الدستور أن لا يخصص أى جزء من أموال الخزينة العامة ولا ينفق لاي غرض مهما كان نوعه إلا بقانون وبدلالة المادة (٢) فقرة (أ) والمادة (٣) من نظام الخدمة المدنية الجديد

رقم ( ٢٣ ) لسنة ١٩٦٦ . نرى أن الدستور يفرض ربط جداول الوظائف العامة بقانون الموازنة العامة ونرى أن ربط هذا الجدول هو ادعى لاستمرار الجهاز الاداري .

تعرف المادة ( ٣ ) من نظام الخدمة المدنية كلمة « الموظف » بما يلي : -  
كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص في وظيفة مدرجة في نظام تشكيلات الوظائف العامة بمقتضى قانون الميزانية العامة ولذلك نقترح على المجلس الكريم استبدال نفس المادة التاسعة من مشروع قانون الموازنة بنص جديد يجعل من جدول الوظائف جزءاً من هذه الموازنة . ونقترح النص التالي :  
« يعتبر جدول الوظائف والتشكيلات مربوط بهذا القانون جزءاً منه » .

#### ٢ - القروض المتظرة .

بما انه لا يتم الارتباط بالواردات الا اذا تأكلت مصادرها بموجب القوانين والانظمة والعمود وذلك تمهيداً لربطها بوجوه الاتفاق على الخدمات والمشروعات التي تلتزم الدولة بتنفيذها أو تعهد بإنشائها وبما ان الاعتماد في التمويل على مصادر غير ثابتة لا يمكن مجلسكم الكريم من التصديق على المخصصات المرسودة لتلك المشاريع ، لذلك نطالب بتزويل القروض المتظرة لاننا نعتقد بأنه لا يجوز لمجلسكم الكريم أن يلتزم بالموافقة على مخصصات مالية غير مؤكدة. هذا مع العلم بأنه ليس ثمة ما يمنع الحكومة من اصدار ملاحق للموازنة حينما تتحقق القروض .

#### ثالثاً - التأمين الصحي .

بما ان اللجنة المالية الموقرة قد توصلت الى رأي واضح حاسم بان مشروع التأمين الصحي لم يحقق الغايات والاهداف التي وضع من اجلها كما هو مبين في تقريرها فانسنا انسجاماً مع هذه النتيجة التي توصلت اليها اللجنة ومع مطلبها باجماع الآراء أعادة النظر فيه نطالب بالغاء النظام قبل ان يستفحل الأمر ويصعب تداركه .

#### ٤ - موظفو قناة الغور الشرقية .

بالنسبة لعدم تضمين مشروع الموازنة مخصصات لموظفي ومستخدمي قناة الغور الشرقية ، وبما ان خطة الموازنة لم تتضمن اية اشارة او تلميح حول ضمان مستقبل لهم رغماً عن كثرتهم فاننا نوصي باستخدامهم حيثما امكن في الوظائف والمشاريع التي تنوي الحكومة القيام بها .

#### ٥ - زيادة التقدير .

اعتمدت الحكومة في تقدير الواردات على زيادة نسبتها ١٧٪ واننا لنوافق زملائنا اعضاء اللجنة المالية على ان مفردات الواردات تتضمن تقديرات تزيد بنسب عالية جداً بالمقارنة مع اعادة التقدير لسنة ٦٦/٦٥ كما هو واضح في الجدول . ونعتقد ان نسبة ١٧٪ لم تتضمن مجموعة من الواردات التي تشمل ما يلي : -

هذه هي الاصل



تحصيل البقايا .

بيع وخص السيارات .

زيادة الرسوم الجمركية والمكوس .

جسور السيارات المسجلة خارج الأردن .

تحصيل ضريبة الدخل بنسبة ٢٧,٥٪ من ارباح الشركات لأول مرة ونعتقد أنه لو ادخلت هذه الأرقام في الحساب لزلت النسبة إلى ١٤٪ أو ما هو قريب منها في هذه السنة ولكي يصل معالي وزير المالية إلى التقدير الوارد في الموازنة فقد عمد لزيادات أخرى في الضرائب والرسوم كرسوم تركيب الهواتف ورسوم المكالمات الهاتفية والرسوم الجمركية ورسوم المحاكم النظامية والشرعية والرسوم الإضافية . ولقد أكدت اللجنة المالية بإجماع الآراء أن المواطن الأردني لم يعد قادراً على تحمل المزيد من هذه الضرائب والرسوم وأن الكشف الملحق بتقرير اللجنة المالية يثير المخاوف من زيادات مستحقة خاصة وأن تكاليف المعيشة مرتفعة ارتفاعاً كبيراً وليس ثمة ما يشير إلى تخفيض الأسعار وخاصة المواد الغذائية .

٦ - جباية الرسوم والضرائب لمدة سنة كاملة .

بما أن الموازنة هي لمدة تسعة أشهر فقط وبما أننا اقترحنا على اللجنة المالية ضم نص إلى تسعون الموازنة يؤكّد تحصيل الرسوم والضرائب بنسبة ٧,٥٪ فقط ولم تأخذ اللجنة بهذا الرأي لذلك نطالب بتعديل القانون بحيث تصبح الجباية عن تسعة أشهر فقط .

٧ - السياسة المالية الجديدة .

أنتد اعان معالي وزير المالية في خطبة الموازنة العامة عن عزم الحكومة على تطبيق اساليب جديدة في الادارة الحكومية وبرامج الوزارات ورسم السياسات المالية والاقتصادية والتدبير في المملكة . وأنه من حق مجلسكم الكريم بمناسبة مناقشة الموازنة الاعلان ولو على بعض الجوانب العمالية للسياسات الجديدة قبل التصويت على الموازنة .

وختاماً أنا نعرض مخالفتنا على مجلسكم الكريم بدافع الاخلاص راجين ان تواتوا على المطالب التي عرضناها فيها لاعتمادنا انكم بوصفكم ممثلين للشعب الاردني في هذه الندوة البرلمانية الكريمة تتجاوبون مع المواطنين في رغباتهم وأمانهم وانكم تطمحون في ان يصيب بلكم المزيد من الاستقرار والازدهار في ظل قائدنا الباني جلالة الملك الحسين المعظم الذي نذر نفسه لخدمة الشعب والوطن وآليتكم على انفسكم ان تسيروا على درجها لاستمرار مرحلة العمل والبناء التي يعيشها اردنا الحبيب ولم تقصد من هذه المخالفة إلا ان تزداد حياتنا العامة اكتنازاً بالجهد والمثمر والعمل الخير لنهضة الأردن وتقدم شعبه وفاء لما يبذلته جلالتكم حفظه الله من جهود مضيئة صادقة لقضية بلدنا وامتنا العريقة .

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي اذا أمر معالي الرئيس أفرح على المجلس الكريم أن يسمح مطالعة وزارة المالية على تقرير اللجنة ثم تجري مناقشة التقرير والموازنة دفعة واحدة .

السيد خليفة نائب عمان :

لا يجوز ان تجيب الحكومة الا بعد ان تسمع مناقشة النواب .

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي هذه غير اجابه ، الاجابه الحكومة ستجيب بالتفصيل بعد سماع مناقشة النواب لكن هناك ملاحظات في تقرير اللجنة المالية نحن نؤيدها ونريد ان نحذفها من المناقشة سلفاً ولذلك الذي راح يصير ان معالي وزير المالية يذكر خلاصة مطالبات الحكومة على تقرير اللجنة المالية ثم تجري المناقشة ثم ترد الحكومة نهائياً على المناقشة .

الرئيس :

وصفي بك .

السيد ميوزا نائب عمان :

تقرير اللجنة المالية تقرير مقدم الى المجلس نحن سيكون لنا عليها ملاحظات وبعد اظهار هذه الملاحظات واظهار ملاحظتنا على التقرير ، وزير المالية يفضل .

الرئيس :

ماني مالع يا وصفي بك ، ان معالي وزير المالية ما دام مقتنع في بعض آراء اللجنة أنه يعرضها وبعدين النواب يناقشوا التقرير .

الرئيس :

ابو واثب تفضل .

السيد المجالي نائب الكرك :

اللجنة المالية منبثقة عن المجلس الكريم وهو موجود في المجلس وتود الحكومة بعد ان سمعت توصي اللجنة ان تجيب عليها والحكومة في حل من ان تجيب على توصي اللجنة الآن او على مناقشات النواب بعدئذ .

الرئيس :

وحيد بك .

السيد الموران نائب الطفيا :

معالي الرئيس ، لاختلاف في الموضوع ان اجابت الحكومة الآن على توصي اللجنة المنبثقة عن هذا المجلس الكريم ، وهي اللجنة المالية لاغضاضه ان اجابت في مبدأ هذه المناقشة لكي يتمكن المناقش اعني النائب المناقش ان يجيب على هذه الخلاصة التي ادلت بها الحكومة وأظن ان هذا هو أصوب وأوزن .

الرئيس :

ما دام دولة الرئيس اعلن بأن الحكومة اخلت في بعض توصي اللجنة ، ماني داعي انكم تناقشوها الا اذا كان هناك .

السيد خليفة نائب عمان :

المجلس الكريم هو الذي يقول برفاق لا يوافق .

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي يسأعد المناقشة . مناقشة تقرير اللجنة المالية ان تسمعوا ملاحظات وزير المالية هذا بطبيعة الحال تمهيداً للمناقشة بالشكل الذي يريده الاخوان النواب .

هكذا يجب ان يكون

الاستاذ جمو نائب عمان :

قد يوفر علينا رد ومطالبة معالي وزير المالية على تقرير اللجنة كثيراً من الأمور والمناشئة .

٤ - بيان معالي وزير المالية رداً على قرار اللجنة المالية رقم ( ٤ ) حول الموازنة .

الرئيس :

تفضل يا معالي الوزير .

معالي وزير المالية :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين يطيب لي بادئ ذي بدء ان اقدم للجنة المالية بالنيابة عن الحكومة التقدير العميق والشكر الجزيل على ما اولت مشروع قانون الميزانية العامة من اهتمام بالغ ودراسة مستفيضة وتمحيص دقيق ، وعلى تلك الردود البناء التي انطلقت منها التقرير والتوصيات الواردة فيه ، ولا شك عند الحكومة بان التعاون المستمر المستمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في هذا المجال وفي كل المجالات هو العماد الاقوى لحكم الشورى والديمقراطية السليمة ، كما ان تبادل الرأي في سعي مخلص لاكتشاف الحق واحترامه والاذعان لاحكامه هو الهدف الاسمى لهذه الندوة البرلمانية .

واذ تضع الحكومة رأيا في تقرير اللجنة المالية بين يدي هذه المناقشة فانها تفعل ذلك في نطاق هذا التعاون المستمر والبحث عن الحقيقة علنا باننا جميعاً مجتهدون وللمجتهد اجران ان اصحاب اجور واجدان اخطأ وما ينبغي الا أن هذا البلد العزيز وزيادة الخير والعبارة السريعة فيه .

٢ - لا بد من قانون الميزانية العامة ان يكون وثيقة أمل وبرنامج عمل ولا تدعى الاقراضات

والتقديرات الواردة فيه الدقة المطلقة وان اهم ما في القانون هو برنامج العمل والخدمات فاذا تم الاتفاق على هذا البرنامج وافراده اصبح من واجب الحكومة تنفيذه وتأمين كافته من المال ان كانت مصادره وتجدد الحكومة نظرة الثقة والتفائل التي تسود هذه الوثيقة وتؤكد عزمها وتصميمها على تنفيذ برنامج العمل الواردة فيه .

٣ - واذا صح ان القانون يرسم سقفاً اعلى للنفقات بحيث لا يجوز تجاوزه تحت اي ظرف فانه لا يرسم سقفاً ادنى لها كما انه لا يرسم سقفاً ادنى او اعلى للواردات وهكذا يصبح الحديث عن موازنة غير ذي موضوع مطلقاً الا من حيث الشكل فلم يحدث في اية سنة من السنوات ان جاءت النفقات مساوية للواردات ولا بد ان ينجلي الموقف المالي بعد افعال احاسبات لاية سنة مالية عس و فر او عجز وجود هذا الاحتياطي التقديري الخزينة بمقادير مختلفة كل سنة دليل مادي على بطلان نظرية الميزانية المتوازنة .

ومن هنا تكون مطالبة اللجنة المالية بعدم المساس بالاحتياطي التقديري للخزينة كطلب المستحيل فلا تستطيع هذه الحكومة واية حكومة قبول هذا الالتزام وما دام برنامج العمل محدداً وواجب التنفيذ وما دامت الواردات المالية لا تستين قيمتها الا في نهاية السنة وما دامت نسبة عالية من الواردات تأتي متفرقة او موسمية ونسبة عالية من النفقات تأتي دورية ومنظمة فلا بد لذلك ان يزيد الاحتياطي التقديري ويتناقص مرة اخرى وعدم المساس به ضرب من الخيال . واذا صحت التقديرات الواردة في مشروع القانون فان الحد الاقصى للمبلغ الذي سينفق من الاحتياطي هو مليون دينار اما اذا زادت السوريات او نقصت النفقات فقد لا ينقص الاحتياطي التقديري لخزينة وقد يزيد .

٤ - وخشية اللبس في فهم الاحتياطي الذي نتحدث عنه اجد من واجبي ان اوضح الفرق بين احتياطي الخزينة واحتياطي المملكة من الذهب والعملات الاجنبية القابلة للتحويل الى ذهب . فقيمة احتياطي الخزينة كما كانت في نهاية آذار من هذه السنة هي حوالي (٩) ملايين دينار وقيمة احتياطي المملكة في نفس التاريخ هي حوالي ( ٦٤ ) مليون دينار ويشمل ذلك غطاء النقد الاردني . ووراء الاحتفاظ بكل منهما اغراض مختلفة ولعل السبب الاقوى في الاحتفاظ باحتياطي تقديري للخزينة هو تسهيل مدفوعات الحكومة عند استحقاقها اذا قصرت الواردات في تغطيتها ولذلك يمكن نظرياً الاستثناء عن هذا الاحتياطي وانفاقه ونقل ملكيته للمواطنين نتيجة هذا الاتفاق اذا وجدت الحكومة طريقة اخرى لتغطية العجز المؤقت الذي يحدث بين المدفوعات والمقبوضات ومن هذه الطرق السلفة التقديرية التي يسمح القانون باستلافها من البنك المركزي او باصدار اذونات الخزينة او سندات الحكومة كما تقترح اللجنة المالية .

اما السبب الاقوى للاحتفاظ باحتياطي كبير من الذهب او العملات القابلة للتحويل الى ذهب فهو ضمان قيمة النقد الاردني وتسهيل عمليات الاستيراد والتحويلات الشخصية . وبالنسبة لبلد كالاردن يعتمد الى حد كبير على الاستيراد من الخارج في استهلاكه ونفقاته الرأسمالية فان الاحتفاظ بهذا الاحتياطي على مستوى عال هو السبيل الاوحد لاستقرار قيمة النقد وحرية الاستيراد والتجارة الخارجية وبالتالي لاستقرار الاسعار .

ولا تتأثر موجودات المملكة من العملات الاجنبية بزيادة الاستيراد والمدفوعات للخارج فقط

وان اتفاق الحكومة من الاحتياطي المتوفر للخزينة اذا اضطرت لذلك لا يعني مطلقاً تخفيض قيمة النقد او تخفيض غطاءه . ومن التناقض الذاتي ان تقوم الحكومة بالاقتراض الداخلي لسد العجز القائم بين الواردات والنفقات فقط بينما هي تحتفظ باحتياطي في خزنتها يكفيها مؤونة هذا الاقتراض . وفي كل الاحوال ترجو الحكومة ان يفرق النواب الكرام في مناقشتهم بين الاحتياطي ومعاني الاحتفاظ بكل منهما ومتصفاته .

٥ - لم تدع الحكومة الى (التمويل بعجز) ولم تنادي به ولكن اللجنة المالية افترضت ذلك وناقشت المبدأ ووصلت الى ما يشبه شجبه او التحذير من اتباعه ومن ثم قدمت ثلاثة اساليب اخرى للتمويل هي جميعها اساليب (التمويل بعجز) وليذكر التقرير الاقتراض الاجباري اى اكراه المواطنين والمؤسسات على تسليف الحكومة وهذا ابعد واقسى اجراء يمكن ان يلجأ اليه المؤمنون بالتمويل بعجز او المتطرفون في الاقتصاد الموجه .

معالي الرئيس حضرات النواب

ان الحكومة لا توافق اللجنة على استخدام اى من هذه الاساليب الثلاثة المقترحة لتمويل العجز القائم بين الواردات والنفقات بما دام لديها احتياطي تقديري يمكن اللجوء اليه .

ولكن الحكومة تود ان تشير الى انها قد اعدت مشروع قانون صناديق التوفير البريدية لتشجيع التوفير وتسهيله وهي تغذ الآن مشروع قانون الدين العام لخلق سوق مالية لاذونات الخزينة والسندات الحكومية وامتصاص سيولة السوق المالية وتشجيع الادخار بتقديم ريع مناسب للمستثمرين في هذه الاوراق المالية . وستنق الحكومة حصيلة هذه

هكذا من واحد



الوفورات على المشروعات الانتاجية لا على سد العجز بين الواردات والتفقات وفي كل الاحوال فانها لن تلجأ مطلقا للتسليف الاجباري .

٦ - لا شك ان آثار الاتفاق الحكومي تختلف عن اى اتفاق آخر ، فانفاق المليون دينار على التعليم غير انفاق مليون دينار كساحية في راسمال بنك الائتماء الصناعي وانفاق مليون دينار في شراء الاسلحة ، غير انفاق مبلغ مماثل في دفع حصص الاردن في صندوق النقد الدولي وانفاق مليون دينار في بناء مستشفى غير انفاقه في شراء اسهم في شركة الاسمنت . هذه هي احدى البدليات المالية وتعلق اصلا باختيار مجالات الاتفاق لا بكميته ولكن الحقيقة التي نادت بها الحكومة هي ان زيادة الاتفاق الداخلي على الخدمات ومشروعات التنمية بشكل عام تؤدي حتما الى زيادة المداخيل القردية وهذه المداخيل الجديدة او المزايدة ستؤدي الى زيادة الاستهلاك ان لم يوجه قسم منها عن طريق الضرائب لتمويل الاتفاق الحكومي من جديد او عن طريق تشجيع التوفير تمويل المشروعات الائتمائية العامة او الخاصة .

ومن هنا لا تجد الحكومة اى مبرر للاصطلاحات التي يوردها المقرر عن الانكماش الاقتصادي . . . والاهتزازات الاقتصادية . . . وتجدد راس المال . . . وتقربه عند الاشارة الى زيادة الانفاق الحكومي كوسيلة مسن وسائل الانعاش الاقتصادي فهذه الظواهر الاقتصادية ان لتجت فانما تنتج عن نقص الاتفاق الحكومي لا عن زيادته ونأمل الحكومة ان لا تقع البلاد في هذه المخاطر وستحاربها بمختلف الوسائل والادباليب ولا سيما بطريقة الدعم للنشاط الاقتصادي والمساهمة في تمويله .

٧ - لقد اعلنت الحكومة انها لن تلجأ الى فرض ضرائب جديدة او رفع نسب الضرائب

والرسوم المالية وذكرت هذا الاحتمال كبديل لاستعمال احتياطي الخزينة لتغطية العجز فقط . واللجنة في تقريرها توصي بعدم زيادة الضرائب والرسوم وتوصي بعدم المساس بالاحتياطي وتوصي بعدم اللجوء الى التمويل بمعجز ومع ذلك فهي لا توصي باختصار اى من المشاريع او الخدمات الواردة في مشروع القانون وهكذا تترك اللجنة المشكلة الاساسية دون حل وتترك الحكومة في حيرة من امرها . وبيمنا في هذا المجال كثيرا هذا الكلام المعمي عنه خضوع لاستقرار الاقتصادى لقرارات الجهاز التنفيذي الذي يملك صلاحيات واسعة في هذا المجال اكثر من اعتماده على القرارات الاقتصادية الحقيقية ونشاطات رجال الاعمال .

ان مجلسكم الموقر يملك صلاحيات واسعة في سن قوانين الضرائب فلا تفرض ضريبة الا بقانون فهل يشل صدور اى قانون عن هذا المجلس الفعاليات الاقتصادية الحقيقية ونشاطات رجال الاعمال ؟ وهل يبرز صدوره الاستقرار الاقتصادي ؟ ترجو الحكومة ان تحلر من مغية هذا الملعب القريب . فالقدرة على دفع الضريبة هي القدرة على الخلق والابداع والاستقرار الاقتصادي يعتمد على هذه القوانين التي تعرف حق الدولة في قسم من ارباح النشاط الاقتصادي وفعاليات رجالات الاعمال وفرض الضرائب لا يخدم غرض تأمين موارد الدولة فحسب ولكنه يخدم اغراض العدالة الاجتماعية كاتة ولذلك فان الحكومة تعديتها لن تصدر قوانين مؤقته بفرض ضرائب جديدة او زيادة نسبها ولكنها لن تعديلا بحجم عن تقديم مشروع اى قانون وان ترك للمجلس الكريم ان يقرر بشأنه ما يشاء في ضوء مبادئه وحديثاته .

اما فيما يتعلق بالرسوم فلا بد ان تفرض على الخدمات الجديدة او لحماية الصناعات الناشئة اولاى سبب تمنع الحكومة بوجاهته فهل او است صناعة الزجاج مثلا يتمتع على الحكومة ان تزيد الرسوم الجمركية على الزجاج المستورد لحماية هذه الصناعة ؟ وهل اذا تأسست خدمة التلكس في المملكة يتمتع على الحكومة ان تفرض رسما على هذه الخدمة .

ان الحكومة تعد بشي واحد هي انها لن تزيد الرسوم التي يقع عليها الاثقل على المواطنين ذوي الدخل المحدود . وتذهب الى ابعاد من ذلك فتعديتها متى في تخفيض هذه الرسوم باللات ما استطاعت الى ذلك سبيلا .

٨ - وتؤيد الحكومة رأى اللجنة في عدم الاقدام على تأسيس دوائر حكومية غير متجة او اذا كانت خدمتها لا تبرر وجودها ولكن هذا لا يعني في نظر الحكومة عدم الاقدام على الارتباط لانشاء اى مشروع او دائرة يترتب بسببها التزامات مالية جديدة ، فالدوائر الجديدة التي تقدم المساعدات الفنية والمالية الخارجية لتأسيسها لا يبد ان تكلف الدولة اموالا جديدة في المستقبل . فدائرة الاحصاءات ودائرة التسويق ودائرة الابحاث الجيولوجية ودائرة الارشاد الزراعي على سبيل المثال كلها تأسست واتسمت وظائفها على هذا الاسلوب والحك ليس ما يترتب على الدولة من التزامات مالية فيما لتأسيسها وانما هو مدى اهميتها وضرورة خدماتها وكلفة هذه الخدمات .

٩ - في العام الماضي وفي مثل هذه المناسبة قرر مجلسكم الكريم ، ويعتمد استشارات دستورية وقانونية غسل ان تصدر تشكيلات الوظائف بنظام وليس كجزء من قانون الميزانية العامة وقد البنت

الخيرة العملية جدوى هذا الترتيب وان الحكومة قد عرضت على اللجنة المالية مشروع هذا النظام عند بحث قانون الميزانية معها . ويتبين من تطبيق النظام في العام الماضي ومن وضعه للعام المقبل ان الحكومة قد استفادت في املاء الشواغر المستحدثة وستستفيد من الموظفين في السوزارات والدوائر التي تشكو نقصها بهم . وانها لتلغى اية وظيفة تسف او اعتبارا ولن تفعل ذلك وتوافق الحكومة على رأى اللجنة بضرورة مراقبه استعمال السيارات الحكومية والحفاظ على الحقوق المكتسبة للموظفين والمستخدمين في قناة النور وفي اية دائرة اخرى وفق القوانين والانظمة وعدم احالة اى موظف على التقاعد الا اذا اصبح غير صالح للعمل وعلى ضرورة تشجيع الصناعة المحلية عند شراء السرازم الحكومية وعدم انشاء سفارات في البلاد التي لا تؤسس لها سفارات في المملكة وعلى الحد من نفقات اعضاء السلك الدبلوماسي الاردني الا في الحالات التي تقتضيها الضرورة القصوى وعلى مضاعفة الجهد لمناخسة مشروع البوتاس وتنشيله .

١٠ - ان الحكومة لا ترى من المناسب عرض موازنة الدوائر والسلطات المستقلة على المجلس الكريم لأن طبيعة هذه المؤسسات ، ومشاريعها ، واعتمادها في التمويل على المصادر الخارجية ، ووصول الاموال في مواعيد مختلفة لا تتحكم بها الحكومة يجعل من المعتل اخضاع ميزانياتها لموافقات المجلس ، ومع ذلك فان الحكومة ستسزم بنصوص قوانين هذه السلطات والمؤسسات . اذا ما قرر المجلس تعديلها .

١١ - تعتقد الحكومة ان جسر نظام التأمين الصحي في تقرير اللجنة المالية والحكم بهبوط مستوى الخدمات الطبية ولما يحض على تطبيق النظام سوى اشهر معدودات لا يتجاوز من التسرع . وقد بكان

هكذا من العدل

عدد الأطباء الذين تركوا الخدمة بسببه (٣٦) طبيباً بينهم (٦) أطباء اختصاصيين من اصل (١٤١) كانوا يعملون في وزارة الصحة بتاريخ ١٩٦٥/٤/١ وقد عين في العام الماضي بدلا منهم (٥٥) طبيباً بينهم (٥) اختصاصيين واصبح العدد الكلي حالياً (١٦٠) طبيباً ولذلك لا تشترك الحكومة في الرأي مع اللجنة باتهام من تبقى من الأطباء بنقص التخصص والخبرة، ولكن الحكومة مستعدة لقبول أية توصيات محددة أو تعديلات جديدة يتقدم بها أعضاء المجلس ليحقق النظام اهدافه وهي تقديم الخدمات الطبية بأقل اجر لأكبر عدد من المواطنين، وعلى أعلى مستوى ممكن.

١٢ - لا تود الحكومة الدفاع عن العلوات الاضافية لرئيس مجلس الاعيان والنواب والوزراء ومن هم في مرتبتهم. ولكنها ترجو الاحتفاظ بالعلوات المقترحة للمحافظين والحكام الاداريين، لما يترتب على هؤلاء الموظفين من التزامات مالية واجبات اجتماعية يحكم أنصاهم المزايد بالشعب والمهيات الرسمية والاجتماعية، وبحكم توسيع نفقاتهم في مناطق عملهم وازدياد المراجعين والزائرين لدوائهم.

١٣ - لم تذكر اللجنة اسباب استثناء مجلس الامة من احكام المادة (٦) من مشروع القانون، وتعلق الحكومة وأبها حول هذا الاستثناء الى ان تحاط عليها باسبابه وحججياته.

١٤ - أن عدم اخضاع واردات المقاررات لضريبة الدخل امر منوط بقانون ضريبة الدخل. وترجو الحكومة ان تصلها من المجلس أية اقتراحات محددة بهذا الشأن، وستوليها المزيد من عنايتها والعناية من دراستها.

١٥ - ان السياحة في هذا البلد النفي بتراته الروحي والتاريخي مصدر خير عميم للمواطنين اجمعين، وان مدينة القدس قبلة الحاجين والسائحين وستولي الحكومة اية اقتراحات حول تحسين الخدمات السياحية في هذه المدينة وفي سائر ارجاء المملكة كل عنايتها وستمضي في تنفيذها ما مكنها الاموال المتوافرة لديها من ذلك.

١٦ - ان ذكر القروض المنتظرة في مشروع القانون لا يلزم الدولة باستقدام القروض او بانفاقها ولا يحمل قانون الميزانية اي عبء مالي جديد اذا لم ترد هذه القروض لانها انما ترصد لتنفيذ مشروعات معينة فاذا لم تصل لم تنفذ وقد ذكرت في مشروع القانون لاحاطة المجلس عليها، وبالاغراض التي تستحق عليها، ولان بعض المهيات المقرضة تصر على ان يكون البرلمان مطلقاً عليها ولان موافقة البرلمان عليها تشكل نقطة ارتكاز في مطالبة المهيات المقرضة بتسديده اتفاقيات القروض والاسراع في تحويل اموالها والاستفادة منها. وعلى كل فان الحكومة ستكلف جهاز ذي دائرة الميزانية ومجلس الاعمار باعادة النظر في شكل الميزانية الانمائية من القروض والمساعدات والمهيات وغير ذلك من المصادر بحيث يتضح في الشكل الجديد المبالغ الملزم بها في كل الأعوام التالية. وسيعرض هذا الشكل الجديد على مجلسكم الموقر قبل اعداد مشروع القانون للسنة المالية المقبلة.

١٧ - ان الحكومة قد قدرت الواردات لمدة تسعة اشهر فقط وستجبي الضرائب والرسوم والرخص المستحقة لمدة تسعة اشهر فقط. اما معظم الرسوم فهي تجبي شهرياً ولا مانع من اصدار مشروع القانون الذي قدمته الحكومة لهذا الغرض ووضعه الى مشروع قانون الميزانية كاتفاقية اللجنة. ولعل الاقبال تطبيق الاقتراح الاخير.

١٨ - لقد طالب فقر من أعضاء اللجنة بالاطلاع على بعض الجوانب العملية للسياسة المالية والاقتصادية والتقديرية في المملكة وان الحكومة تحيل النواب المحترمين

الى برنامج السنوات السبع ليجدوا فيه جميع الاقتراحات والمشروعات المدروجة هناك والتطبيقات الجديدة لهذه السياسات وليس هنالك اي اقتراح او مشروع في البرنامج لا يتضمن تنفيذه جانباً عملياً ادارياً او مالياً او اقتصادياً او تقنياً.

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين

هذا استعراض سريع لرأي الحكومة في النقاط الواردة في تقرير اللجنة المالية، نرجو ان يفيد هذا الاستعراض في التمهيد للمناقشة واختصار الاجاث حولها والتركيز على النقاط التي لم ترد في التقرير او لم يتم الاتفاق عليها، مكررين شكر الحكومة على الجهد المخلص الذي بذلته اللجنة وعلى كل توجيه رشيد يجمع عليه هذا المجلس الكريم.

وقفنا الله جميعاً في خدمة الاسرة الاردنية العزيزة، وخدمة العرش المفدى خدمة مغلصة متفانية نظيرة وخير العرب اجمعين. وستبقى الحكومة ابداً مدينة للحسين العظيم الرائد الامين والقائد الملهم بكل ما يحضه لنا جميعاً من دعم قوى وتوجيه صام ونصح رشيد في رسم السياسة المالية وفي كل ما عداها من انجازات هذا البلد في جميع الميادين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

#### ٥ - مناقشة الموازنة

الرئيس

من من الاخوان النواب يرغب من مناقشة الموازنة فيسجل اسمه.

(فيسجل الأمين العام الاسماء ووقفها الى معالي رئيس المجلس)

الرئيس

اسماء الذين يودون الكلام هم النواب المحترمين السادة :

- ١ - ابراهيم كرشان
- ٢ - محمد بشير الزواوي
- ٣ - محمد الحشبان
- ٤ - وصفي ميرزا
- ٥ - مطلق الحديدي
- ٦ - سلمان القضاة
- ٧ - عبد الرحمن خليفه
- ٨ - فيصل الدغمي
- ٩ - ايوب مسلم
- ١٠ - امين الحسيني
- ١١ - شاكرا الطعيمي
- ١٢ - كامل عبي الدين
- ١٣ - داود الشخشير
- ١٤ - خالد الحاج حسن
- ١٥ - محمد البرغوثي
- ١٦ - معروف رباح
- ١٧ - راشد النمر
- ١٨ - صالح المحالي
- ١٩ - علي الملاكوي
- ٢٠ - سامي حداد
- ٢١ - حافظ الحمد الله
- ٢٢ - عبد الباقي جود

الرئيس

اقتراح رفع الجلسة للاستراحة ربع ساعة فهل يوافق المجلس على ذلك؟

الجميع موافقون

(وبعد انتهاء مدة الاستراحة عاد المجلس بعدها الى الانعقاد.)

هكذا من الاصل



الرئيس :

مش عارف تبدأ في المتكلمين أو بخالد بك رئيس اللجنة المالية فهل لك اعتراضات يا خالد بك.

السيد كريشان نائب معان :

يا سيدي خلي خالد بك المتكلم الأخير .

الرئيس :

يا خالد بك انا اقترح بصفتك كرئيس للجنة بذلك ترد على وزير المالية الاذولكن ارى ان ترد بعد ما تسمع ملاحظات كل النواب تتجمع عندك الافكار كلها وتكون انت آخر واحد ترد عليهم جميعاً .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

يا سيدي الواقع ما يفرق لكن الذي اريد ان اقله أنه قبل المناقشة ، المناقشة بدورها تدور ، دولة الرئيس كما قال يريد ان يقف ويرد على النواب ، وزير المالية كان رده على اللجنة المالية لذلك فأرى من الأنسب توضيح لاختوائي النواب على بعض النقاط أن أقف وابين الأسباب الداعية التي أدت الى بعض التوصيات التي استغريها معالي وزير المالية .

الرئيس :

نفضل يا باشا .

السيد خليفه نائب عمان :

الا أرى الأحسن ان يمتنع وزير المالية مع رئيس اللجنة المالية ونحن ننسحب من هذه الجلسة ولنطلع .

الرئيس :

يا خالد بك ارى ان تكسون كلمتك الأخيرة احسن والآن انجز من حضرات النواب المحترمين ان تكون كلماتهم قصيرة وليفضل السيد ابراهيم كريشان .

- ١ -

السيد كريشان : نائب معان

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام لدى دراستي مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٦٦ وجدت : -

ان هذه الموازنة تدعو للتفاؤل من حيث ان الكثير من متطلبات هذا البلد قد ادرج في مواضع التنمية . أما الزيادة في الواردات لا شك ان التواصي التي أوردتها اللجنة المالية بتقريرها بالاكثرية جديرة بالاهتمام ، تلك التواصي التي كانت تدور في خلد كل منا ولولم تتطرق اليها اللجنة لاثرت من قبلنا فهي مشكورة على ذلك .

ولهذا فاني اشاطرها الرأي . ولي ملاحظة أخرى على العرض الدتاركي البالغ قدره ٦٠٠ الف دينار ، حيث أدخل في فصل الواردات من اجل اتفاهه على مشاريع انائية قبل ان يرم الاتفاق بين الحكومة والديمقاركة . وكذلك الحال في قرض البنك البالغ مقداره مليون دينار ونصف المليون . فكان من الافضل أن لا تدخل هذه الارقام بفصل الواردات حتى لا تقع الحكومة في اشكال مالي فيما لو تعثرت المفاوضات ولم يتيسر الحصول على هذه القروض . اذ بالامكان ادراج ذلك في ملحق موازنة يعرض على مجلس الامة لمناقشته واقراره ، وكل ما نطالب به الحكومة هو ان تحقق هذه الواردات دون ارهاق المواطن الاردني بفرض اية ضرائب او زيادة الرسوم لان المكلف الاردني اثقل كاهله بالضرائب وزيادة الرسوم واصبح في وضع لايساعده على تحمل أكثر من ذلك وعلى الحكومة ان تعتمد في زيادة وارداتها لتغطية العجز وتنمية مصادر الدخل على الترويزات الطبيعية والمعدنية والآثرية والسياحية التي تعتبر من اهم مصادر دخل الاردن لما يساهم

الحكومة الحاضرة او غيرها من الحكومات التي تليها ان توفر لهذا البلد في الاعوام المقبلة ما يتطلبه من منجزات في الخدمات والمشاريع الانمائية التي توفر لهذا البلد وامرته الواحدة مستوى لائق من الحياة في مختلف المجالات وان تحقق مشاريعه العمرانية والاستثمارية التي نص عليها مشروع السنوات السبع وتنتقل به الى مرحلة النمو والاستكمال والاكتفاء الثاني .

لذا فالحكومة مدعوة لتعبئة طاقاتها وحشد جهودها واتخاذ خطة مرتبة للخروج من هذه الازمة وتلافي العجز .

معالي الرئيس حضرات الزملاء

ان من يمين النظر في الموازنة يجد ان من اسباب تكرار العجز في موازنة الدولة واعاقة بعض المشاريع النامية مرده العيب الكبير الذي ينوء به الاردن ويتحمله بمفرده هو الاتفاق على الجيش الاردني والحرس الوطني في تزويده بكل ما يحتاج من اسلحة ومعدات ، حيث يربط على حدود يبلغ طولها ٦٥٠ كم طيلة ثمانية عشر عاماً متواصلة لحماية الخطوط الامامية والدفاع عن البلاد وعن دنيا العروبة والذود عنها ، امام عدو غادر مأكسر يفوق بالعدد والعدة تفوق عليه المساعدات بالملايين ويزود بالاسلحة الحديثة من دول الاستعمار والصهيونية العالمية ليحقق مآربه واطماعه في البلاد العربية والتوسع على حسابها . والدول العربية تعلم علم اليقين بان جيش الأردن الباسل يقف دفاعاً عن دنيا العرب ولو لا سمح الله تداعى هذا الخط لنامم الخطر الاقطار العربية المجاورة وامتد الى ما ورائها . لذا فمن حق الأردن على الدول العربية الشقيقة بعد ان اجتمع شملها وتوحدت كلمتها واهداهن ان تترك الخطر المحيط بها وان تترك الأصموة التي

على توفير الاكتفاء الذاتي لمتطلبات الاردن فيما لو احسكت الدراسات والمخططات لاستغلال مثل هذه الثروات وأهمها البترول واليوتاس والفوسفات والحديد والنحاس وبذلك يزداد الدخل ويتوفر المال لاستثماره في المشاريع النامية والوسائل العلمية المتاحة والقدرات التي يمكن ان تستغل لا تترك مجالاً لمعذرة او تبرير . اما من جهة النفقات الانمائية فان كل مواطن تواق ان يرى بلده ينمو ويتطور ويزدهر وانا ببوري ارحب بزيادة هذه النفقات على ان تتفق في المشاريع الانمائية ذات الجدوى الاقتصادية خاصة وان بلدنا ما زال بحاجة الى المزيد من وسائل العمران والتقدم ليحقق لابنائنا مزيداً من الرفاه والازدهار . في ظل رائد النهضة والباقي الاول جلاله الحسين العظيم .

معالي الرئيس . حضرات الزملاء

ان الموازنة التي تركزت على العجز المستمر الذي ترثه كل حكومة عن سابقتها من الحكومات والذي يواجهها في مطلع كل عام مالي يربكنا حكومة وشعباً ويعيق من تقدم بلدنا ورفع مستوى المعيشة بين ابناءه وبالرغم من قطع الوعود المتكررة من الحكومات المتعاقبة لم يغير من وضعنا المالي شيء . لذا بات لزاماً علينا جميعاً حكومة ونواباً وبدافع من مصلحة هذا البلد ان نعالج الموقف ونجابه بكل صراحة وجراءة وتلمس الطريق السوي للخروج من هذه الازمة بعزيمة ثابتة ونوجه اقتصادنا في هذا البلد وجهة مبنية على أسس التخطيط السليم مستعينين لذلك بلقوي الخبرة والاختصاص لاجتياز هذه المرحلة العصية والتغلب على الصائقة المالية التي نجابهها دون الحاجة لارهاق المواطنين بالضرائب والرسوم بحجة تغطية العجز وتنمية مصادر الدخل اذ كيف بنا وهذا وضعنا المادي وهل نستطيع

هكذا  
هكذا  
هكذا

يجابها الأردن في مثل هذا الظرف والمسؤولية الدفاعية التي يتحملها بمفرده ان تسارع وتنبه لدعمه ومساعدته بالمال لان الاتحاد والتعاون هما روح هذا العصر وطايبه . وكلنا امل بان الدول الشقيقة لن تبخل علينا بالمواد لتعزير قوائنا ودعمها لتكون المطلق الاول للجيش العربية والقوة الضاربة لتحرير الوطن السليب .

معالي الرئيس حضرات الزملاء

اما ونحن امام موازنة ليس بالامكان وضع افضل منها في هذا العام ، وهذا المجلس الذي اثبت تفهمه وتقديره للمصلحة العامة فانه بروح من تلك المصلحة لا بد وان يوافق على هذه الموازنة لا سيما بعد ان استمع الى قرار اللجنة المالية وتواصليها بالاكثريّة بالموافقة عليها بعد ابداء ملاحظاتها، والتي بنفس الوقت الذي اؤيد فيه توصي اللجنة المالية بمتمرحاتها اقترح ما يلي . لتدعيم الوضع المالي وزيادة الواردات والدخل القومي .

١ - الاهتمام بمتابعة تنفيذ مشروع البوتاس واظهاره لحيز الوجود بعد ان مضى عليه زمناً طويلاً في دور الدراسات والتخطيط ودعوة المواطنين الاردنيين وفي البلاد العربية للاكتتاب فيه باعتباره يكون مصدراً ضخماً ومورداً للبلاد عند استغلاله ، وكذلك الاهتمام بزيادة انتاج الفوسفات الذي اخذ دخله يزداد وابتعاد اسواق رابحة له في الخارج .

٢ - تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية لاستثمارها داخل البلاد في البناء والصناعة والمجالات الاخرى وتخفيض الضرائب على هذه الاموال لتشجيع استثمارها على استغلالها داخل الاردن .

٣ - فرض قيود صارمة على تهريب رؤوس الاموال للخارج من قبل فئة تنكرت لغير هذا البلد وآمنت بسلطان المادة لاستغلال اموالها في الخارج في حين ان هذا البلد يامس الحاجة لاستغلال كل فلس فيه لتنمية موارده ، خاصة وهو يتمتع بالطمأنينة والاستقرار .

٤ - فرض رقابة على الشركات التي تساهم فيها الدولة وضرورة اشراك ديوان المحاسبة بتدقيق حساباتها لان كثير من المطاءات ذات المبالغ الكبيرة تحيلها الشركات لتعهدين دون ان تكون خاضعة لتدقيق يحول دون الاستغلال والتلاعب .

٥ - تشجيع الزراعة في انحاء المملكة وبصورة خاصة في محافظات الجنوب وعلى اساس حديثة مدروسة لزيادة الانتاج الزراعي وتيسير سبل الحياة في الريف الاردني بتوسيع الخدمات العامة وتقديم العون المادي والمعنوي للفلاحين والمزارعين لخلق حياة نشطة في الريف السلي يعتبر بحق مصدر الخير والرزق ولوقف هجرة الكثيرين من ابنائه الى المدن بسبب قسوة الحياة فيه .

٦ - استصلاح الاراضي الزراعية في محافظة عمان وتوظيفها على الراغبين بشمن رمزي لاستغلالها وتشجيع المواطنين بالاقبال على الزراعة مما يساعد على تقدمها في هذا الجزء المتخلف وزيادة مصدر الدخل .

٧ - منع محافظات الجنوب الاولى عند توزيع مخصصات الطرق القروية المرسودة في الموازنة لاكمال بقية الطرق التي لم يتم انجازها في العام الماضي والمتموي فتحها لربط هذه القرى بالمدن خوفاً من تعطيلها بفصل الشتاء وعزلها كما حصل في العام الماضي .

٨ - عدم اللجوء الى الزيادة في الضرائب والرسوم .

٩ - اعادة النظر بزيادة اثمان الطوابيع البريدية ورسوم الهاتف واجور البرقيات والمكالمات الهاتفية . حيث تجاوزت الحد المألوف وأثارت تذمر المواطنين لان المواصلات تعتبر من الخدمات العامة التي تحتم على الدولة توفيرها للمواطنين بأقل التكاليف ودون ارهاق .

١٠ - عدم اللجوء الى استعمال احتياطي الخزينة الا في الحالات الطارئة وعند الضرورة القصوى والاتفاق على مشروع نامي .

١١ - اعادة النظر بزيادة اثمان المياه والكهرباء واسعار الخبز باعتبار هذه المواد تشمل الطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدود وحماية المواطنين من جشع المستغلين والمحتكرين .

١٢ - عدم اللجوء الى الاحالات على التنازل الا من بلغ السن القانوني للحيلولة دون تحمل الخزينة نفقات كبيرة .

١٣ - اعادة النظر بالتأمين الصحي وتحسين العدالة بين ذوي الدخل المحدود والدخل العالي ، حيث يقتطع نصف دينار شهري من كل موظف باسم التأمين الصحي مما يتعارض والعدالة . فلا يصح ان يستوفي من موظف الدرجة العاشرة مثلاً يستوفي من اصحاب الرتب الكبيرة والدرجات العليا وفي مثل هذا التوزيع غير فاحش على ذوي الدخل المحدود .

١٤ - ادخال تعديل على قانون العمال منحهم حق التقاعد عند بلوغهم سن الشيخوخة وعجزهم عن العمل لتأمين العيش الكريم لهم ولعائلاتهم .

١٥ - زيادة مخصصات الشؤون الاجتماعية للتغلب على سد العجز في مخصصات المشوهين والعجزة والارامل والتأخرين والغير قادرين على العمل لتوفير المعيشة لهم ولعائلاتهم .

١٦ - اغناء اهالي محافظة عمان الذين اصابوا باضرار النكبة من ضريبة المسكنات والمعارف وضريبة الدخل وتأجيل القروض الزراعية مع اغناء المتفرجين من القوائد .

١٧ - اتخاذ الاحتياطات الوقائية من قبل وزارة الاشغال العامة والبلديات بعمل السدود اللازمة للحد من الاخطار التي تنجم عن العواصف والفيضانات بتحويل مجاري السيول والوديان التي تتعرض لها المدن في المملكة وبصورة خاصة عاصمة عمان ومدينة العقبة .

١٨ - ضرورة الابقاء على مخصصات موظفي ومستخدي قناة الغور لضمان مستقبلهم واستخدامهم في الدوائر الاخرى اذا كان في نية الحكومة الاستغناء عن بعضهم بسبب دمج هذه الدوائر في سلطة اخرى .

١٩ - تمشياً مع نصوص نظام القنطرة (٥) من المادة (٢) والمادة (٣) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ المنشور في العدد (١٩١١) وتاريخ ٣٠ آذار من الجريدة الرسمية البتات تقضيان بان جميع الموظفين المدنيين والعاملين في خدمة الدولة ويتقاضون رواتبهم من خزينة الدولة حسب نظام تشكيلات الوظائف الصادر بتنفيذه قانون الميزانية

مكتبة  
مجلس النواب



العامه. لذا كان على الحكومة ارفاق جدول تشكيلات الوظائف مع قانون الموزنة العامة باعتباره جزءاً منه وذلك ليثبت روح الطمأنينة والاستقرار في نفوس الموظفين.

٢٠ - إعادة النظر في الصناعات المحلية التي ببت عدم جدواها من حيث عدم جودة الانتاج وارتفاع اثمان الحاجيات . . اذ في تشجيع مثل هذه الصناعات الصغيرة بعد ان ثبت فشلها معناه افساح المجال امام فئة المحتكرين لاستغلال المواطنين والاثراء على حساب المستهلك الذي يشكو من رداءة الصنع وارتفاع اسعار هذه السلع التي تصنع محلياً هذا بالإضافة الى ما تخسره الحكومة من مبالغ كبيرة من جراء اعفاء المواد الأولية المستوردة من الخارج ولطالما ان الصناعة المحلية الصغيرة لم تحقق الغايصة التي انشئت من اجلها الا وهي التوفير على المستهلك الاردني ولم تسهم في تطور الوضع الاقتصادي ولم يستفد منها المواطنون لذا اطالب الحكومة باعادة النظر في امر تطوير هذه الصناعة بما يتفق وجودة النوع وتخفيض الاسعار وان تقوم الحكومة بتحديد اسعار البيع حسب الكلفة بعد وضع نسبة من الفائدة معقولة يتحملها المواطن وبدون ذلك سيبقى باب الاحتكار مفتوحاً على مصراعيه للفئات المستغلة.

٢١ - ضرورة تطبيق قانون صيانة اموال الدولة بحق المختلسين الذين حكموا وادبوا بعد ان اصبح نافذ المفعول وذلك بان تضع الحكومة يدها على الاموال المنقولة والغير منقولة التي سجلوها بطريقة التحايل على القانون باسماء الزوجات والاقارب بقصد التهرب والتلصص من استعادة هذه الاموال لان العبرة كما قلت هي في تنفيذ القوانين دون التأثير بواسطة ما وليس بسن التشريعات حتى يتسنى

للخزينة الحصول على مبالغ كبيرة من هذا الباب تزيد في دخل الدولة.

معالي الرئيس حضرات الزملاء

لا بد لي وانا اناقش الموازنة ان اطالب الحكومة ان تولي عنايتها البالغة الى اتباع سياسة التقشف والتقليل من الانفاق الا في الحالات التي يتطلبها الوضع وان تعمل ما في وسعها لتوفير العمل للمواطنين وبصورة خاصة الطبقة المتوسطة، وذلك بتوجيه الاقتصاد الوطني وجهة صحيحة مبنية على الخبرة والمعرفة والاختصاص والكفاءة وان تنتهج في سياستها نهجاً اقتصادياً سليماً، بحيث تستطيع تركيز اقتصاد هذا البلد ووضع الاسور في نصابها لان الاستقرار السياسي لا يتأتى الا في جو الاستقرار الاقتصادي والمستوى المعادي لمعيشة السكان.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء

لعل في استماتة الحكومة بلقوي الخبرة والاختصاص والكفاءة العلمية والفنية لاسماء المشورة الى الحكومة لمعالجة الوضع الاقتصادي في البلاد وتنمية مصادرها لزيادة الدخل ان يساعد ذلك على تخفي هذه الازمة المالية التي يجابهها الاردن ويكون بداية الطريق الذي نريد وعندها سوف تجد الحكومة منا مثلوا الامة كل دعم وتأييد في بناء صرح هذا البلد الاقتصادي باعتبارنا مرتبطين جميعاً بمسؤولية مشتركة واحدة توجب علينا التعاون لتطوير بلدنا ورفع مستوى المعيشة بين ابناءه.

وقبل ان اختتم كلمتي هذه انتهز هذه المناسبة لاذكر الحكومة بالبر في وعدها من اجل انشاء المدينة النموذجية في معان، وارجو ان لا نخذ جذوة الحماس التي لمسناها بدولة الرئيس والوزراء والمسؤولين اiban

الثكية، وان تستمر الحكومة بنفس الروح والعزم والتصميم التي بدأت فيها لإعمار المدينة بالقرب العاجل لايواء المنكوبين الذين يعيشون في العراء وفي الخيام قبل حلول فصل الشتاء لتخفيف وطأة التربة وحدة الأساة التي اصابتهم من جراء القياضانات، وكلنا نتطلع بلهف وشوق الى ذلك اليوم الذي سيرسي فيه الحين يديه الكريمة الحجر الاساسي لاعمار هذه اللبنة، حتى تصمد وتتوى امام التوسع الاسرائيلي والتحصينات التي يقيمها على طول امتداد خط ايلات جنوب غرب مدينة العقبة. والله أسأل أن يوفقنا جميعاً لخدمة هذا البلد ورفعة شأن ابنائه في ظل الراعي الامين الحسين المفدى. والسلام عليكم.

- ٣ -

الرئيس - الكلمة الآن للسيد محمد بشير الغزوي السيد الغزوي نائب اربد

معالي رئيس مجلس النواب سادتي النواب الكرام. لقد اطلعت على ما تضمنته خطاب الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٦٦ وارجو الله ان يحقق لهذا البلد الرابط اليمن والخير في ظل قائده وبانيه صاحب الجلالة سيد البلاد المفدى وعرفاناً مني بالفضل لا اترك ما قامت به حكومة صاحب الجلالة من جهود مشكورة لبناء هذا الوطن وانعاشه والسير به قدماً نحو مصاف الأمم المتقدمة وهي ظاهرة للعيان حيث انت اكلها وليست بحاجة الى دليل كما وانني اشكر السادة النواب اعضاء اللجنة المالية على ما بذلوه من جهود البناء بنحهم لحطة الموازنة طوال الجلسات المتكررة حيث اضفت لمعلوماتي معلومات جديدة كما ولي بعض للاحظاظ هي بنظري حيوية ومهمة أود التطرق اليها.

١ - أبداً كلمتي بالمثل الدارج ( على قدر لرائك مد جليلك ) ولا تعطي اكثر مما تأخذ فتقع تحت طائلة الديون ولا يعلم الغيب الا الله لذا ارى

ان تكون التفات على قدر الايرادات وبمدها يأتي الخير اولاً بأول.

٢ - رفض مبدأ زيادة الضرائب والرسوم ودعوة الحكومة الى جبايتها في مواعيدها ونسبها المقررة ومن شخصياتها المعنية المدلل وهو الحق يقال ما قامت به هذه الحكومة فعلاً وحققت في تطبيقه نجاحاً ملموساً نالت به ميزة لم ينلها غيرها وفي رأيي والجسيم ان يؤخذ الحق من هو آكله لا ان يتكلف المكلف المدمد دفع ضرائب ورسوم جديدة وهو الذي يشق قبل الزيادة والا مثله على ذلك كثيرة وواردة في فصول واردات الموازنة واخص بالذكر منها ضريبة الدخل، رخص النقل على الطرق وخصص سوق وتسجيل السيارات والاهم من هذا وهو الضروري اجور المواتف وتأسيسها واجور البرقيات ورسوم طوابع الواردات واجور المكالمات الهاتفية بزيادة هي واحدة بغض النظر عن قرب المسافة بعدها للدرجة بلغت معها انه صار الانسان يقضى حاجته مسافراً اليها او فر من أن يقضيها بالوكالة زد على ذلك انه يحظى بالرويا وقد تكون ثمينة ويظيل في الشرح الذي لو انتهى بالوكالة لتضاعفت الاجور واما المبرر لهذه الزيادة هي ( خذ من جهة وادفع للآخرى ) وبعبارة ثان ( خذ من الحاضر وأعمل للمستقبل ) وانى لاقرها مع الحكومة حيث تنصدد البناء ولكن اقول ( دعنا في الحاضر والمستقبل بيد الله ) وبذلك نكسب زبائن راغبين في التعامل معنا وهم كثيرون وتفوق بهذه الطريقة اضعاف الاولى والمثل العاسبي يقول ( اربح قليل تبع كثير )

٣ - املاء الاحكامات التي رصدت لها تخصيصات في الموازنة في الحالات الملحة من الوزارات والدوائر التي تشكو نقصاً في جهازها.

هكذا هي الحال

٤ - عدم السماح وتطبيق اشد الاجراءات على جميع موظفي الدولة الذين يستعملون السيارات الحكومية لخصوصياتهم ولاغراض غير رسمية .

٥ - الاقلال من احالة الموظفين على التشاغل الا لمن يثبت عدم صلاحيته لان هذا مما يكاف الخزينة بمبالغ سنوية متزايدة وهي بحاجة اليها لسد قسم من عجزها .

٦ - تشجيع الصناعات المحلية وذلك بشراء الاوازم الحكومية منها ما دامت هي متوفرة وصالحة والتي كثيراً ما تفوق يوميتها الصناعات الاجنبية فتوفر بذلك على الاقل اجسور التثقل الباهظة وفرق اجور الايدي العاملة .

٧ - متابعة مشروع البوتاس ليظهر الى حيز الوجود بعد ان اكل الدهر عليه وشرب اعواماً عديدة وكذلك متابعة التقيب عن البترول والانفاق مع اى جهة كانت ضمن شروط مشرفة وفي حالة عدم وجود هذه الجهة الحسنة النية تقوم الحكومة بهذه العملية على نفقتها وتحت اشرافها لاسيما ونحن نملك الخبرة المحلية والعربية وانا لوائقون بالله بان هذا الشريان الحيوى سيظهر عندنا عزيزاً كفاي لاقطار المحيطة بنا .

٨ - عدم اخضاع واردات السماعات لضريبة الدخل لانها تخضع لضريبة المستقبات وبهذه الطريقة يتسع العمران وتحل مشكلة الاسكان وتحول دون الازدواجية في الضريبة .

٩ - عدم انشاء سفارات في البلاد التي ليست لنا عندنا سفارات ونسير على مبدأ المبادلة لا ان نكون كرماء اكثر من اللازم ونحن بحاجة

الى ما نكرم به مع التواصى الى سفرائنا وموظفيهم الاكارم بان يكونوا كدعاة عاملين لتشجيع الاعمال الثقافية والاقتصادية والسياحية الحيوية في الاردن .

١٠ - في الفصل ( ٧ ) الفوائد والارباح لاحقات الزهد متجلباً هذه السنة دون سابقاتها في عدم اخذ فوائد لاموال الحكومة المودعة في البنوك والتي هي أي ( الحكومة ) تأخذ بعضها بفوائد من بنك دولية ومحلية وزد على ذلك ان هذه البنوك المودعة بها أموال الحكومة تعطياها هي بفائدة ٩٪ وهي يعرفها وكما تقرها الحكومة فائدة قانونية مسلم بها فالاول بالحكومة ان تأخذها وتسد بها جانباً من العجز الظاهر في الموازنة وهو مبلغ لا بأس به كما هو وارد في السنين السابقة ( ٣١٨١٣٥ ) لسنة ٦٤ - ٦٥ ٣٠٠٠٠٠ دينار لسنة ٦٥ - ٦٦ .

١١ - لم يتضمن مشروع الموازنة لهذا العام مخصصات لموظفي ومستخدمي قناة الغور الشرقية الامر الذي يجعل منهم ريشة في مهب الريح ولا يضمن لهم مستقبلاً وهم كثرة ولا ارجب ان يكون هذا جزاءهم على ما بذلوه من جهد لا سيما في ميادين العمل الشاقة وتحت تأثير تقلبات الجو لهذا اطلب من الحكومة والحل بوجود انصافهم وذلك باستخدامهم في الوظائف والمشاريع الحكومية واعطائهم صفة التفضيل على غيرهم وما قولي هذا بمسدهم الا كوني ملم وعالم باحوالهم وذلك بحكم جبرتي لهم وارتباط عملي بهم وهي شهادة حق أقولها ولا ارجو الا وجه الله الكريم واني لا أخشى ان يأتي يوم أعمل معه وأهل منطقى ولو بجزء من تبعات طلباني هذه ولكني ساتلقاها بنفس راضية وعن طيبة خاطر وانا واثق بان هذا حق

الواقعية للفلاح الذي جاءت به واعطته الارض وما كانت تنقصه اذن وجب عليها تحمل التبعات .

١٢ - اطلب اعفاء الاراضي المروية من الضريبة ولو السليخ منها كرحلة اول وفي ذلك تحقيق للمدالة لاسيما وهي قلة في مساحتها اذا ما قيست باراضي المملكة الواسعة المغنية واني اعتبر هذه البادرة عنواناً للتمييز بين الاخوة ولا اقول الاشقاء واذا ما رجعت الى رقم ضريبة الاراضي السليخ منها والمشجرة لوجدناه ضئيلاً وهي ما تعادل قيمة ٣٧ رقم سيارة عمومي مع بكب واحد . .

وبذلك تضيف حكومة دولة السيد اثل مكرمة جديدة الى مكارمها العديدة وتحقق الحق وتساوي بين المواطنين .

١٣ - لمراجعتي لمواد الموازنة وجدت ان في كل قضاء مستشفى الهم الا من اقضية الرمثا والكورة والاغوار الذين هم بأمر الحاجة الى مثل هذه المستشفيات لاسيما وسكانها مزدحمين بالسكان ومعرضين لتقلبات الجو ومصابين بالملاريا والتي في هذه المرة على يقين بان حكومتنا الساهرة على امن وراحة ابناءها مستمع النداء وتستجيب له .

١٤ - كما والفت نظر الحكومة الرشيدة الى المزيد من العناية بطريق القناة الرئيسية وبطرق الوحدات الزراعية حيث أكل امرها الى جهات خاصة بها خارجة عن موازنة الدولة حيث هي مهمة وبحاجة الى الاصلاح الكلى وما قولي هذا الا حقيقة واقعة لا أقصد بها نهجاً على اية جهة كانت والكشف يظهر الصحيح .

وعدل وبمناسبة التطرق للذكر قناة الغور الشرقية أعود واذكر بما رددته سابقاً ولمدة مرات راجياً ان تجيبني الحكومة بما فيه العدالة والمساواة لان تسمع صوتي فقط وهي وجوب اعطاء الحقوق لاصحابها وهي فوائد مقررة مضت دون دفعها خمس سنوات وكل ما نطلبها يجيبنا المسؤولين ( هي لك مسجلة برصيدك يأتي يوم تأتي فيه الاموال وتأخذها ) وغاب عن بالعم ان اصحابها بأشد الحاجة اليها وهم بلحسا يأخذون الاموال بفوائد بعضها قانونية وبعضها من المزايا اليس ما تطرقت اليه وارد في صلب القانون . فاذا كان واردا فلماذا لا تعطي وأخشى ان يرد علي بالقول ( حتى آخذ من الذي أعطيتيه وأعطيك ) فجوابي على هذا صار صاحب الحق مذهب وهو يطلب حقه انت كسلطة اخذتني مني غصباً ومع طول الزمن رضية وسجلتبه ديناً عليك واصبحت أم للجميع للدائن وللمدين ولعدة سنوات وهذا يعني بان تصرف بالمفروق اولا باول دون ان يعرض صاحبها بقيامه بمشروع يؤمن مستقبله ومستقبل عياله فاصبحت والحالة هذه ملزمة اديباً وقانونياً ولا تكوني اينها الساطة اتكالية تتكلى على فلاح هو من البداية معدم مدين لك بضمن الارض ولغيرك بالباقي وهو معروف فهو بنظري اشبه بطفل رضيع يحتاج الى حنانه والحنان هنا يتمثل في وجوب مده اولا بالقروض الطويلة الاجل واعطائه المهلة الكافية من الزمن الذي معها يتمكن من الوقوف على رجليه ويجمع حصاد جهوده وعندها يكون قادراً على سداد الدين فيدفع الاول والاخر واني لاحتف عن الكثيرين منهم بانهم ليسوا بالعصاة ولا بالتمردين على الحكومة ولكن ما قولكم بالمعلم وكما قال المثل ( انظر للبقرة وخذ منها حليب ) وقولي هذا اكيد وصحيح والحكومات المتعاقبة تعلم الحسالة

هكذا على الأصل



١٥ - ارجو الحكومة الجلييلة المزيد من العناية بالامور التربوية والتعليم وان تعم الصفوف الثانوية المناطق التي تعاني من فقر جهود البائسين في هذا المضمار الحيوي كما واطالب بانشاء الكليات الزراعية ونخاءة في المناطق الزراعية وخص بالذكر التي تفررت منذ سنوات ومنها (كلية وادي اليابس الزراعية).

انني اختتم كلمتي هذه بالدعاء لاه ان يوفقنا جميعاً حكومة وشعباً لما فيه الخير والعزة في ظل العرش الهاشمي المقدس وقل اعلموا فسيرى الله عملكم والسلام عليكم .

- ٣ -

الرئيس - ليتفضل السيد محمد الخشمان باقراء كلمته السيد الخشمان نائب السلط .

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين .

بصفتي عضو في اللجنة المالية التي قامت بدراسة الموازنة من النواحي العامة والمالية الموازنة من صلة بمحقوق المواطنين ، فقد اشتركت مع اللجنة في وضع التواصي الواردة في تقريرها ، واضفت الى هذه التواصي توصية أخرى تتعلق بتعديل المادة التاسعة من قانون الموازنة بشكل يتفق مع احكام الدستور ونظام الخدمة المدنية ويمدان استمعت الى رد الحكومة على تواصي اللجنة أرى من جاني ان تلزم الحكومة بهذه التوصية بالنسبة لاهيتها في دعم استقرار الجهاز الاداري وايضا التواصي الاخرى الواردة في التقرير لكي تزيل من اذهان المكلفين الاردنيين ما يساورهم من الشعور بالخوف من زيادة الاعباء الضرائبية فوق ما هي عليه في الوقت الحاضر وسأترك لمعالي رئيس اللجنة المالية الرد الايجابي على رد الحكومة بصورة تفصيلية ، هذا من جهة ومن جهة

اخرى عند دراستي الخاصة لفصول ومواد النفقات الرأسمالية الانمائية لم اجد بكل اسف أية مخصصات لمحافظة البلقاء سواء لاجل اكمال الابنية التي بدىء بانشائها ضمن الموازنات السابقة او من اجل انشاء مشاريع جديدة سبق لنواب هذه المحافظة ولعطوفة محافظها بالمطالبة بها نظراً للحاجة الماسة اليها .

وأذكر على سبيل المثال لا الحصر بعضاً من هذه المطالب العادلة :-

١ - لا يوجد في مركز محافظة البلقاء والقرى والمدن التابعة لها أي مركز للتدريب الصناعي وقد ين عطوفة المحافظ لمعالي الوزير التربية والتعليم أهمية قيام مثل هذا المركز لتدريب الطلاب على الاعمال الكهربائية والميكانيكية وغيرها ، وقد تعهدت بلدية السلط بتدبير الارض اللازمة للاسهام في نفقات ذلك المركز ، ورغما عن هذا كله لم يلق هذا الطلب اهتماماً من جانب الوزارة المختصة .

٢ - طالبنا بانشاء معهد زراعي في منطقة الاغوار التابعة لمحافظة البلقاء ، لما لهذه المنطقة من أهمية خاصة بسبب سعتها وخصب تربتها ووفرة مياهها وأهمية انتاجها التي يصدر الى البلاد العربية الشقيقة . وبالتالي لكثرة اكتظاظها بالسكان ، وذلك لاستيعاب وتدريب الاعداد الوفيرة من أبناء هذه المحافظة على الاعمال الزراعية التي تحتاج اليها في نهضتها الزراعية . ولكن شيئاً من هذا لم يتم ، ولذلك فأني أتساءل وأسأل لماذا لم تأخذ الحكومة بوجهة نظر المحافظ التي عيته قيميا على هذه المحافظة .

٣ - في مدوني الكرامة الاعداديتين التابعتين لو كالة القوت عدد يزيد على مائة طالب في الصف الثالث اعدادي سيجتازون المرحلة

التعليمية الازامية وبما أنه لا يوجد في بلدة الكرامة مدرسة ثانوية فان الطلاب الذكور من هذه المرحلة يذهبون الى بلدة الشونة لا كمال دراستهم الثانوية أما الطالبات فيذهبن الى مدينة اريحا لاكمال دراستهن الثانوية . وفي هذا مشقة كبيرة وعلى هذا الاساس طالبنا بايجاد مدرسة ثانوية للطلاب وأخرى للبنات ، ولكن للأسف لم يتم شيئاً من هذا ، وكان المحافظ الذي اعتمدته الحكومة قد اوصى بهذا الطلب ولكنه لم يؤخذ برأيه .

٤ - ان مدرسة البنات في السلط ضيقة جداً والضرورة تقضي على بناء طابق ثان فوق الطابق الحالي ، وقد طالبنا الحكومة برصد المخصصات اللازمة . ولكن الموازنة جاءت خلوا من ذلك .

٥ - ان مدرسة عقبة بن نافع ، هي المدرسة الاعدادية الوحيدة في محافظة البلقاء وينصب على هذه المدرسة جميع طلاب المدارس الابتدائية للبنين ولكي تستوعب هذه المدرسة العدد الكبير من أبناء المدارس الابتدائية لابد من اتمام الطابق الثالث لها الذي يحتوي على اربع غرف ويحتاج الى مخصصات بحدود ستة الاف دينار . وقد طالبنا الحكومة بضرورة رصد هذا المبلغ في الموازنة لاكمال هذا الطابق ولكن هذا المبلغ لم يرصد في الموازنة المذكورة .

٦ - في بلدة الفحيص وماحصر مدرستان اعداديتان وأخرى أهلية ولا توجد في أي منهما مدرسة ثانوية ولبعد هاتين البلديتين عن مدينة السلط وعمان فان الضرورة تقضي بايجاد مدرسة ثانوية في بلدة الفحيص وقد سبق لمجلس بلدية الفحيص أن قدم قطعة ارض مساحتها ( ١٣ ) دونما من أجل بناء مدرسة ثانوية عليها . وهو لا يزال عند رأيه الاول وما على الحكومة الا ان تؤمن المال اللازم لبناء هذه المدرسة .

٧ - تقضى الضرورة بفتح مدارس جديدة للبنين والبنات في القرى التي يبلغ عدد سكانها ( ٥٠٠٠ ) نسمة فأكثر . وقد سلم محافظ البلقاء الى وزارة التربية والتعليم أسماء هذه القرى ، فترجو العمل على فتحها في مطلع العام الدراسي المقبل .

٨ - فتحت محافظة البلقاء مكاتب جديدة لمديرية التربية والتعليم وأخرى لبقية المديريات ، وهذه المكاتب لاتزال بحاجة المزيد من الموظفين والالات والابنية اللازمة لها . ولذا فأنا نطالب الحكومة بالاهتمام بأمر هذه المديريات والعمل على تلبية طلباتها .

٩ - هناك بعض الطرق الرئيسية تحتاج الى التوسيع كطريق الشونة الجنوبية - الكرامة وطريق السلط - العارضة وطريق السلط - وادي شعيب وهذه الطرق كانت موضوع دراسة في السابق من أجل توسيعها ورصد المخصصات اللازمة لها . لكن الموازنة التي نحن بصدها الآن لم تحتو على أي شيء من المخصصات لها

١٠ - التزمت الحكومة بالحاضرة باستكمال شبكة الطرق القروية وفتح وتعميد وترفيت بعض الطرق للقرى التي لم ينلها الحظ في العام المنصرم ، وقد طالبنا بانجاز هذه الطرق فتلقينا كتاباً من دولة رئيس الوزراء يتضمن أن هذه المطالب قد رصدت لها المخصصات في الموازنة غير أنني لاحظت أن رقماً اجمالياً تحت اسم مشاريع القرى قد درج في الموازنة ولم تتضمن الموازنة تفاصيل هذه المشاريع ، وعلى سبيل التأكيد فأنا نرجو الحكومة أن تفي بوعدها .

هذه المطالب نطلب من الحكومة بالحق تحقيقها ضمن مشاريع الموازنة في هذا العام .

هذه المطالب

- ٤ -

الرئيس -

الكلمة الآن لمعالي السيد وصفي ميرزا .

السيد ميرزا نائب عمان .

معالي الرئيس حضرات الاعضاء

تمارس الحكومة اعمالها بالاستناد الى الدستور الذي هو القانون الاساسي للدولة فاللدستور منح الحكومة حق عرض مشاريع القوانين والدستور منح الحكومة حق تقديم مشروع قانون الموازنة . وقد ورد هذا الحق في المادة ١١٢ من الدستور والتي تقول يقدم مشروع قانون الموازنة العامة الى مجلس الامة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد وجاءت المادة ١١٣ من الدستور وأكدت في حالة عدم اقرار الموازنة العامة للسنة المالية الجديدة يستمر الاتفاق بنسبة ١/٣ لكل شهر من موازنة السنة السابقة وبلاستناد الى هاتين المادتين كانت الموازونات تقدم الى المجالس النيابية للتصديق عليها .

والموازنة المقدمة بنا في هذه السنة فـالـا تستند الى احكام المادتين المذكورتين في الدستور لان مدتها تسعة اشهر وهي اقل من السنة المالية الموضحة في المادتين . وحجة الحكومة في وضع الموازنة لمدة تسعة اشهر هو الاستفادة من اشهر الشتاء لوضع الدراسات والمخططات للمشاريع التي رصد لها في قانون الموازنة . والحقيقة ان الدراسات والمخططات للمشاريع كانت توضع في اشهر الشتاء وتكون جاهزة للتنفيذ فوراً بعد تصديق الموازنة ولهذا اختير الشهر الرابع من كل سنة لتصديق على الموازنة للاستفادة من اشهر الصيف والخريف في تنفيذ المشاريع . ان استمرار الحكومة بوضع القوانين المؤقتة في حالة غياب المجلس كما حصل في هذه الدورة بحجة الاسراع في تنفيذ المشاريع وتقديم

الموازنة العامة بشكل يخالف الدستور لا يخدم المصلحة العامة بل يسبب تشويشاً وتعقيداً في الاعمال وتضارباً في تنفيذ المشاريع . ويخلق عدم الاستقرار في اوضاعنا الاقتصادية وعدم الثقة بين المواطنين في هذا البلد الذين عاشوا وعملوا في ظل القانون والدستور .

والموازنة هي صورة لسياسة الدولة ونشاطها والمبالغ التي ترصد تعبر عن اتجاهات الدولة في جميع الميادين .

ولهذا فقد اتبعت الحكومات السابقة في اعداد الموازنة على اسس ثابتة اهمها ان تنجي الحكومة الاموال من المواطنين بقدر حاجتها الى المال وان توضع النفقات بمقتدر الواردات . وان تؤمن المشاريع الانمائية والعمرانية ، وان تطبق اسلوب الافضلية في تنفيذ المشاريع بفضل هذه الاسس سار الاردن بعزم في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فانشتت احدث الطرق للمواصلات واست المدارس والمستشفيات في المدن والمقاطعات وتم بناء ميناء القبة بالاضافة الى المشاريع الاقتصادية كمشروع الاسمنت والمصفاة والقوسفات والبوتاس وقناة النور الشرقية وبناء المطارات .

وبالرغم من العقبات والنكسات والاعطاء التي كانت تواجه البلاد بين فترة واخرى ، استطاعت تلك الحكومات ان توفر رصيداً ضخماً من المال بالنسبة لنا للاستعانة به عند الضرورة . ولكن منذ الدعوة الى التنظيم اى منذ سنوات اتجه تنظيم البلد والموازنة اتجاهاً يختلف اختلافاً كبيراً عن الاسلوب الاول الناجح .

رئيسية ، الاتفاق على الخدمات المدنية مع تفقات الامن العام والمشاريع واما المساعدات الاجنبية كانت تخصص للاتفاق على الجيش .

اما الان فان الموارد المحلية تصرف على الخدمات المدنية والامن العام فقط وبقيت المساعدات الاجنبية تصرف على الجيش اما مشاريعنا فانها تجملت بانتظار المساعدات الخارجية والسبب في اتفاق الموارد المحلية كلها على الخدمات المدنية على الرغم من زيادة تلك الموارد سنة بعد سنة كثرة الدوائر التي انشئت بموجب قوانين خاصة وميزانيات واجهزة خاصة وارتفاع رقم مخصصات التقاعد بسبب احالة الموظفين الى التقاعد وخاصة ضباط الجيش الذين ابلوا بلاء حسناً في المعارك والشائد مع امكانية الاستفادة من خدماتهم لسدد اطول، التوسع في انشاء السفارات واتفاق الاموال من اجل استئجار الممارات وتأنيثها، التوسع في ارسال الوفود والوزراء الى الخارج لتمثيلنا في المؤتمرات والمحادثات التي يمكن ان يقوم بها السفراء في الخارج

والموازنة المعروضة علينا الان هي ابعدا ما تكلمنا من الميزانية فقد وضعت في مجلد واحد لم يبين فيها عدد الوظائف ولا الرواتب وقد جاء هذا المجلد خليط من الارقام تحت تسميات متنوعة فقداهجت رواتب الموظفين المصنفين في بند واحد ورواتب الموظفين غير المصنفين والموظفين بمقود في بند واحد ووردت هذه المخصصات جميعها في قانون الموازنة تحت رقم (١٠) لكل دائرة كما ادمجت الرواتب والاجور المقطوعة والملاوات في قسم واحد وجمعت اجور النقل والملاوات والانبجارات البرق والبريد والمفرقة في قسم واحد كما سمي القسم المخصص للاجهزة والالات والاثاث تفقات

لمبعد للدستور اى وزن ولا القانون اى احترام ولا للموازنة اى هدف فأخذ الارتجال مكان الاتزان والتطرف مكان الاعتدال . والاستخفاف بالدستور والتناون مكان التقدير للمسؤولية والحرص على المصلحة . ولهذا فقد انتقلت موازنتنا من الرخاء الى دور التوازن من الواردات والنفقات مع وجود الوفرة في الخزينة ما قبل سنة ٦٢ / ٦٣ مالية الى دور الازمة الى دخول الموازنة في اختلال التوازن والهجور الى الوفرة لسد العجز ثم الى دور الانحطاط المالي الى نفاذ الوفرة والهجور الى التبرؤوس لسد العجز وتنظيم الموازنة .

اما قواعد هذه الموازنة ارهاق المكلف بالضرائب والرسوم والاتفاق بغير تقدير وعدم تنفيذ المشاريع الانمائية . فاذا نظرنا الى جدول الواردات رقم (٢) نجد ان الموارد المحلية تعتمد على الضرائب المباشرة كضريبة الدخل وضريبة الالية والاراضي وغير المباشرة مثل الجمارك والمكوس والرخص والرسوم . والقوائد والارباح وبلغ مقدار الواردات بثلاثة وعشرين مليوناً وما تين وخمسين الف ، وهذه الضرائب في ازدياد مستمر بلغها الشعب كقرد ومجموع ونسبتها اعلى بكثير من النسبة التي يدفعها المكلف في البلاد العربية .

ان استمرار الدولة الاعتماد على الموارد المالية المحلية بزيادة الضرائب المختلفة سيؤثر بالنتيجة على توظيف رؤوس الاموال المحلية في المشاريع الانمائية المختلفة حتى الى درجة اختفائها بالاضافة الى عدم تشجيع رأس المال الاجنبي ، وان بقاء النظام الضرائفي الحالي قد اثر في الاستقرار الاقتصادي وان كثيراً من الاموال المحلية قد انتقلت الى بلدان اخرى . كانت الموارد المحلية في السابق تحقق ثلاثة اهداف

هكذا هي الحال



رأسمالية . ولا يستطيع أي منا أن يصل إلى تحديد الوظائف والرواتب والدرجات ولا إلى تحديد أنواع النفقات وهذا الأسلوب في وضع الموازنات من شأنه أن يطلق يد الحكومة بالصرف والاتفاق على أي أمر من الأمور على حساب ما لديهما من ورق في الرواتب أو في النفقات الأخرى دون حسيب أو رقيب .

ومن المعروف أن النفقات الرأسمالية هي أمان الأجهزة والآلات والأثاث واستملاك وإبنية وإنشاءات وشراء الأسهم والأراضي والقروض أن هذه التسميات العامة التي ادمجت في تسمية واحدة في خلاصة جدول رقم ٥ تحت عنوان النفقات الرأسمالية ، الانمائية بوجب على الاعتقاد أن النفقات الانمائية ٤٧٠٩٦٠ هـ بينما هذه النفقات في معظمها نفقات عادية متكررة ولهذا فإن الأصح اعتبار هذا المبلغ أو معظمه من النفقات المتكررة . أن طريقة وضع مخصصات مجلس الأعمار مع نفقات المؤسسة الإقليمية لمياه الأردن بالإضافة إلى التفرقة والتي تبلغ في مجموعها ٦٤٦٠٣٠٣٠ في فصل واحد تحت عنوان مقارنة النفقات الرأسمالية الانمائية يبعث على الاعتماد ولأول وهلة بأن هذه الأموال تحت تصرف الحكومة وجائزة للاتفاق على المشاريع بعد تصديق الموازنة .

والحقيقة إن هذه الأموال ليست تحت تصرف الحكومة بل هي تصرف الجهات الممولة بدليل أن موافقة المجلس عليها قد حصلت في الموازنة السابقة مع المشاريع المختلفة ، وعدم تنفيذ تلك المشاريع مع بقاء المخصصات لما مجمدة بسبب بان الإرقام للأموال المخصصة لمجلس الأعمار لم يتم الاتفاق عليها نهائياً مع الجهات الممولة وأن المشاريع المذكورة في فصل الأعمار ورقية .

لهذا من الخطأ وضع تخديرات القروض للمشاريع في الموازنة على اعتبار أنها من موارد الدولة . لأنها عرضة للزيادة أو النقص أو حتى في إبطال تلك التقديرات ، ومن الأنسب أن تكون تلك التقديرات والحصول عليها بالقروض وفق اتفاقيات اقتصادية بين الحكومة والجهات الممولة وتعرض على المجلس للموافقة عليها دون أن تدخل في الموازنة العامة وبذلك يتجنب تضخم أرقام الموازنة وأظهارها بخلاف حقيقتها .

١ - أننا نشكو في هذه الموازنة من عدة أمور أهمها ازدياد الضرائب المختلفة التي كادت أن تحد من تطوّر ونمو الدخل القومي وسبب اختفاء الرأسمال المحلي ولا يشجع إلى استغلال الرأسمال الأجنبي .

٢ - ومن اتفاق جميع مواردنا على الجهاز الإداري والنفقات الأخرى بشكل حد من إمكانية مساهمة موازنتنا في مشاريعنا الاقتصادية .

٣ - من تعطل مشاريع الخمس سنوات الذي تحول إلى سبع سنوات وقد مضى ثلاث سنوات من عمر هذه الخطة التي بقيت دون أي تقدم .

٤ - كثرة الأحوال على التقاعد حيث حرم الجهاز الإداري والجيش من كفالتهم وإخلاصهم بالإضافة إلى ارتفاع مخصصات التقاعد .

٥ - تناقص المساعدات المالية سنة بعد سنة بسبب الإدعاء المستمر بأننا سنبلغ في سنة السبعين الاكتفاء الذاتي حيث بدأت الخزينة بتحمل مسؤوليات هذا النقص والزيادة إلى الجهات التي كانت تعتمد على تلك المساعدات .

## ١ - الواردات

أقد لمست زيادة مرتفعة وكبيرة عن السنة الماضية وهذه الزيادة تدل على عزم الحكومة بشكل قاطع على فرض رسوم وضرائب جديدة ترهق كاهل المكلف الأردني الذي أصبح لا يتحمل هذه الزيادات في الضرائب والرسوم .

## ٢ - الانمائية - وأخص بها البوتاس

إن مشروع البوتاس يعد من أهم المشاريع الاقتصادية في هذا البلد ومع أسنى الشدائد لم أجد أي ذكر في هذه الموازنة لهذا المشروع الحيوي الذي سمعنا كثيراً عن انتهاء دراساته ومواصفاته وعن الاجتماعات والقرارات المتعددة والمتوالية التي تمت بخصومه والتي أرجو الله سبحانه وتعالى أن تتوصل الحكومة لأخراجه إلى حيز الوجود .

## ٣ - القروض المنتظرة

كنت أتمنى أن لا تدرج هذه القروض في صلب الموازنة لأن تلك يضخم أرقام الموازنة بشكل وهمي . وأني لأسأله ماذا يمنع الحكومة من تقديم ملاحق موازنة للمجلس الكريم فيما إذا ألحقت هذه القروض الأمر الذي أدعوا الله أن يتحقق وأن تتمكن الحكومة من الحصول على قروض أخرى .

## ٤ - جدول التشكيلات

إن هذا الموضوع حساس جداً بالنسبة لأخواننا موظفي الدولة الذين يؤلفون الطبقة الواعية النيرة في بلدنا العزيز . والتي أطلب بشدة ضرورة ربط جدول التشكيلات للوظائف في صلب قانون الموازنة حفاظاً على حقوق هذه الفئة الخيرة الكريمة من أخواننا الموظفين .

وأخيراً وما نحن في هذا البلد إلا جنود مجتهدين للخدمة بلداً تحت رعاية الحسين العظيم الذي نستمد

في جميع المناقشات السابقة للموازنات كان هذا المجلس يطلب دائماً التمسك بأحكام الدستور والقانون والانظمة المالية وعدم السعي لحسم البيروقراطية وإن تأخذ الحكومة بمبدأ التقدير والصحيح للواردات والحد من الاتفاق وعدم إضاعة الوقت في التفكير بإنشاء المشاريع التي لا تعود بالتقدم على الدخل القومي وتحقق في المدى البعيد إيراداتاً للخزينة .

إن تنفيذ والتبذير بالأسس المذكورة سيؤمن الاستقرار السياسي والمالي الذي هو النصر الأول من عناصر الازدهار ومن الصعب علي أن أوافق على موازنة لا تتضمن هذه الأمور ولهذا فاني لا أوافق على هذه الموازنة .

- ٥ -

## الرئيس -

ليفضل السيد مطلق الحديدي بالقائه كلمته .

## السيد الحديدي نائب عمان

معالي الرئيس . حضرات النواب المحترمين

لقد اطلعت على الموازنة لسنة ١٩٦٦ والمقدرة لمدة تسعة أشهر بما مقداره ( ٥١ ) مليون ديناراً تقريباً ولا أود أن أخوض في تفاصيل الموازنة بشكل موسع وسأكتفي في ابتداء وجهة نظري في تقصّات أربعة وهي كما يلي :

## ١ - الواردات .

## ٢ - الانمائية - وأخص منها ( البوتاس )

## ٣ - القروض المنتظرة .

## ٤ - جدول تشكيلات الموظفين .

مجلس النواب

من قيادته انزعم والطريق السليم لما فيه خير هذا البلد والامة والسلام عليكم .

- ٦ -

الرئيس -

السيد فيصل الدغمي - بفضل .

السيد الدغمي نائب جرش

معالي الرئيس . حضرات النواب المحترمين من الاطلاع على بنود الموازنة تقديران الحكومة قد خصصت المبالغ الطائلة على المشاريع العمرانية وخاصة الانمائية منها وهي اذ تشكر على هذا العمل الذي من شأنه تشغيل الاليدي العاملة وانعاش العمال والفلاحين .

وقد لاحظت ان ابناء اللواء الشمالي لم ينالوا الا القسط البسيط من هذه المخصصات وهم يطعمون بقسط اوفر مما خصص لهم تمشياً مع روح المساواة وتحقيق العدالة في هذا البلد الناشئ المتطلع دوماً الى الامام ، وان هذا اللواء اقصد اللواء الشمالي ما زال يعاني الكثير من الازمات وان الحكومة تعلم ذلك حتى العلم وان ابناء اللواء المذكور ما زالوا يأملون بأن ينالوا عطف الحكومة عليهم والمزيد من العناية بهم ضمن الامكانيات الموجودة في مشروع الموازنة الحالي مع وضع برنامج ينقل على عدة مراحل لانعاش هذه المنطقة والتهوض بها سيما وان زعيمنا وقائدنا هو رائد النهضة والعلم والتقدم ، واني اذ ادين لمجلسكم الكريم مطالب ابناء اللواء الذي امثله ارجو من الحكومة الرشيدة الاهتمام بها وهي : -

١ - تصليح وتعميد الطرق التي تربط قرى بني حسن بعضها ببعض الآخر اذ ان معظم هذه الطرق في حالة سيئة جداً بحيث يستحيل معها التنقل في فصل الشتاء بسبب الاوحيا ووعرة المسالك والحالة هذه أكرر الرجاء بالضرورة الملحة

لتصليح هذه الطرق وتعميد الممكن منها واهم هذه الطرق هي الطريق الذي يبدأ من قرية الهاشمية الى قرية الزينة فليعما وحيان وعين المعمرية وخزيريه والبويضة والدجينة وحمامة . ثم يليها طريق حمامة الى ابو السوس ومسجد الرض واحميد والمدور ودحل والكرم والتقنية ثم طريق المسطبة الى جبة العالوك فالصهره وام رمانه والرحيل ويبرين حتى مدينة الزرقاء .

٢ - ان هذه القرى التي ذكرتها بكاملها تضم القسم الاكبر من عشائر بني حسن ، ولما كانت المياه من اهم ضروريات الانسان ومنها مبعث الحياة فقد قامت الحكومة بنجر مياه الازرق اللواء الشمالي بواسطة الانابيب التي تمر عبر اراضي بعض القرى دون ان يكون لهم نصيب من تلك المياه التي تمر باراضيهم وبما ان حرمانهم هذا من المياه يعتبر اجحافاً بحق ابناء القرى الذين ينظرون الى الانابيب التي تتدفق منها المياه دون ان ينالوا نصيبهم منها ارى لزاماً علي أن ألقت نظر الحكومة لهذه الناحية الهامة راجياً تزويد اهالي هذه القرى بمياه خط الازرق انصافاً لهم وهذه القرى هي : رحاب وحمامة ودير ورق والمنشية والبويضة والدجينة وابدون وصبحا وأم القطين والدفيانة .

٣ - صرف المهنات والمبات الى الفقراء من ابناء اللواء الشمالي عن طريق المساعدات والاسعاف اذ ان حالة هؤلاء الفقراء سيئة للغاية .

٤ - ترفيع قضاء الفرق الى لواء حيث انه يضم عشائر البادية في الشمال وعشائر بني حسن كما ارجو من الحكومة ايجاد اربعة مديريات ناحية في كل من الاجفور وبلعما وسوف والمنشية ورفع المجلس القروي في الاجفور الى بلدية نظراً لأهمية موقعها الجغرافي على الحدود .

٥ - ايجاد مشروع حيوي في مدينة الفرق لانعاش السكان كفتح من المنطقة الحرة التي قررت الحكومة جعلها في مدينة العقبة .

٦ - لقد وضعت الحكومة مخصصات (٣٠) ألف دينار في موازنة العام الماضي لبناء مستشفى بالفرق وكذلك خصصت في هذه الموازنة مبلغ (١٥) ألف دينار فقط لانعام هذا المستشفى ، ولما كان من الضروري جداً اتمام بناء المستشفى بالفرق بأسرع وقت ممكن أرجو أن يعار الى زيادة هذه المخصصات الى القدر الذي يمكن الحكومة من اتمام بنائه خلال هذا العام .

٧ - يلاحظ من الموازنة انه لم يخصص اي مبلغ لانشاء ابنية المدارس في الفرق خاصة أو اضافات على بناء المدرسة الوحيدة الحالية ولما كان طلاب وطالبات قضاء الفرق يتلقون العلم في مدارس ضيقة لا تكفي لنصف عددهم أرجو من الحكومة الرشيدة النظر بهذه الناحية الهامة وتهيئة المدارس الضرورية ضمن الامكانيات .

٨ - ان ما حدث على اثر سقوط الامطار والثلوج من جرف للمساكن وعزل المدن عن القرى وما حصل للسكان من تشريد وحالة سيئة نتيجة ما حدث تدفقت وتستنصرخ ضامراتنا للاهتمام والتهوض بهم اجتماعياً وذلك بتعميد الطرق وتقديم الخدمات الاخرى الضرورية لهم والسهر ليلاً ونهاراً على راحة المواطنين واني اتقدم بالشكر الجزيل للحكومة ولافراد قواتنا المسلحة لما قاموا به من اغاثة والتأذ سريعين لاختواننا في الجنبوب بارشادات للثقة الاول الحسين العظيم ادامة الله .

واخيراً انني اذ ارى انه من طبيعة الحياة الاجتماعية الديمقراطية بأن يسهر أئمة الشعب المثني بمجالسكم الكريم وزعمائهم الممثلين بشخص

جلالة الملك المعظم اطلب العمل لبناء حياة اجتماعية أفضل راجياً ان يحظى الراء السني امثله بحياة اجتماعية أحسن في ظل جلالة الملك الحسين المعظم وفقنا ووفقكم الله في خدمة الوطن والملك .

كما واطلب ضم جداول التشكيلات الى الموازنة ليعتبر جزءاً منها والسلام عليكم .

- ٧ -

الرئيس -

الكلية الآن الى معالي السيد عبد الرحمن خليفه - فليفضل .

السيد خليفه - نائب عمان :

حضرات النواب المحترمين :

يتألف حديثي من مقدمة وقصة وشيء عن الموازنة تعلمون ان الاردن اختار النظام البرلماني الديمقراطي وسيلة للحكم وهو نظام لم يتوصل اليه البشرية بقليل جهد بل كان نتيجة نظام طويل في اجيال طويلة كما اختار الاردن النظام الاقتصادي الحر وهو بالرغم من الصعوبات التي تواجهه الى ما يزال النظام الامثل لكل تطوير وأزدهار ، كما اختار الحريات العامة وسيلة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم هذه الصورة المشرقة التي تفاخر بها يقوم بعض المشككون والمشتككون بتوجيه بعض النقد اليها فيقولون ان السلطة التنفيذية كثيراً ما تتجاهل السلطة التشريعية فتصدر القوانين المؤقتة بكثرة في مواضع رئيسية . تتحمل التأجيل ولا يحيز الدستور اصدار مثل هذه القوانين ويقولون ان الحكومات تأتي وتذهب وتعطل بطريق غير ديمقراطية ويقولون ان الحريات ليست دوماً مصونة ويقولون ان أي خلاف بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية تكون السلطة التشريعية غالباً هي المرجوحة ، اني لا اعتقد ان الدخول مع هؤلاء المشككون او المشتككون يفيد القضية وانما الذي يفيدنا هو ان نكون جميعاً

هذه هي الاصل



قرار اللجنة كنت أتوقع ان توصي المجلس الكريم برفض الموازنة لان موازنة تتضمن كل هذه المطاعن لا يجوز التصديق عليها قبل ان تصمم ولذا فانا لا نستطيع ان اتكلم كثيراً في الموازنة لان اللجنة وجواب معالي وزير المالية كان فيه الكفاية من حيث الارقام لكن لفت نظري نقطتين في الموازنة . النقطة الاولى ارباح البنك المركزي كانت سنة ١٩٦٤ / ٩٦٥ ٢٨٣٥٠٠٠ دينار ثم نزلت في ٦٥ - ٦٦ الى ١٠٠٠٠٠ دينار ثم نزلت في ١٩٦٦ الى ٧٥٠٠٠٠ الف دينار ما هو السر في هذا التنازل هل كان انشاء البنك المركزي خطيئة مالية وكيف نزلت هذه الارقام انا ارجو ان اسمع جواب من معالي وزير المالية ثم البند (٤) من الفصل (٧) فوائد الاموال الموعدة في البنوك انا اعرف ان للدولة ارصدة في البنوك المختلفة في الاردن واعرف ان الدولة تتقاضى فوائد ضخمة عن هذه فلا اعرف السر في ان هذا العام صفر وارداتها هل ذهبت هذه الدوائع هل انقفت او هل تبرعت الدولة بفوائدها هذه ايضا ارجو ان اتال جوالي من معالي وزير المالية عليه . هذا من ناحية الموازنة أريد أن اتكلم قليلا عن الوضع الاقتصادي في البلد مع ملاحظة اني لا اعني حكومة معينة ولا وضع معين انا أقول ان وزارة الاقتصاد سواء اشتركت في بعض المؤسسات أو اعطت نصيبها لبعض المؤسسات لم تكن موفقة ويكفي ان اذكر بعض شركات فشلت اما بسبب ان وزارة الاقتصاد سايرت رغبات المتتدين لانشاء هذه الصناعات او انها كان هكذا وأنها مثلا شركة صناعة الاجواخ انا لا اعتقد ان هذه الصناعة يمكن ان تنجح في الاردن لان المنافسة شديدة في الخارج ولان الاستهلاك في البلد قليل اذكر ان بارد القماش من اسبانيا او بولونيا أو

غيرها او اليابان كان يبلغ نصف دينار لكن مع وجود هذا المصنع ومضاعفة ضريبة الجمارك صار المواطن مكلف ان يشتري اليارد باربعة دنانير ولا اعتمد ان بالامكان مهما حاولت الحكومة ان تدعم هذه الشركة بالحماية فان بالنتيجة تكون الاموال التي صرفت على مثل هذا المشروع لأفادت المواطن ولا أفادت المساهمون في الشركة ولا أفادت الحكومة ومثل ذلك شركة الدباغة ومثل ذلك بعض الشركات الاخرى التي أشرفت الحكومة على توجيهها او الموافقة عليها . مرة فرضت ضريبة على الانتاج لان الشركات المحلية حرمت الدولة من كذا مليون رسوم جمركية ورأيت ان هذه الشركات تربح ارباحاً كبيرة فحاولت وكان قد اصدر القانون دولة الرئيس الحالي في وزارته الأولى وضع القانون ولم ينفذ فبحثت ووضعت ضريبة انتاج بسيطة لكن ثورة قامت ولم تقعد ، خرب الصناعات قتل الصناعة واذكر ان قسم من بعض الوزراء الحاليين ايضاً ساهموا في هذه الحملة فقلنا لا نريد ضريبة انتاج نريد الصناعة ، قالوا هربت الاموال قالوا صار دعر في البلد لماذا نخاف من الحقيقة يا أخي ؟؟ اذكر ان شارل الحلو قبل مدة ذكر عن الوضع المالي في لبنان وكان اكثر تشاؤماً مما نعتقد نحن في بلدنا ومع ذلك لم يقل احد ان شارل الحلو أحدث دعرأ أو ان من الخطأ ان نقول عن حقيقة وضعنا المالي يقولون الدولة قدمت موازنة علمية انا أنا فأقول هي لا موازنة ولا علمية لان الموازنة تعني الوزن تعني التوازن تعني التعادل العلم مجموعة حقائق اما هنس مجموعة آمال نرجو الله ان يحققها لكن حينما نطلق لفظة علم على الموازنة ينبغي ان تكون الحقيقة دقيقة وعلمية ولا تحوي أي آمال قد تقع وقد لا تقع وعلم هذا فأنى مع التجرد التام ومع رغبتي الاكيدة

تتوافق هذه الحكومة وأية حكومة أخرى في انعاش هذا البلد وحفظه وصيانته مع رغبتي الشديدة في أن يتم كل ذلك اجد نفسي لا أستطيع ان اوافق على هذه الموازنة بشكلها الحالي .

— A —

الرئيس :

السيد سلمان الممضاة - فليتفضل .

السيد القضاة نائب عجلون : -

معالي الرئيس . حضرات السادة الزملاء الكرام :

1.

يشترك معي في هذه الكلمة الزميل النائب الاخ  
السيد صلاح السبححات .

الموازنة وان كانت هي الحساب التقديري  
لمصروفات وإيرادات الدولة في مدة معينة فهي  
المرآة التي ينعكس عنها الوضع المائي والاقتصادي  
للدولة وهي ترجمة لسياسة الحكومة الاقتصادية  
والمالية والضريبية ، وتنعكس صورة عن الوضع  
الاداري بشكل عام . ولذا فكل المسائل العامة تتصل  
بمناقشة الموازنة والمجلس عند ذلك ملء الحق بمعالجة  
كل هذه المسائل .

كل منا يشعر أن النمو الاقتصادي الذي تتمتع به هذه المملكة على ضآلة مواردها ما كان ليتم لولا الاستقرار الداخلي الذي تنعم به وما ذاك إلا بفضل القيادة الحكيمة الرائدة بقيادة جلالة الملك الحبيب المعظم باني نهضتنا ورمز عزتنا ، والاستقرار هو الدعامه الأولى لبناء الاقتصادي .

ولما كانت المازانة تشتمل على عدة جوانب  
ولن يتسنى في فترة محددة أن يناقش النائب كـ  
جوانب المازانة لهذا ، فالبحث سيكون مقصوراً  
على بعضها .

150, 150

من مجرد النظر الى الموازنة تلمس اياها تضمنت مشاريع انمائية نافعة تعود بالخير على البلد او نفذت كما انها تتضمن مشاريع اعمارية حسنة . ولا ينكر ذلك ، وحيث أن الكمال لله وحده ، فلنا على خطة الحكومة الاقتصادية وعلى هذه الموازنة مأخذ بنظرنا كما أن هناك تقاطعاً بحاجة الى ايضاح ، هذه الملاحظات نسوقها بروح بناءة تهدف الى الصالح العام الذي ننشده جميعاً في خدمة بلدنا في ظل جلالة راقدا الحسين العظمى ، واليكيم سادتي هذه الملاحظات :-

## ١ - الضرائب

من حق الدولة على المواطن أن يساهم في واظنتها عن طريق الرسوم والضرائب التي يجب أن يدفعها بطيئة خاطر كيما تستطيع الدولة توفير الخدمات العامة التي تتطلبها لخدمة المواطنين والدفاع عن الوطن وحماية أمنه واستقراره ، لكن على الحكومة بذات الوقت أن لا تنفق في ابتكار أنواع الضرائب وفي زيادتها دونما مبرر . فالضريبة يجب أن تكون عادلة تتناسب مع قدرة المكلف ، ولهذا لا يجوز أن تثبى الدولة الزيادة في الضرائب لكي تؤمن نفقاتها زيادة ترفع المكلّف ، بل على الدولة أن تسعى جهدها لزيادة الدخل القومي ، فازدياد الدخل القومي ونموه يؤتي بالنتيجة الزيادة دخل الحكومة من الضرائب . ولهذا يجب أن تستهدف السياسة الضريبية نمو الحياة الاقتصادية وازدهارها وان تثبت ما أمكن عن ارهاق المكلف الفقير عن طريق الزيادة في الرسوم غير المباشرة ، ونرى ان تثبت الدولة زيادة هذه الرسوم على الضروريات وتعتمد الى وضع رسوم عالية على الكماليات لاننا في دور البناء ومن يريد ان يجمع نفسه بالكماليات فليساهم في رفع مستوى بلده الذي هي

له العيش الكريم . ونرى أيضاً أن تعتمد الحكومة الى وقف استيراد بعض اصناف البضائع المتوفرة بكثرة في البلاد لفترة محدودة على الأقل كيما يتوجه المواطن لاستغلال وتوظيف أمواله بمشروعات مثمرة تعود عليه وعلى بلده بالخير ، فهل من الضروري إطلاق يد الشركات في استيراد السيارات والكماليات .

٢ - بتشجيع توظيف رؤوس الاموال العربية والاجنبية في البلاد يزداد دخل الدولة من الضرائب

٣ - بالعمل على استثمار الثروات الطبيعية في البلاد يزداد دخل الدولة أيضاً وعلى سبيل المثال البوتاس الذي كلما تأخرنا في تحقيق هذا المشروع كلما تلاشى الأمل في جدواه الاقتصادية بعد فترة من الزمن ، وخاصة والعدو يستغل البوتاس من الجهة المقابلة ، ونرى انه بإمكان الحكومة ان تستغل هذه الثروات بالعمل مع شركات عالية وراسمىل عربية ووطنية من أجل استثمار هذه الثروات الطبيعية في البلاد وخاصة المعدنية .

## ٤ - الشركات

تعتمد الدولة في جزء من وارداتها على الارباح التي تحصل عليها من الشركات التي تساهم فيها ، لكن لم نلاحظ زيادة في هذه الارباح وخاصة في بعض الشركات رغم ان الكثير منها قد استمرت صناعاتها وأصبحت ذات قدرة انتاجية ، ومن حق الدولة ان تساهم في بعضها بأكثر من ٥٠٪ أن تشترك في توجيهها وتأمين أكبر قسط ممكن من الارباح ويتم ذلك عن طريق اشراك ديوان المحاسبة بتدقيق حسابات هذه الشركات بالاشراك مع مدققي حسابات تلك الشركات ، وان يشترك

ج - ان تعمل دائرة السياحة على تشكيل لجان سياحية واصطيفات . مهنتها خلق توعية لدى المواطن في أخشاء المملكة لتقدم المشورة والتشجيع للجهات المعنية لاصحاب المؤسسات السياحية وتخلق الوعي بين المواطنين حتى يتمكن جميعاً من جذب أكبر عدد من السائحين للبلاد فحسباً لو عمدت الحكومة الى تشكيل تلك اللجان في كل محافظة وقضاء .

## ٦ - الاحتياطي

لا تتر اللجة المالية على انه يتنفي على الدولة النامية ان تبني سياستها على موازنة متوازنة . وتبعاً لذلك . فأنا لا أقر قسمة الاحتياطي بأنه يجب ان لا يمس ولكن نقول اذا ما مس الاحتياطي فيجب ان يمس بحذر من اجل توظيفه في مشروعات انمائية مثمرة تدور دخلاً سريعاً ومأموناً ، وهذه المشروعات هي الاحتياطي الصحيح لا ان يمس ويؤخذ من اجل النفقات المتكررة ومنح العائلات .

## سياسة الاتفاق

فما لا شك فيه ان كل نائب وكل مواطن يرحب بان ينفق الجزء الأكبر من واردات الدولة على مشروعات التنمية الاقتصادية وعلى المشاريع الاقتصادية المثمرة ولا ينكر ان هذه الموازنة تثبت عدداً من المشاريع الانمائية لكن نرى ان الحكومة وضعت تخصصات للنفقات لا ضرورة لها مثال على ذلك :-

## ١ - العائلات

أكثرت الدولة من العائلات لفئات كثيرة من الموظفين ومع رغباتنا الاكيدة في رفع مستوى حياة موظفي الدولة وزيادة رواتبهم تبعاً لارتفاع تكاليف الحياة

متدربون عن الحكومة من ديوان المحاسبة ووزارة الاقتصاد في العطاءات والمشتريات خاصة الكبيرة منها ، وان تعد الحكومة من التسخيم في اجهزة هذه الشركات الادارية التي يستخدم بعضها اداريين برواتب كبيرة دونما أية حاجة اليهم ونتيجة ذلك هو نقصان حصص الدولة والمساهمين في الارباح .

## ٥ - السياحة

السياحة تشكل مورداً هاماً في اقتصادنا القومي ، والسياحة في بلدنا بتقدم مضطرب بفضل ما جاهد الباري عز وجل لبلدنا من قيادة حكيمة رائدة حققت له استقراراً وأماناً منقطع النظير . فضلاً عن المزايا الطبيعية التي تتمتع بها هذه البلاد بما احتوته من أماكن مقدسة وآثار عظيمة ومناطق جميلة ، هذا المورد يتروى لا ينضب ولهذا فعلى الحكومة أن تضع البرنامج السياحي في المراتب الاولى من الاعتبار ولا ينكر ما بذلته الدولة عبر السنوات الاخيرة لتحقيق ذلك ، لكن هناك بعض الملاحظات :-

أ - يقتضي توزيع الحركة السياحية والنشاطات السياحية في كافة انحاء المملكة كيما ينسج لا كبر جزء من المملكة الافادة من السواح ولتمكين السواح من مشاهدة كافة معالم مملكتنا الفتية على ان يرافق ذلك ما يجذب السائح للبقاء أكبر قسط ممكن في الاماكن المختلفة في الاردن وبهذا نعمل على توزيع الدخل توزيعاً صحيحاً .

ب - أن نرعى دائرة السياحة تشجيع ومراقبة وسائل الاصطيفات في الكثير من المناطق وتعمل على خلق حركة اصطيفات في المناطق الملائمة كجبل عجلون والحليل مثلاً .

هكذا من الأصل



وتوفير العيش الكريم لهم وهم يشكلون جزءاً هاماً من الأمة لكن يجب ان لا تعطى العلاوات جزافاً وتنتشر عدوى المطالبة بها كانتشار النار في المشيم وان لا تؤدي بالنتيجة الى الحد من توفير الخدمات للمواطنين :-

أ - فعلاوات الاطباء لقاء اغلاق عياداتهم الخاصة نرى انه لم يأت بفائدة للمجموع فقد رتب على خزانة الدولة مبلغاً يزيد على ( ١٠٠ ) ألف دينار وشل حركة عدد كبير من الاطباء عن العمل بعد اوقات الدوام الرسمي . اذ لا يجوز ان نشل مجهود مواطن متخصص من توفير الخدمات للمواطنين ولهذا فالاجدر إلغاء نظام علاوات الاطباء او جعله اختيارياً ، مؤكداً ان جمهرة المواطنين غير راضية عن هذا الاجراء واذا قيل ان الحكومة ستفرض عليهم العمل بعد الظهر فان ذلك سيكون لقاء دفع اجور اضافية بنسبة ٢٥٪ من مجموع رواتبهم كملاوات اضافية . ولهذا فالاسلوب بنظرنا فاشل .

ب - علاوات اطباء البيطرة  
لسنا ندرى من من اطباء البيطرة كان يشتت عيادة خاصة حتى تعطى له علاوة لقاء اغلاقها .

نحن لا نقول ان الدولة يجب ان لا تعطى علاوات . ولكن يجب ان تكون امتيازات المصلحة العامة فقد تضطر ان تعطى علاوات لبعض ذوي الاختصاص بلذبتهم واغرائهم في الخدمة لكن يجب ان لا يتم ذلك بسخاء يرهق موازنة الدولة . فمتدا اعطت الدولة علاوات التقضاة على ضآلتها لم يستنكر ذلك الناس لان المسؤولية المترتبة على القاضي توجب توفير الحماية والراحة والاطمئنان لتوفير سيادة القانون والحق والعدالة ، ونرى ان المحافظ ايضاً يستحق العلاوة لغاية ذاتها .

٢ - نرى ان بعض الدوائر الحكومية زادت في تجهيزها الاداوية من غير ضرورة على سبيل المثال وزارة الداخلية التي زادت عدد كبار المسؤولين فيها من فئات الحكام الاداريين ونرى ان خلق الوظائف يجب ان يكون لحاجة الجهاز لا من اجل العمل للاشخاص وغيرها كثير من الدوائر .

٣ - السيارات والعلاوات

علمنا ان بعض الدوائر الحكومية تفكر في اعطاء فئات من مستخدميها حق اقتناء سيارات بتأمين سلفات مالية لهم واعطائهم علاوات بحلول ٢٥ ديناراً شهرياً حتى لا يستخدموا السيارات الحكومية في أمورهم الخاصة . ونرى ان هذا الاجراء غير صحيح فعلى الموظف ان يوفر لنفسه الخدمات الخاصة وبدلاً من ان تعطى هذه السلفات وهذه العلاوات يمكن ان تستغل هذه الاموال في مشاريع اخرى نافعة للمجموعة لا للأفراد .

٤ - يمكن الضغط على قسم كبير من النفقات غير المشاريع الانمائية لكي لا تقع الموازنة في عجز وللتقليل من العجز القائم .

السياسة الاقتصادية والحماية

ان الاردن الذي يؤمن ونؤمن معه بنظام الاقتصاد الحر نرى ان يكون هذا الاسلوب وهذا النظام موجهاً ومسؤولاً ، بحيث لا يقبل الى احتكارات وبالتالي الى سيطرة فئة قليلة من الناس على دخل البلاد ، وعلينا ان نقتدى بالدول الديمقراطية المزدهرة اقتصادياً لانه وان كنا لا نرضى بالنظم الاقتصادية للخيلة التي تحد من الابتكار والجهد الفردي فيجب ان لا نهمل هذه النظم التربة الصالحة

٣ - الحماية غير محددة - الحماية يجب ان تكون لفترة مؤقتة حتى تستطيع المؤسسات الوطنية من النهوض والقدرة بحيث تقف في وجه الصناعات الاجنبية .

٤ - الحماية ليست للمشروعات الخاصة - نلاحظ ان بعض مشروعات الافراد الخاصة محمية وهذه الحماية نتيجتها ايضاً فائدة لفئة قليلة على حاب المجموعة ، ويجب ان تقتصر الحماية على المشاريع العامة والشركات المساهمة العامة .  
وأخيراً يجب ان تستهدف الحماية توفير سلعة جيدة حسة الصنع ورخيصة للمستهلك .

هذا وفي موضوع الحماية لا بد لنا من ان نطالب بحماية المنتجات الزراعية بكافة الوسائل من الكميونجى ومن المزاخمة الاجنبية لان الزراعة ستظل تشكل ركناً هاماً في اقتصادنا القومي .

نحن لا نحمل هذه الحكومة مسؤولية سياسة الحماية وحدها بل نطالبها ان تعيد النظر في كافة التشريعات والنظم المتنافسة بها وان لاتحمى الا الصناعات الوطنية لا الصناعات التي تعمل لحساب شركات اجنبية ليس فيها رأس مال أردني سوى الاسم وعدد قليل من العمال .

تحسين احوال الريف الاردني

لا ينكر ما بذل من جهد من أجل رفع مستوى الريف الاردني سواء بإيجاد طرق المواصلات او الشعب البريدية أو توفير الخدمات الصحية ، لكننا نلاحظ

التسلل الى حياتنا وعندما تتركز رؤوس الاموال بأيدي قلة من الناس عن طريق اتباع خطة خاطئة في الحماية ، اذ للحرية مزايا كبيرة بفضل ما ينفله اصحاب المشروعات من جهد فيسير المجموعة بواسطة الحرية وبفضل المزاخمة منتجات مختلفة حسة الصنع بأسعار مخفضة ، ومع أن الحماية ستظل ضرورة في الدول النامية كبلدنا الا ان هذه الحماية يجب ان لا تكون مطابقة للحماية المطاقة لها مضار منها :

١ - انها ترفع تكاليف المعيشة .  
٢ - تخفي بعض الناس على حساب الفريق الآخر  
٣ - تعطل الفوائد المتوقعة من المزاخمة .

ونظراً ان سياسة الحماية المتبعة في بلدنا حتى الان تسير سيرا خاطئاً منذ بضعة سنوات وأنها لا تحقق الغاية التي وجدت من اجلها فالحماية يجب ان لا تبذل الا للصناعات الهئية بطبيعة الظروف الاقتصادية في البلد للبقاء وللنافعة للصناعات الخارجية والحماية الصحيحة تكون للصناعات الناشئة في طور طنولتها حتى تستكمل نموها وتصل الى سن الرشد وتستطيع العيش والبقاء ومن الاساليب الخاطئة في الحماية عندنا :-

١ - منع استيراد بعض البضائع والمنتجات التي تنتجها مؤسسات من نوعها فتحكم هذه المؤسسات بالسعر ولا تعمل على رفع مستوى الجودة في بضاعتها ، ومثل هذه المؤسسات معروفة .

٢ - رفع الرسوم الجمركية على اصناف لا تنتجها الصناعة المحلية ، كالرسوم المفروضة على الاصواف ومستجاتها .

هكذا  
من الأصل

أن هناك هجرة من الريف الى المدن ستؤثر بالنتيجة الى كساد الحياة في الريف ، ولهذا فانا نرى أن من الوسائل هي فتح باب العمل لحسم ، فلا ضرورة لحصر جميع المشروعات الصناعية والانتاجية في عدد محدد من المدن بل يحسن ان توزع وزارة الاقتصاد الوطني هذه المشاريع بحيث تقام في المحافظات المختلفة ، كما أنه للاهتمام بالمشروعات الزراعية وخلق الصناعات الزراعية الاثر الكبير في ذلك فضلاً عن زيادة الدخل القومي .

طرق المواصلات والمشاريع العمرانية الحكومية

بالرغم من ان الحكومة تحاول جهدها لتوفير الطرق الكافية لكافة اجزاء المملكة وتوفير الابنية الحكومية لدوائرها فان ما تم حتى الان لا يفي بالحاجة وبعض هذه الانشاءات قد ظهر عدم توفر الجودة فيها بسبب قلة كفاءة المتعهدين وقدرتهم وأمانة بعضهم ، لهذا فانا نرى أنه بإمكان الحكومة أن تتعاقد بعباءة على مع شركات ومؤسسات عالمية من اجل توفير هذه الامور على سنوات مع ضمانات لمدة طويلة لهذه المشروعات وبذا توفر على الحكومة المراقبة ونؤمن جودة العمل ونرفع قيمتها على أقساط سنوية طويلة الاجل لانه لا تترحم الموازنة وتنصرف الحكومة لبناء مشروعات اخرى لتنمية اقتصاد البلاد ودخلها .

جدول الوظائف

نشارك الرأي القائل بوجوب ربط جدول الوظائف بالموازنة وجعله جزءاً منها لان ذلك يتفق وأحكام المادة ١١٥ / من الدستور وبدلالة المواد ٣٠٢ من نظام الخدمة المدنية الجديد وهو أمر ضروري لاستقرار الجهاز الإداري ولا يتقص بذات الوقت من سلطة الحكومة وهيبتها على اجهزها .

#### أيضاحات

نريد ايضاحاً من الحكومة على بعض الامور :-  
١ لم تلاحظ أن الحكومة وضعت في الفصل (٣) الرخص تقديرات الواردات لرخص صنع وبيع التبغ ( المادة ٧ ) وكذلك رخص صنع وبيع المسكرات .

٢ - نريد ايضاحاً عن الرقم في المادة (١١) من الفصل ذاته عن الرخص الاخرى ما هو المقصود فيها .

٣ - الفصل (٧) من الواردات

يلاحظ نقص في ارباح بعض الشركات . كأرباح اسهم شركة مصفاة البترول . وهل يشتمل هذا الفصل على كافة الشركات ، وهل تدخل تحت ارباح الشركات الاخرى .

٤ - الفصل (٩)

هناك قروض ائتمانية منتظرة وردت في هذا الفصل فما هي الخطوات التي وصات الحكومة للحصول عليها أم ما زالت منتظرة كما ورد في خطة الموازنة .

واخيراً فانا نطالب بأيجاد المشاريع النافعة في المناطق التي تمثلها وفي البلاد عامة . هذا واذ نقر اللجنة المالية على الكثير من ملاحظاتها ومع تقديرنا لاستجابة الحكومة لبعض توصيات اللجنة المالية . ولما كانت هذه الموازنة بشكلها الرقمي تظل عاجزة عن التعبير عن نفسها وعن ايضاح خطة الحكومة في كيفية التنفيذ والعمل . لهذا فان اجابة الحكومة على ملاحظتنا وملاحظات السادة النواب هي التعبير الناطق عن الموازنة وأنا بانتظار اجابة

سبيل تلافيه الى اللجوء الى زيادة الضرائب وزيادة الضرائب في هذا البلد بلغت قسيتها ولا طاقة لنا في مزيد منها .

معالي الرئيس ، حضرات النواب :

لا أدري والله كيف جاز للحكومة في هذا البلد الحدود والامكانيات والموارد ان تدخل سباق التوسع في الجهاز الحكومي . مع أكبر دول العالم وأكثرها موارد علمياً بأن جهازنا الحكومي في وضعه الحالي أوحى قبل تطبيق نظام المحافظات في المملكة . لو عرفت كيف تنسق تنسيقاً صحيحاً لجاء كفاءة للقيام بالواجب وأكثر ، ولو فرت بذلك هذا التبذير في الاتفاق لرصده من أجل قيام المشاريع الانمائية التي تعود على البلد واهله بالخير والفائدة ، خصوصاً وان هذا البلد في انطلاقة الخير نحو النمو والازدهار لا تسمح له ظروفه ان يتهور في انفاقه ، ولا ان يتحمل كذلك اية زيادة في الضرائب لمجاراة هذا الاتفاق من اجل توسع ، هو السراب العابر بعينه .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

ان الحكومة التي لا تلتقي ، ولن تلتقي تشجيعاً على توسعها في الجهاز الحكومي ، كان حرياً بها وهي تضع موازنة هائلة العام ان تختصر هذه التوسعات ، وتقتصر اهتمامها بموظفيها . وتعمل على تحسين اوضاعهم المعيشية بزيادات معقولة يتمكن منها الموظف من تكريس جهده ووقته لعمله في خدمة المواطنين برأ منها بما سبق واعلمته عن تطبيق كادر جديد على موظفيها يضمن لهم العيش الهالي . وهم الذين تطلعوا بأمل الى اول نيسان الحالي بحيث يتحقق لهم فيه هذا الكادر ليخفف تطبيقه شيئاً من مشكلاتهم المادية ولكنهم مع الاسف الشديد اصيبوا

الحكومة حتى نقف على حقيقة موقفها وسياستها التي سنباركها ان كانت بنظرنا صالحة وننبه الى الخطأ ولا نقره ان كانت غير ذلك والله ولي التوفيق والله من وراء القصد سادتي .

- ٩ -

الرئيس .

ليفضل السيد أيوب مسلم بالقاء كلمته

السيد مسلم نائب بيت لحم .

باسمي وباسم زميلي الكريمين حسن عبد الفتاح درويش وموسى عيسى عابده القبي كلمته الموازنة هذه :-

معالي الرئيس ، حضرات النواب :

عندما ناقش مجلسكم الكريم ، موازنة الدولة للعام الماضي قلت آنذاك مع من قال من اخواني النواب ان لا ضرورة للتوسع في الجهاز الاداري الحكومي ، ذلك لأن جهازنا الاردني جهاز ممتاز يفوق في تشكيله الاجهزة الحكومية في دول المنطقة ودول البلاد الاخرى المجاورة لها . وطالبت آنذاك بوجوب تنسيق هذا الجهاز ليصبح مثالياً . تلافياً للتوسع في الاتفاق وتحميل موازنة الدولة التزامات مالية - حري بها ان ترصد للائتمان بدل المدد الذي لا طائل تحته .

ومن مطالعة ابواب الموازنة لهذا العام . يظهر لنا جلياً ، ان الحكومة لم تأخذ بوجهات النظر تلك . بل اندفعت أكثر وأكثر في توسعها في الجهاز الحكومي ، رغم الاتفاق الكبير ، الذي تخمسه الموازنة ، وخرج بها بمجز مالي لا بأس به بالنسبة لموارد الحكومة ولأماكنات هذا البلد القليلة . نخشى معه ان يصبح عاجزاً مزماً ، يتزايد من عام الى آخر قد نوء تحت اعبائه في المستقبل وقد نلزم أخيراً في

هكذا صحت الأصل



مطالبة كذلك بأن تعمل على تحسين اوضاع موظفيها بزيادة الراتب واقترح زيادة تدخل في صلب الراتب لتعوضه عن الحسميات من الراتب كما وانها مطالبة بان تحد من الاحالات على التقاعد الا في الحالات الضرورية التصوي والحكومة مطالبة ايضاً برقيع قضاء بيت لحم الى متصرفية نظراً لأهمية هذه المنطقة السياحية اسوة بغيرها من اقصية المملكة الاخرى التي رفعت الى متصرفيات وتطالبها كذلك بضرورة رصد المخصصات اللازمة لبعض الطرق القروية التي اصبح شقها وقتها ضرورة قصوى لسكانها . والله سبحانه من وراء القصد . والسلام عليكم ورحمة الله .

الرئيس :

اقترح رفع الجلسة للاستراحة لمدة ربع ساعة فهل يوافق المجلس الكريم ؟  
الجميع : موافقون .

( وبعد انقضاء فترة الاستراحة عاد المجلس بعداً للانعقاد ) .

- ١٠ -

الرئيس :

الكلمة الان لمعالي السيد أمين الحسيني

فليتفضل :

السيد الحسيني نائب الرئيس :

معالي الرئيس ، حضرات النواب .

لقد اطلعت على تقرير اللجنة المالية ولقد سررت بهذا التقرير لما احتواه على تحليل علمي لموازنة الدولة لهذا العام ومع تقديري لما جاء في هذا التقرير من مواد واقتراحات وتوصيات الا انني لي بعض الملاحظات البسيطة اود ان اذكرها اليكم ايها

بخيرة أمل عندما طالعهم لجنة الكادر بتأجيله ريثما يجري تصنيف الوظائف ، التي قد يستغرق تصنيفها عاماً او عامين وهكذا شاءت الرياح ان تجري بما لا تشتهي السفن فبدلاً من زيادة مرتبة يسد بها الموظف ما تتطلبه اوضاعه المعيشية وقع الموظف في نقص في الراتب من جراء ثلاث حسميات حتمية بالإضافة الى حسميات اخرى اسماها منه في مواضع انسانية او وطنية لا يستطيع التهرب من المساهمة فيها . ان الموظف يا معالي الرئيس ، ويا حضرات النواب ، هو عصب الدولة والذي بدونها لا يمكن تسير دفة الحكم ، هو هو الموظف الذي كان على الدولة ان تنصفه بزيادة معقولة ، بدل هذا التوسع في الجهاز لان بقاء الموظف متردياً في اوضاع مالية سيئة قد يدفعه ذلك مع الكثيرين من اخوانه الى التسرب الى الاقطار العربية المجاورة بحثاً عن المادة في الرواتب المغرية التي لا تقدر تعينه ولا شك على ضمان مستوى معيشي لائق به ليتسكن معه من بناء مستقبل مضمون لابنائهم ، الذين هم رصيد الامنة الأول ، وخسارة الجهاز الحكومي لثلث هؤلاء الموظفين اذا ما تسربوا الى الخارج هي خسارة لنا في هذا البلد دون سوانا .

معالي الرئيس ، حضرات النواب .

هناك ايضاً ناحية خطيرة ترسدت في اتفاق الموازنة اخذت الحكومة تلجأ اليها اخيراً دون تبصر بالاضافة الى توسعاتها في الجهاز الحكومي الا وهي ناحية الاحالات على التقاعد دون ان تقدر معها المسؤولية السادية المترتبة على تلك الاحالات ، فهناك كثيرون من موظفي الدولة احالهم الحكومة على التقاعد ، وهم بعد في سن الفتوة والشباب والطاقة على الانتاج دون ان تدرى لذلك حبيماً او نجد له مبرراً اللهم زيادة الاتفاق .  
لهذا اقول ان الحكومة مطالبة بان تجد من توسعها في الجهاز الحكومي للأقلال في اتفاقها وانها

تزيد في رسم او ضريبة عليها ان ترفع في مستوى تلك الخدمة ولسوء الحظ كواطن اشعر انه توجد زيادات في الضرائب والرسوم ولا يوازي هذه الزيادات والرسوم تحسن في مستوى الخدمة وبطبيعة الحال كل مواطن يستطيع ان يسرد مئات الامثال على هذا الوضع كما جلب انتباهي الرواتب والعلاوات التي أقدمت الحكومة على وضعها بالنسبة لبعض الفئات من الموظفين وكما قال بعض الزملاء ، الحكومة أقدمت على وضع علاوة اضافية تساوي ٨٠٪ من الراتب الاساسي للطبيب وكما اشارت اللجنة المالية هل نظام التأمين الصحي افاد ولا لم يفد فالنتيجة نرى ان بعض الاطباء المتخصصين قد تركوا الخدمة ولم تعد هذه الزيادة التي تقارب ٨٠٪ من الراتب الاساسي كما ان الاطباء البيطريين وكما هو موجود في الموازنة العامة - توجد علاوات بالاضافة للمهندسين فالتقصية تحتاج الى تحليل ودراسة وبعثاً انه يوجد نقص في كادر الموظفين ولا يجوز التفريق بين فئة واخرى من موظفي الدولة كلنا يعلم ان جميع الموظفين من ناحية الدخل دخلهم اي رواتبهم تنقص كثير بالنسبة لارتفاع مستوى المعيشة وكنت اقرأ كثيراً من المواطنين عزم الحكومة على زيادة او تصحيح كادر الموظفين وكان ذلك يبشر خيراً بالنسبة لموظفي الدولة فحتى نتوقع ان يقوم ذلك الموظف بالانتاج والتفاني في العمل واجب على الجهاز التنفيذي والتشريعي ان يوفر ذلك الموظف الدخل اللائم حتى يستطيع ان يؤدي واجبه على خير وجه فلذلك ارى اعطاء علاوات بين الفينة والفينة بدون اجراء دراسة صحيحة ودراسة تكاليف المعيشة فكلنا يعلم ان تكاليف المعيشة زادت في السنوات الاخيرة ازدياد مضطرد وهذا يعكس انعكاس كلي بالنسبة

الاخوان . فيما يتعلق في الواردات اعتمد ان هنالك تضخم في هذه الواردات وحيداً لو استطاعت الحكومة تقديم تحقيقات لتلك الواردات عن التسعة اشهر الماضية اي ١٩٦٥/٤/١ الى ٦٥/١٢/٣١ تكون بذلك قد استطعت ان تجري المقارنة الكاملة والصحيحة بالنسبة لواردات الموازنة الحالية كما اعتمد ان مشروع الموازنة يشتمل على بعض المشاريع التي اعتمد برأي المتواضع كان الأفضل ان لا تدخل ضمن مشاريع الموازنة ومنها مثلاً مشروع المخية الذي جيمعنا يعرف انها مخصصات وموازنات مشتركة فيها الجامعة العربية النقطة الثانية التي اود ان اشير اليها هي الاحتياطي العام بالنسبة للموازنة وارى ان اللجنة المالية اشارت الى الاحتياطي العام بالنسبة للاحتياطي في الميزانية وليس احتياطي المملكة وبعثاً ان الاحتياطي العام يفضل ان يبقى ولا يمس الا في الحالات الطارئة او في الحالات التي تستدعي استعمال ولو قسم بسيط منه فالاحتياطي دائماً لا يستعمل الا في حالات طارئة ولا يجوز التفكير باستعماله برأي المتواضع في مشاريع رأسمالية لانها او مشاريع استهلاكية ، تنتقل بالنسبة للضرائب والرسوم تشتمل الموازنة على زيادة ملموسة في الضرائب والرسوم ويتبع عن طبيعة هذه الزيادة في بعض الاحيان بعكس ما تتوقع الدولة او الحكومة ، يحصل في بعض الاحيان انخفاض في الايرادات وليس زيادة في الايرادات لان المواطن الاردني عندما يريد ان يستعمل خدمة ما ويرى ان الزيادة في الرسوم تتصاعد يهجم ذلك المواطن عن استعمال تلك الخدمة كما وان الزيادة في الرسوم والضرائب ولا أحاول في هذه الكلمة ان انتقد الحكومة الحالية ولكن أية حكومة اخرى عندما اية حكومة تزيد ان

هكذا حبه الاصل

للمواطن ومنهم الموظف فأرجو من الحكومة عدم تبني مبدأ الملائت لفئة دون أخرى من الموظفين فكل الموظفين سواسية وينب أن ينصفوا وتكون الزيادة على أساس الراتب الاسمي وعلى أساس تكاليف المعيشة هذا كل ما أود أن أثبته في هذا المقام والسلام عليكم .

- ١١ -

الرئيس السيد شاعر الطعيمي - تفصل

السيد الطعيمي - نائب السلط :

معالي الرئيس : حضرات الزملاء

أنا لست بقانوني ولا بمشرع للقانون لا بل بحسب لغي ايدي رأي، اتذات لم بحسب استطاعي على الموازنة العامة ولم أقدر أن أفهم بتفصيل شيئاً منها سواء قلم الواردات المحلية وما حولها من قروض ومساعدات ، قدرت الواردات المحلية مبلغ بقيمة ثلاثة وعشرون مليون وربع المليون وما بقي فهو على اعصاب الحكومة من قروض ومساعدات لذلك لو فرضنا أن هذه القيمة أي الواردات توزع على القوات المسلحة والامن العام لا تكفي وما بقي فهو الحكومة أولى فيه فعليه ما هكذا نكون المناقشة طالاً والكل منا يعرف هذا الوضع لأننا جميعاً مواطنين ، أرجو معالي الرئيس بالسماح لي بهذه الايتمات

اشرف هذا العام عام جديدي واظن من عامين مرت امشاهه بتعدلت احوالنا بأمر سيدي بامر الحسين ونعزم ذلك المقامه اطلب من الله كسل عام سيدي وامين السعداء بمشاهدة اتسواره عن حكومته يا لعون برأيه سيدي والتبيل أكسل وعده بالتعاضد

كمن اوصله بطرقها والبريدي والكل ما منا ينادي اصحابه هالو من عندك وهالو من عندي كل سيده يا لعون نالت مراده والحمد لله كل يوم بيدي بحسن ولي المهدي زادت انعامه شكر الحكومة واجباً بالاكيدي والي نقص لا بسدله من اكاله وعن ميزانيتكم بالاعون لما رصيدي ورصيدها ايماناً بالخالل وسعتها بالاعون من دون طاقه محافظه البلقا ومالاً نصيبي وخليتها اليوم تحت الملامه ارجو من الشواب ان كان يدي تصديقها بدون اي اعتراضه الي يريسد الحق هذا الصحيح والي يريسد الشر مالي وماله

- ١٢ -

الرئيس -

السيد كامل محي الدين

السيد محي الدين نائب رام الله

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

في هذه الندوة الديمقراطية التي يلتقي فيها أعضاء السلطين التشريعية والتنفيذية لمناقشة الموازنة العامة للدولة ، ترددت كثيراً قبل أن أقرر المشاركة في هذا النقاش خشية أن تقصر كلماتي وتعمل على مستوى شخصي لأنني شاركت في هذه الحكومة في بدء تشكيلها ، وقد شجعتني على الكلام عظم

المواطنين وعليهم المشاركة فيها لزيادة وادرات الدولة ولكن للدرجة التي يستطيعون تحملها فقط . وليس بأرهاق المكلف للدرجة لا يستطيع عندها الاستمتاع بالخدمات العامة ، فزيادة الرسوم الباهظة على الخواتم والمكالمات الهاتفية والطوايع وضريبة المسققات والخدمات الصحية جميعها أرهقت كاهل المواطنين وقتلت الزعة الى الادخار والاستثمار وربما تؤدي الى النتيجة والمدي البعيد الى تهريب الرساميل الوطنية الى الخارج من أجل استثمارها أما بخصوص ما تفصل به معالي وزير المالية من ايضاح للرد على وجهة نظر اللجنة المالية واصرار معاليه بأن الحكومة لا بد وان تلجأ في الحالات الضرورية الى زيادة في الضرائب على بعض الخدمات الجديدة فأنا أحذر من الاستمرار في زيادة الضرائب على المواطنين لأن ذلك يعود بعكس ما تهدف اليه الحكومة من خدمة للمواطنين ورأيي المتواضع أن تؤخر الحكومة القيام بتنفيذ بعض المشاريع التي لا ضرورة قصوى لتنفيذها خيراً من اللجوء الى فرض ضرائب جديدة .

وأما بخصوص ما صرح به معاليه من اضطراب الحكومة ايضاً الى اللجوء لاستعمال جزء من احتياطي الخزينة ، فهذا له أثره السيء الآن على الاقتصاد العام للبلد وعلى مستوى قيمة النقد الأردني المتداول بالنسبة للأسواق الخارجية . وأرى حلاً لذلك أن تلجأ الحكومة الى اصدار سندات دين على سنين معدودة ونفقات مخفضة حتى يستطيع الافراد ذوو الدخل المحدود بالمشاركة في ذلك .

أما البند الثاني فهو خاص ودخلي إذ يتعلق بما توليه الحكومة من عدالة في التوزيع واهتمام عام بجميع شؤون المواطنين وتقديم الأهم على المهم في

المسؤولية التي يتحملها النائب تجاه نفسه وتجاه المواطنين الذين أولوه شرف تمثيلهم تحت قبة البرلمان . فالنائب اذن يجب ان يصدق الشعب ويصدق الحكومة ويصدق نفسه حتى يساهم في بناء مجتمع صالح يحيم عليه الرخاء والازدهار فباعثادي الجازم أنني ان ملت في مناقشتي هذه الى التقصير أو المعارضة فلن يكون ذلك من أجل إيماني بالمدم بل لأيماني بأن النقد والمعارضة كثيراً ما تكونان خير عجلة للخير وداعية للاصلاح .

فمن خلال اطلاعي الوافي على بنود الموازنة وفصولها تركزت دراسي على نقطتين اساسيتين :-

الأولى : الالتزامات والمسؤوليات التي تترتب على هذا البلد بموجب قانون الموازنة الجديدة وما يتعلق به من قروض أجنبية ومساعدات وضرائب وجبايات وقروض محلية ومنظرة ، والشعور العام الذي ينتاب المواطنين في توقعهم من فرض ضرائب جديدة مما يؤدي الى ارتفاع في النفقات المعيشية وغلاء في الاسعار الأمر الذي يسوقنا في النتيجة الى رفع نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة على المكلفين . ولا شك ان مناقشة الموازنة على هذا المستوى يحتاج منا الى ساعات وساعات ، الأمر الذي يتعذر علينا ذلك لضيق الوقت ولكن الجهد المشكور الذي بذلته اللجنة المالية للمجلس الكريم في تفصيل الموازنة ووضع تقريرها الشامل وفر علينا الكثير من الوقت في النقاش والتفاصيل اللهم بعض التواصي التي سهو عنها وعلينا ابرازها ، أو تلك التواصي التي حسب اجتهادنا الخاص نراها غير واردة وهنا أيضاً يجب ابداء رأيها بصراحة ووضوح وهنا لا بد من ملاحظة أسوقها للمجلس الكريم بأن الخدمات العامة هي حق من حقوق

هكذا منه الفصل



أبلاء المشاريع أولوية البدء فيها بالنسبة لأهمية تلك المشاريع وما تعود عليه للمواطنين من فوائد ومنافع ، ولكن مع كل أسف لاحظت ان الحكومة لم تتوخى العدالة بين فئات المواطنين في تقسيماتها للمشاريع والخدمات في التوزيع على النفوذ حتى حظيت بعض المناطق بالكثير الكثير من الموازنة بينما حرمت مناطق أخرى من ذلك . وهذه ظاهرة ليست في صالح الحكومة لان مفهوم الحكم الصحيح هو الحفاظ على الدستور والدستور لا يفرق بين فئات الناس . والمواطن ، وكم كان جميلا انهاء السادة في العام الماضي عند تشكيل هذه الحكومة يوم أن أعلن رئيسها أن السلطة التنفيذية سوف تتعاون مع أعضاء السلطة التشريعية في تقسيم المخصصات لكافة انحاء المملكة ، وقد عقد من اجل ذلك عدة اجتماعات بين نواب الامة والوزراء المسؤولين ونوقشت فيها الامور بصراحة ، فلماذا لم تلجأ الحكومة في هذا العام الى نفس الاسلوب الديمقراطي فغيرت من سياستها ووضعت موازنة حسب اجتهادها جاءت مشوهة ينقصها العدل في التوزيع والدقة في تقدير المشاريع العامة التي لها اولوية على غير هاهنا المشاريع الثانوية التي رصدت لها المخصصات الكافية أخواني النواب المحترمين

ان من مميزات الحكم الديمقراطي الصحيح في هذا البلد والذي عمق فيه وأرسى دعائمه جلالة الحسين القائد تلك المفاهيم الحقيقية للديمقراطية الشعب، الشعب الواعي البناء الذي يحاسب المسؤولين على تصرفاتهم ويحف لهم بالمرصاد لتسود العدالة الاجتماعية التي آمن وتنادى بها بلديا العزيز . وانطلاقاً من مفهوم الفقرة التي وردت في تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب ، والتي تقول بأن

الموازنة العامة ليست مجموعات رقمية او تنظيمات حسابية بل أنها تنظيم مالي واقتصادي يتضمن تقديراً سليماً لواردات الدولة ونفقاتها وأضيف على ذلك على ان يتسم الاتفاق بعدالة في التوزيع مما يعكس على مرآته سياسة الدولة في مختلف الشؤون العامة ، وهذا يعني بأن الموازنة اتصال تام بجميع مرافق الحياة في هذا البلد من سياسية واجتماعية وثقافية ودعائية الى آخر ماترتبط اليه حياة المواطن بأرضه وبلده ، ولو هان علي يأسادة أن أبين في هذا المجال بعض التصرفات الكيدية التي ترتكب من مسؤولين في هذه الحكومة على حساب خزانة الدولة لرأينا أننا في ندائنا بالعدالة في هذا البلد في واد الحكومة في واد آخر ، فاللهووم الحقيقي للموازنة العامة أن تصرف على خير السبل وانجحها للحفاظ على كيان الوطن وسلامته ودفع الاذى عن حياضه واستمرار تطوره وتقدمه ورفع مستواه الاقتصادي وأحلال الرفاه الاجتماعي بين كافة المواطنين وليس لافراض دعائيه من اجل اعلاء كلمة زيد على عمرو وخلق فئات من المواطنين منها الغالب والمغلوب ، وترجيح هذه الكفة على تلك حتى اشغل القضاء التزيه بمثل هذه المنعكات التي لا انزل الله بها من سلطان .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

ان التقرير الذي تقدمت به الينا اللجنة المالية كان وافياً وشاملاً واني اذ اوافق اللجنة المالية رأيها في توصيها جنيعها الاله الا ما جاء في البد الثالث عشر بخصوص تنزيل العلاوات الاضافية للحكام الاداريين وبلد الايجار والسكن اليهم ، فأني اوصي ببقاء ذلك ادراكاً لما يتحملة هؤلاء الموظفين من مسؤوليات جسام والتزامات مادية ليقوا في قناعة

هذه أمور يأسادة يجب لفت نظر المسؤولين اليها كممثلين لهذا الشعب نحارس حقوقنا النيابية جرية تامة وصراحة بناءة .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين .

في ختام مناقشتي للموازنة أسأل الله عز وجل أن يسدد خطانا ويوفق مساعانا لما فيه خير هذا البلد وصالح هذه الامة وللافاظ على وحدة بلدنا وأمنه واستقراره متخذين من توجيهات مليكنا العظيم وأرشاداته السامية وتضحياته الخالدة قيساً نسير عليه ونورا نهتدي بهديه غارفين من منهل الحسين العذب بأن الخير للجميع والشر للجميع وكلنا أبناء اسرة واحدة نتساوى في الحقوق والواجبات ذاكرين قوله المأثور فلنن هذا البلد ولنخدم هذه الامة .

هذا وأسأقر موقفى من الموازنة بعد سماع رد الحكومة على مناقشات النواب . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

- ١٣ -

الرئيس - الكلمة الان لمعالي السيد صالح المجالي السيد المجالي نائب الكرك .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

لقد امنت النظر في مشروع قانون الموازنة عام ١٩٦٦ وفي خطاب معالي وزير المالية امنت النظر بهما من جميع نواحيهما السياسية والاقتصادية والرقمية فوجدت ان الحكومة بنيتة خالصة لا شك فيها قد جندت جميع ما يملكه البلد من مختلف امكاناته وطاقاته المادية مع ما تملكه هي من امكانياتها الرسمية من علمية وفنية واقتصادية وسواها في سبيل اغمار هذا البلد وازدهاره طبعاً مجتهداً لاهداه وكل انسان له اجتهاده كما درست

تامة ومأمن من العيش الشريف ليسمو فوق كل شبهة لضخامة مسؤولياتهم وأنصالحهم المباشر بالجمهور كما واني اوافق الاخوان اعضاء اللجنة المالية وهم الاخ الحاج على الدجاني والسيد موسى ابو الراغب والسيد زهير مطر والسيد محمد الخشمان في توصياتهم وخاصة فيما يختص بربط جسد الوظيف العامة بقانون الموازنة العامة لان المادة ( ١١٥ ) من الدستور تفرض أن لا يخصص أى جزء من أموال الخزانة العامة ولا يتفق لاي غرض مهما كان نوعه الا بقانون وبدلالة المادة ٢ فقرة أ والمادة ٣ من نظام الخدمة المدنية الجديد رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ حيث يساعد ذلك على استقرار الجهاز الاداري وعدم تعرضه لاهواء السلطة التنفيذية التي تحلل ما لها من اجراءات وتحرم ما لغيرها ولاسوق مثلاً على ذلك أن أحد أعضاء الحكومة الحالية كان نائباً سنة ١٩٦٣ وكنت يومها مشتركاً في وزارة سيادة الشريف حسين بن ناصر فتقدم معالي النائب آنذاك بسؤال تحت رقم (٢٨) من عدد الجريدة الرسمية رقم ١٣ الصادر في ٢١ كانون الثاني / ١٩٦٤ وتنازل معاليه في ذلك الوقت عن الاسباب التي أدت بالوزارة ( اي وزارة سيادة الشريف حسين ) الى تعيين بعض المتصرفين والقائمين من غير الجامعين خلافاً للقوانين الادارية المعمول بها حالياً في الاردن ، وثارت ثائرة النائب المحترم آنذاك ولولا تدخل المسؤولين لوقع صدام عنيف بين معالي وزير الداخلية آنذاك وكان معالي السيد صالح المجالي ومعالي النائب المحترم ، واليوم وبنفوس الاسلوب الذي وجه فيه النائب اليوم للحكومة في تصرفاتها يتكرر ما ساء في ذلك الوقت بالمأساة في عهد حكومة هو عضواً فيها بل ويتوقعه على ذلك رسمياً ، فكيف يجوز الجمع بين هذه المتناقضات معارضاً بالامس ومنفذاً اليوم .

هكذا حبه لاصل

قرار اللجنة المالية المبنية عن مجلسكم الكريم فوجدت انها نتيجة لدراساتها الدقيقة لارقام الموازنة واهدافها ومناقشتها العامة الواقعية باجتماعاتها المتعددة المتوالية مع ممثلي الحكومة قد احاطت بجميع جوانبها وخرجت بقرار الاول من نوعه بالدقة والتمحيص والتواصي بالنظر لان فريقاً لا يستهان به من زملائي النواب قد سبقني بوصف هذا المشروع شكلاً ونظماً واقتصاداً وأيده حسب اجتهاده وكما ان فريقاً اخر ايضا من زملائي عارض وانتقد وطالب برد او تنزيل بعض فصول المشروع او مواده كل منهما اي الفريقين حسب اجتهاده وبروح رياضية عليها تتلاقى ان شاء الله على ضوء مصلحة بلدنا العليا وعليه فقد اخترت لكلمتي الايجاز تفادياً لتكرار الالفاظ والافكار ..

اخواني - ان الظرف الذي يمر ببلدنا يستوجب علينا ان نسمو فوق منافساتنا الشخصية التقليدية وان ننظر لمصلحتنا العامة من زوايا مصلحة بلدنا فحسب وبناء على ما أسلفت فان ما سألتسوه على مسامعكم في هذه الجلسة وفي صلب موضوعنا سيكون من نفس هذه الزاوية التي عنيها . تقدماً بناماً مجرداً عن كل غاية شخصية .

١ - من البديهي أنك اذا اردت أن تعرف شؤون أية دولة وزادتها القومية منها والمتكررة والحكومية وكذلك نفقاتها المتكررة والسنوية والتزاماتها المالية فعليك بموازنتها تنبئك بالخبر اليقين

٢ - صحيح ان الدول النامية موازنات تحليلها عليها ظروفها الانمائية تختلف عن الدول المتقدمة وصحيح ان ظروف هذه الدول الانمائية تجلي عليها توفير القروض المشاريع الانمائية

ولكن يجب ان يكون ذلك بقدر ونسبة معينين تتفق وتلاءم مع كفاءة تسديد هذه الالتزامات في مواعيدها وان يكون ذلك برائد الوعي والتدبير والاناة ما يجعلها صورة امينة لواقع والحاجة معاً .

٣ - وفي نظري ونظر الواقع ان الموازنة المتوازنة هي ما تكون ارقامها متوازنة مع ايراد البلد القومي نسبياً مع ما تقدر ان تحمله اقتصادياً من قروض حتى ولو كانت لمشاريع انمائية ستقوم هي من انتاجها في المستقبل بتسديد التزاماتها المالية التي تترتب على البلد من اجلها .

٤ - ان لا تعتمد ارقام الموازنة على سياسة زيادة الضرائب والرسوم والجمارك في مجابهة العجز أو حتى في تمويل المشاريع الانمائية أحياناً إلا في أقصى الحالات والظروف الملحة .

٥ - أن لا يقع الضرر ارتباطاً على فريق معين من المواطنين أو الموظفين في معالجة عجز في الموازنة إلا بعد أن تتدبر الحكومة بمسقبلهم المصيري أو تعويضهم .

٦ - ان تكون نسبة زيادة الواردات أقرب للحقيقة منها الى مغالاة التفاؤل وذلك رحمة بمصير ما يترتب عليها من نفقات متكررة ومشاريع مختلفة أخرى .

وبناء على ما ذكرت من قواعد واسس سليمة حسب اعتقادي لاعتماد الموازنات ورغبة في التعاون مع الحكومة على اعمار البلد وازدهاره فاني اقترح على مجلسكم الكريم ان يطالب حكومته الموقرة بما يلي :

الموقرة قبل طرح هذا المشروع في التصويت أن تعيد الحكومة النظر بالاشتراك مع لجنة من النواب في جميع متطلبات النواب التي سمعتها في هذه الجلسة والعمل على تنفيذ ما يتفق ومصلحة البلد .  
وسأحجم الآن عن رد الموازنة أو عدمه حتى أرى مدى تجاوز الحكومة الاخير على تحقيق هذه الطلبات والسلام عليكم .

- ١٤ -

الرئيس -

الدور الآن بالكلام لفخيلة الشيخ علي الملاكوي فليفضل .

الشيخ الملاكوي نائب اريد :

بسم الله الرحمن الرحيم الثقات في محكم آياته هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً والصلاة وأزكى التسليم على رسوله الأمين رسول الرحمة للعالمين وعلى آله واصحابه الثر اليامين الذين جاهدوا في الله حق جهاده . . . فأدوا الامانة وبلغوا الرسالة .

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين انه لا بد ونحن في معرض مناقشة الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٦٦ . من اعطاء لمحة سريعة عن فلسفة المال في الاسلام . . . حيث ورد ذكر كثير في كتاب الله الكريم عن الاموال على أنها ملك لله سبحانه وتعالى ، وان الانسان ما هو إلا أمين مستخلف عليها .

وما المال والاهلون إلا ودائع . . . ولا بد يوماً ان ترد الودائع أجل لقد حدد القرآن الكريم هذه الودائع وبين وسائل استغلال المال وتوزيعه على أوجه الخير والعمارة . . . وهذا هو الفاروق سيدنا عمر بن الخطاب رضوان الله عليه يقول :-

١ - ان تستعيد سابقة خطيرة في تاريخ موازناتنا وهي وضع قروض منتظرة لمشاريع انمائية قبل الموافقة عليها رسمياً علماً ان الدستور يخول الحكومة بملاحيق للموازنة العامة في بحر السنة المالية عندما تستكمل مراحلها الرسمية والمجلس في حل لقبولها عندما تقرن بالموافقة من الاطراف المعنية في كل وقت .

٢ - مطالبة الحكومة بتحديد الوظائف المصنفة وغيرها وذكر اسمائها وهذا سبقني زملائي به .

٣ - بالنظر لما يعانيه المواطن الاردني من ارتفاع الضرائب والرسوم وعلى رأسها الجمركية والبريدية فأني اقترح ان تعطي الحكومة وعداً بعدم اللجوء الى زيادتها إلا في الحالات الضرورية جداً سيما وانها بلغت الذروة .

٤ - اعادة النظر بمشروع التأمين الصحي الذي سبقوني زملائي عليه .

٥ - بالنظر لعدم ورود ذكر لمخصصات موظفي ومستخدمي قناة الغور الشرقية في مشروع الموازنة فأني اقترح ان يطلب من الحكومة باستخدامهم في الوزارات والمشاريع التي تعاني نقصاً في موظفيها

٦ - تأييد اللجنة المالية بتنزيل العلاوات التي زيدت لمجلس الوزراء ورئيسي مجلس الاعيان والنواب وتنزيل العلاوات الاضافية وعلاوة بدل الاجار المخصصة للمحافظين والحكام الاداريين تحقيقاً للعدالة بين صفوف الموظفين .

وختاماً لكلمتي واقامة الدليل على رغبة التعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية لخدمة هذا البلد فأني اقترح على مجلسكم الكريم والحكومة

هكذا عند العمل



( لكم علي أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذوني بها لكم علي ألا أجتبي شيئاً من خراجكم ، وما أفاء الله عليكم إلا من وجهه ولكم علي إذا وقع في يدي ألا يخرج مني إلا في حقه ، ولكم علي أن أزيد عطاياكم وأرزاقكم ويقول إلا في ما وجدت صلاح هذا المال إلا بثلاث أن يؤخذ من حق ويعطى في حق ويمنع من باطل ألا وإنما أنا في مالكم هذا كوالي اليتيم إن استغيت استغفت وإن افترت أكلت بالمعروف بهذه المبادئ السامية تكون الرحمة وبها تتحقق العدالة الاجتماعية كافة للناس وما أرسلناك إلا كافة للناس . ورحمة للعالمين .

معالي الرئيس حضرات الزملاء الكرام .

وقبل أن اتوغل في مناقشة أرقام الموازنة فلا بد من تقرير حقيقة المال والقاعدة التي يسير عليها هذا البلد نعم لقد حلا لبعض المشدقين والمتحذلقين أن يبحثوا في نصوص - الأيسلوجيات - المختلفة ليقتصروا من فئاتها بعض الكلمات عن أوجه المال واستثماره وراح بعضهم كالشعراء يهيمون في وديان الاشتراكية وتعبيراتها وبعضهم يتفلسف بمصطلحات الرأسمالية ومدلولاتها . . . غير أننا في هذا البلد الأمين بقيادة وارث الثورة العربية الكبرى الحسين المعظم سبط الرسول المصطفى الأمين نعتز ونفتخر بأن نعلنها صريحة مدوية بأننا في هذا البلد الوفي قاعدة للاسلام ولتعاليمه الغراء في كل شؤون المال وحكم الاسلام فيه . فلن نفرقنا الالفاظ المسولة عن الاشتراكية الذخيلة وتعاليمها ليقال بأن الاشتراكية هي الاسلام أو الاسلام فيه الاشتراكية وأي قول عند أعظم الفلاسفة من اليمين واليسار في فلسفة المال يعادل قول الله تعالى :

( هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً وقوله جلت قدرته وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه أو من قول عمر الفاروق إلا في ما وجدت صلاح هذا المال إلا بثلاث : أن يؤخذ من حق ويعطى في حق ويمنع من باطل . . . ومن هذا المنطلق أيها السادة الكرام اناقش الموازنة وابوابها وفصولها فليس المهم وجود الأرقام الكبيرة الواردة في ابواب الإيرادات ولكن المهم أنه ثبت بالتجربة أن الذين يتحملون وطأة هذه الأرقام وعباها هم الفقراء والمساكين ، ومن لا حول له من أبناء الشعب فكلما اعتصر الناس بفرض الضرائب وزيادة الرسوم آناً بعد آناً والمطاردة بكثرة المخالفات التي لا مبرر لها سوى جشع وحلقة بعض المسؤولين زد إلى ذلك ضريبة تحسين القرى التي تضاعفت مراراً حتى أصبحت وكأنها غرامات لانهك الفلاح فهو اليوم عاجز من أن يعمل نفسه ولا سيما في هذه السنة الجذباء فإن لم يرحم بتخفيف الضرائب التصاعدية عنه والا فهو مقعد - وهل من العدل أن يدفع اليوم ما دفعه أمس على طرق ومنشآت أصبحت أثراً بعد عين بفعل المتهمدين والمسؤولين .

نعم فالخلق يقال كلما ارهقت هذه الطبقات الكادحة بزيادة الضرائب رأينا وسمعنا آهات الفقراء والمساكين بازدياد بينما الأغنياء والموسرون واصحاب الجاه هم الذين يتهربون عن دفع الضرائب وهذه بعض اموال الدولة لا تزال في بطون المختلسين الاشلاء . . . وهذه هي قيود البقايا في دوائر المالية في كافة المحافظات اكبر شاهد ومن مقارنة تحقيقات ضريبة الدخل يتبين أنه يستوفي من موظفي الدرجات الصغيرة ضريبة دخل موازية لكل الضرائب التي يدفعها أكبر تاجر في عمان أو القلنس ، وما هي قيود ضريبة الدخل تثبت لنا أن

أي تاجر صغير في أي شارع فرعي في أي مدينة يتحمل عبء ضريبة الدخل بالنسبة التي تتحملها أي مؤسسة أخرى كبيرة وقس على ذلك ضرائب

الرخيص والمستقفات والضمان الصحي - ومن ثم -

الضمان الاجتماعي واليك ضريبة المسرة ( التلفون ) الذي هو خدمة خاصة لأصحاب المنازل ومنفعة يومية كبرى لأصحاب الشركات والبنوك والكوتا فالواجب يقضى تصنيف هذه الضرائب بالنسبة

للأعمال واستثمارها ومصالح اربابها وفي ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية فالبون شاسع بين كلمة في تلفون مؤسسة تجلب لأصحابها آلاف الدنانير والريح الوفير وبين أخرى من تلفون في منزل أبسن الأولاد حضروا من المدرسة .

معالي الرئيس حضرات النواب الكرام .

أما من ناحية المصروفات فانه لم يمض وقت طويل على مناقشة تقرير ديوان المحاسبة من قبل مجلسكم الجليل الذي تقدم بعبء نواصي بشأن الملاحظات التي أبدتها الديوان بخصوص سوء صرف اموال الدولة فما هي التدابير التي اعدتها الحكومة للضرب على ايدي العابثين في اموال الخزينة الذي كان وحدث أنه تقرر إيقاف التسليم المسبق في مصروفات الدولة وشل صلاحية هذا الجهاز أما بخصوص سوء استعمال سيارات الدولة التي تكبد الخزينة نفقات باهظة والتي وعدت الحكومة المتعاقبة على حلها فلا تزال والله الحمد قيد النظر ؟ وأحب أن اشير هنا إلى جهاز الدولة الذي عليه الاعتماد ككل الاعتماد لتنفيذ الخطة الموضوعة في الموازنة فلقد سمعنا كثيراً وكثيراً جداً إن الحكومة أولت هذا الجهاز جل عنايتها واهتمامها ووعدت بانصاف هذا الجهاز - المصنفين منه وغير المصنفين - لتجعله

بعد أن الملت بما نوهت به من آراء اعتقد بصحتها - وقد تختلف - فأرى أخيراً لا احترام إبداء بعض الملاحظات على الموازنة العامة لعام ١٩٦٦

١ - فلم تراع الحكومة في رصد اموال التوازن - بالموازنة لتنفيذ التنمية الاقتصادية للمشاريع في مختلف المناطق والمحافظات ، فكانت حصة بعض المناطق من المشاريع اكبر من غيرها بكثير سيما بعض المناطق التي حرمتها الظروف الماضية من بعض حقوقها لايجاد مشاريع اقتصادية فيها . وهذا التفاوت بين المناطق حتى في توزيع الوظائف والدرجات - يخلق تفاوتاً بين المواطنين وفئاتهم ليس له من محصله الا التذمر بوحدة التركيب الاجتماعي والوطني .

٢ - لم تنطرق الموازنة الى الشركات التي تساهم فيها الحكومة بمبالغ قد تصل الى النصف والتي يمكن ان تسهم في تحسين الدخل القومي للبلد فركت وشأنها لتبقى كمؤسسات عائلية للمحاسب والاصهار والمغانم الخاصة في حين كان بالإمكان ان تقوم بامتصاص عدد كبير من العاطلين عن العمل ومن حملة الشهادات الذين لا يجدون ملجأ في هذه المؤسسات لانها - كما قلت وقف على فئة خاصة فالقت نظر الحكومة الى هذه الشركات بسن نظام خاص يخولها المسؤولية وحق الاشراف عليها لايجاد العمل للعاطلين وبغية تحسين النوعية والانتاج .

٣ - ولما كانت السياحة هي مصدر تقدم وازدهار وفرة لا تنضب للبلد فاعيد الكره

هكذا من الدخل

الاستغراب ما يشاهد من احوال الزوار فهم صيفاً وشتاء كغربي يحتاجون الى اسعافات فلا ظلة ولا مظلة تقيهم حرارة الصيف وقر الشتاء وقل اعملوا فسيرى الله عملكم .

دولة رئيس الوزراء الاكرم

سيادة معالي الوزراء الافاضل

ايها الزملاء الاعزاء

فهما يكن فلعل وجهته واجتهاده - والكلام لله وحده والانسان هو الانسان يخطئ ويصيب فالعبرة في ان يجد ويسعى بنية الخير . وان زل فليست العبرة بالزلات وانما العبرة بالرجوع الى الحق والطريق السوي العبرة ان يقال هذا صواب وذلك خطأ بعيداً عن العنصرية والتحيز والانانية المتعجزة وشتان بين ان يكون الاتجاه سليماً والنقد بناء مشمراً وبين ان يكون قفاقيع معرضة للتضليل والتهويز وتمويه الحقائق بالمعيات ونكران الجميل للعاملين المخلصين . والله اسأل ان يلهمنا جميعاً دروب الهدى والصواب لكل ما فيه الخير والسعادة والمحبة الصادقة لخدمة بلدنا وامتنا في ظل الرائد البطل والراعي الامين جلالة الحسين المعظم (عزه الله) والسلام عليكم

- ١٥ -

الرئيس - السيد محمد البرغوثي - فليفضل

السيد البرغوثي نائب رام الله

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

حينما شرغت بدراسة هذه الموازنة التي جئنا اليوم لمناقشتها وجدت من الضروري الرجوع الى موازنة السنة الماضية التي جرى اعدادها من قبل هذه الحكومة لارتباطها المتيقن مع بعضها البعض. فوجدت ان معالي وزير المالية كان قد استهل خطابه

تلو الكرة مطالبة حكومة صاحب الجلالة العمل على فتح وتعميد الطرق السياحية الموصلة الرمشا باربد مارة بقريني سال ويشري هذه الطريق التي اولها صاحب الجلالة الحسين المقدس عناية . فاذا ما عبدت سيجني بسببها خير عظيم يزيد من دعم التنمية السياحية وتنشيطها في ذلك الجزء من المملكة وفي ابحاثها وسوف تأتي بثمارها الطيبة وافرة حينما ينشأ الفندق السياحي في اربد . على ان الشئ بالشئ يذكر فهناك طريق - الرمثا - الطرة - الشجرة - عمراوه - والذنية - فقد تقلصت محضباتها من ٢٥ الف الى اثني عشر الفا وهذا المبلغ الاخير غير كاف لتكملة نصف الطريق الباقية - وقد لاقى اهل هذه القرى الامرين وهل هذا مفروض عليهم الى الايد ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء سيما وان هذه الطريق من الطرق الرئيسية يا معالي وزير الاشغال .

٤ - ارجو ان اشير وانا في معرض المناقشة الى مؤسسة كبرى هناك في اربد في امس الحاجة الى احاطتها بالعناية والتقدير من وزارة الصحة مراعية الضمان الصحي رحمة باليوساء والفقراء من ابناء اسرتنا الاردنية وما اشير واقصد الا الى مستشفى الاميرة بسمة بان توليه حكومة صاحب الجلالة جل اهتمامها وعنايتها ليتمكن من تأدية واجبه الفعلي كمستشفى حديث ولا يتسم ولا يكون الا باخلاء الطابق الاول بكامله من مكاتب الاطباء والعيادة والمختبرات والاشعة والطايع واستقلال الممرضات في بيت خاص وذلك بايجاد ابنية اخرى مستوفاة لمولاء جميعاً في ساحة المستشفى الواسعة عندها يمكن ان يقال ان هذا مستشفى اصبح كاملاً من كل الوجوه وقد تضاعفت اسرته مائة بالمائة بقسم الطابق الاول الى الثاني على انه مما يستحق الانتباه ويثير

بالسنة الماضية بقوله لاجندي بحاجة الى المزيد من التعليق على الارقام الواردة في مشروع قانون الموازنة فالارقام تتحدث بنفسها عن نفسها وقال معالي بل يكفي ان اشير في تقديم مشروع قانون الموازنة الى الاهداف والمبادئ العامة التي اعتمدها هذا المشروع واستند اليها وهذه الاهداف هي :-  
اولاً - زيادة الدخل القومي . استثمار جميع الموارد المتوفرة في المملكة .

ثانياً - زيادة فرص التشغيل ورفع مستوى المعيشة للمواطنين الخ الخطاب، ولما التقي معالي الخطاب الذي استمعنا اليه يوم ١٩٦٦/٣/٢٦ استهله معاليه بقوله ان هذا المشروع يتميز بظاهرتين اساسيتين .

اولاهما - ربط الموازنة ربطاً وثيقاً ببرنامج التنمية الاقتصادية للسنوات السبع التي قرر مجلس الوزراء الموافقة عليه والمضى سريعاً بتنفيذه وتشرف هذا القرار بالاقتران بالارادة الملكية السامية فكان ذلك ايلاناً يبدئ مرحلة جديدة تستدعي اول ما تستدعي تطبيق اساليب جديدة في الادارة الحكومية وبرنامج الوزارات ورسم السياسات المالية والاقتصادية والتقديرية في المملكة وهنا يبرز سؤال كبير هل زاد فعلا الدخل القومي خلال السنة الماضية وهل استثمرت جميع الموارد المتوفرة في المملكة منذ نيسان الماضي كما قال معالي الوزير . وهل قامت هذه الحكومة بتنفيذ ما التزمت به امام مجلسكم الكريم وما هي المشاريع التي جرى استثمارها ، لدينا كما تعلمون باحضرات النواب الكرام في المملكة ثروات طبيعية هائلة منها البوتاس والبيرول والفوسفات والنفط ولدينا البحر الميت كما تعلمون كما اثبتت الدراسات الفنية والعلمية انه اغني بقاء العالم في ثرواته فهل جرى استثمار شئ من ذلك هل زادت

فرص التشغيل وارتفع مستوى المعيشة وما هي الوسائل التي هيأتها هذه الحكومة لمواطنيها للقضاء على البطالة المستفحلة في البلد وخصوصاً بن الطبقة المثقفة من الشباب الذين انهوا دراستهم الثانوية ولم يستطيعوا لسفيق ذات السيد من الالتحاق بالجامعات لآكال دراستهم . ان هذه السروة البشرية لو تهيأت لها اسباب العمل في هذا البلد الغالي العزيز على كل مواطن لرأينا الابداع في الانتاج وهل هيأت هذه الحكومة الفرص المناسبة للاستفادة من علم وخبرات الطبقة المثقفة والمتعلمة أكاديمياً وجامعياً في المجالات الاقتصادية في البحث والتقيب والدراسة والتخطيط لاستغلال ثروات هذا البلد الضخمة عوضاً عن اولئك الخبراء او الفتيين الاجانب الذين افنوا الايام والاشهر والسنين وهم يحضرون ويتقنون ويدرسون كما يترأى اليها لاستغلال البوتاس وايجاد البترول ولم يصلوا بعد الى درجة التنفيذ ولا يعلم الا الله متى سيخطر على بال هؤلاء لان يعلموا انهم وجدوا البترول او انهم اخرجوا مشروع البوتاس الى حيز الوجود . كم شركة وكم لجنة أتت لهذا البلد وكم تقرير قدم وكم اتفاقية عقدت بين هذه الحكومة او الحكومات السابقة وتلك الشركات ولم تفلح اى لجنة من هذه اللجان والشركات من تنفيذ ما التزمت به بموجب تلك الاتفاقيات ويحضرنني هنا ما قاله الشاعر المرحوم ابراهيم طوقان .

لجنة اثر لجنة اثر لجنة كلفوا الخاطر الكريم بهذه ولجان تلي واخرى تولي هكذا يبدع السياسي فنه ان الرأي السائد بين جميع المواطنين ان النية لا تنج الى ابراز اى من هذه المشاريع الحيوية الى حيز الوجود لان في ذلك الوصول الى حد الاكتفاء بالذات

هكذا يبدع السياسي



قرى ام صفا - دير السودان - عاروره - مزارع  
التوباني - عين عرين - دير ابرج - الجانية - راس  
كركر - كفرنجة - وطرق اخرى كثيرة لاتزال غير  
صالحة ولم تعبد ولم يجر فيها اى اصلاح وهذه هي  
الطرق الحيوية ولا يوجد طرق اخرى غيرها وفي  
ختام كلمتي فساتني اضرع الى الله تعالى ان يلهنا  
بالسعي في احياء هذا الوطن في ظل حضرة صاحب  
الجلالة الملك المعظم والسلام عليكم .

- ١٦ -

الرئيس - الكلمة الان للسيد داود الشخشير - فليفضل  
السيد الشخشير نائب نابلس

بسم الله الرحمن الرحيم  
معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين .

تميزت موازنة الدولة لعام ١٩٦٦ بظاهرتين  
أساسيتين هما ربطها بمشروع التنمية الاقتصادي .  
وحصرها لمدة تسعة شهور ، مما يحمل الدولة  
مسؤولية جسيمة الوفاء بالتزاماتها ولما كانت معظم  
المشاريع الانمائية الكبرى ، كمشروع البوتاس  
والفوسفات وكهربة الاردن ، ما زالت تسير بطيئاً  
قد يفقدها الحيوية في النهوض نتيجة التلزع باسباب  
مختلفة علمية كانت او اقتصادية ، ام لم تكن سياسية  
فذلك ان دل على شيء فانما يدل على توافر العوامل التي  
حالت دون التنفيذ وهذا طبعاً مبعث للشك يدفعني  
للتحفظ في امكانية قيام الدولة بالوفاء بالتزامات  
المطلوبة ، ولا بد هنا من الاشارة ولو من بعيد عن  
النتيجة التي أسفر عنها مشروع التقييد عن البترول  
وباعتقادي ان الحكومة الحاضرة الموقرة تتحمل  
جزءاً كبيراً في هذه المسؤولية .

لا اريد ان اخوض في مناقشة الارقسام  
التي ظهرت في جداول الموازنة لمختلف الدوائر  
وانني اؤيد معظم النقاط التي ابداها اعضاء اللجنة

وهذا ما لا توافق عليه دول الاستعمار القديم منها  
والحديث التي ارتكبت اشنع جريمة في عالم الانسان  
ضد بني الانسان هذه الدول التي انشأت اسرائيل  
قاعدة للعدوان والتآمر في الوطن العربي بفلسطين  
وشردت اهلها وحرمتهم من جميع مقومات الحياة  
ولا تزال تلاحقه لحرمانه من جميع اسباب الدفاع  
عن حقه المشروع واسترداده هذه هي الدول التي  
تقدم لدولة العدوان المال والسلاح والخبراء بلا  
حساب ويضعون العقبات في طريق اقتصادنا هذه هي  
العقبات التي تريد من هذه الحكومة اية حكومة  
ان تغلب عليها لتحرير اقتصاد البلاد وتطويرة وان  
لدينا الطاقات البشرية الكفيلة باملاء هذا الفراغ  
فترجو من هذه الحكومة ان تحشد جميع هـله  
الطاقات الوطنية لتمكين من القيام بما التزمت به امام  
هذا المجلس الكريم .

الموازنة ايها السادة يجب ان تكون اداة استثمار  
منتجة في جميع الحقول الاقتصادية والاجتماعية  
قبل ان تكون اداة تنفيع وباب رزق لبعض الناس  
فالتشكيكات الادارية ورفع التصريفات لدرجة  
محافظات فبالرغم من انها لم تأت في وقتها فساتنا  
كانت مرهقة لهذه الموازنة فان قيل ان هذا اصلاح  
في الادارة فانه كان يجب ان يسبق هذا الاصلاح  
مباشرة اصلاح في الموازنة بحيث لا يدفع قرش واحد  
الا في عله لا يجوز في بلد ناشئ كالاردن يقوده  
ملك طموح نذر نفسه وحياته لاسعاد اسرته الوفيه  
ان تبقى فيه مدينة او قرية بلا ماء او كهرباء او قرية  
بلا طريق صالحة وهنا لا بد لي من ان اذكر دولة  
رئيس الحكومة بانه قد وعدنا بالسنة المساوية بان  
٨٠٪ من الطرق التي طالبتنا بتنفيذها وقتئذ حينما  
بجئنا الموازنة في السنة الماضية والذي قال: ستفرش  
لاسفلت ولسوء الحظ لم يتم هذا الوعد فان طرق

وفي هذا المجال ايضاً ارجو ان التفت نظر  
الحكومة الموقرة أن البناء السليم لهذا الوطن العزيز  
الذي نفردنا انفسنا لخدمته وأعلاء شأنه يقتضى عدم  
الاتفاق على المشروعات الجديدة من الاحتياطي  
في الخزينة وذلك اعتماداً على ايسر التواعد  
الاقتصادية التي تسود العالم . فلو تعبرت عائلات تلك  
المشاريع لسبب ما . او حتى تأخر ريعها لفاعت  
نسبة عالية من الاحتياطي ( الذي اعتبره محدوداجداً )  
ولترتب على ذلك مخاطر نحن في غنى عنها في هذه  
الظروف التي تجتازها البلاد .

انني لا انكر ان الموازنة الحالية فترة عريضة  
نحو التمدد والازدهار وقد استغرقت الوقت الطويل  
في الدراسة والتحصيل حتى برزت لنا بهذه الصورة  
الاغادة ، الان اتساع هذه الفجوة محفوف بالتساؤلات  
والمخاوف وربما بالمجازفة وبالتالي صعوبة الوصول  
بها الى الغاية المنشودة مما يدفعني الى المطالبة باعادة  
النظر فيها والله هو الموفق والسلام .

- ١٧ -

الرئيس - السيد معروف رباح - فليفضل  
السيد رباح نائب جنين

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين .  
كلمتي التي سأقولها الان حسي بالاصالة عن نفسي  
وبالنسبة عن زملائي السادة محمد محمود ارشيد ،  
وفوزي جرار .

ان الغاية الاساسية من عرض قانون الموازنة  
العامة على المجلس النيابي حسب الاجراءات  
الاستثنائية المنتجة مناقشة الحكومة لسلكل ما تضمنته  
قانون الموازنة العامة من تقديرات لاورادات والنفقات  
لان في طليعة مهام السلطة التشريعية ممارستها حقها  
في الرقابة الامنية الصادقة على ما يتفق من اموال

المالية الكرام بخصوص تعديل او حذف بعض البنود  
في الموازنة لان دراستهم كانت جديرة وعميقة  
وبروح بناءة ، وإيماناً مني ان الدولة هي الميزة  
الاولى في زيادة او تخفيض المخصصات على ضوء  
التجربة وواقع الحال الا انني اعتبر ان زيادة ٢٥  
في المائة في مخصصات الجيش والامن العام لا تتناسب  
مطلقاً مع المسؤوليات الجسيمة التي يقوم بها جيشنا  
الباسل في خدمة الاردن العزيز والامة العربية وعلى  
العكس من ذلك فان اعتبار زيادة الواردات ١٧ في  
المائة فرضية مشكوك بها وارجو الله ان يجتنبها لنسأ  
لا فيها من الخير والفائدة

حضرات النواب المحترمين .

لما كان التمثيل الشعبي امانة في اعناقكم اصبح  
في حكم الموكد ان اقل اليكم الشعور العام الذي  
يعارض فرض اية ضريبة جديدة . او ارتفاع في  
نسبة الضرائب الحالية مما يزيد الباء على كاهل  
المواطن الذي ما فتى يتنمر حتى من كثرة الضرائب  
الحالية فرجائي لزملاء النواب المحترمين مشاركتي  
الرأي في المطالبة بعدم زيادة الضرائب من حيث  
النوع والنسبة وانني ارجو الحكومة الموقرة ان  
تكتف عن كثرة تنقل الموظفين واحالاتهم على  
التقاعد . لسلامة الانتاج العام وحسن سير العمل  
وتوفيراً على الخزينة وان تضع القواعد والاسس  
التي تدخل الاطمئنان على قلوب الموظفين .

فيكاد لا يمر يوماً واحداً تقريباً الا والصحف  
المحلية تنشر أخبار التقلات والاحالات والترقيات  
ما يشغل قسطاً وافراً من وقت المسؤولين وعلى  
الاخص اصحاب المعالي الوزراء الذي اتفق ان  
يكرسوا اوقاتهم لجلال الاعمال لا لصغارها .

هكذا من الاصل

الوطني يفرض على هذا المجلس الكريم مطالبة الحكومة بتحقيق ما سبق لها وفرضته لا اللجوء الى زيادة الضرائب من جديد .

٣ - جاء في خطاب الموازنة ان الحكومة تراعى مبدأ الافضليات والحاجات الملحة العاجلة فتبدأ بالاهم قبل المهم وتركز على المشروعات الانتاجية قبل الاجتماعية وانا لا اريد ان اناقش صحة المبدأ ولكنني أكتفى بان اتساءل هل ان مشروع الميكرويف انتاجي في هذا البلد يا ترى وهل هذا المشروع بالنسبة لمتدائر تكاليفه من الحاجات الملحة لبلد محدود الامكانيات مكثود الموارد كالاردن .

٤ - ان بلدنا الغالي الذي سار عبر السنوات الماضية بخطى جبارة في طريق التقدم والازدهار بقيادة مليكه الحسين المبدى كان يستمد عزمه من صلابه عود الحسين وتعاطفه مع شعبه الامين ونحن على اتم ثقه من ان مواصلة السير بقيادة جلالته تفرض الابعاد عن كل ما يثير في نفوس المواطنين التذمر والشكوى ولما كان تقرير اللجنة المالية يؤكد حتمية اتجاه الحكومة الى فرض المزيد من الضرائب والرسوم ففضلا عن اللجوء الى استعمال الاحتياطي فأنني على ضوء ما توصل اليه ذلك التقرير (نرد الموازنة) داعين الله تعالى ان يسدد خطى الحسين وشعبه ويكمل اعمالهم لخدمة الوطن والامة بالمجد والظفر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

- ١٨ -

الرئيس - الكلمة الان لمعالي السيد راشد النمر فليفضل .  
السيد النمر نائب نابلس

تجني من الشعب وعلى ضوء ذلك جاء في توصي السادة اعضاء اللجنة المالية لهذا المجلس معظم ما يمكن لي وزملائي التحدث عنه شاكرين لهم جهودهم للتائج التي توصلوا اليها وبالإضافة الى ما كشفت عنه توصي اللجنة المالية من خطورة الاتجاه لاتباع اسلوب فرض الضرائب والرسوم الجديدة. فاننا نرى من المفيد ما يلي :

١ - جرت العادة منذ القدم ان تكون السنة المالية للحكومة اثني عشر شهراً الا ان الحكومة تقدمت بقانون الموازنة ولاول مرة في تاريخ هذا البلد لمدة تسعة اشهر فهل هذا يتماشى مع روحية الدستور هذا من جهة ومن جهة اخرى هل تستوفي الحكومة من المواطنين الضرائب والرسوم والرخص عن مده تسعة اشهرام تراها تستوفيها عن سنة مالية كاملة جاء في خطاب الموازنة اليوم ان معالي وزير المالية اشار لمسئله الموضوع وقسمه الى قسمين فنطلب ان تستوفى هذه الرسوم عن مدة تسعة اشهر فقط .

٢ - جاء في خطاب الموازنة ان الواردات المحلية زادت بنسبة ١٧٪ عما كانت عليه ومن حقنا ان نسأل من اين هذه الزيادة لقد انقل بدفع هذه الزيادة المواطن الاردني حتى اليوم على شكل ضرائب ورسوم ورخص وبالرغم من ان تحقيق هذه النسبة في بند الواردات المحلية كان على حساب التذمر والشكوى من كافة المواطنين فان الحكومة كما نرى تعتمزم المضي في فرض المزيد من تلك الضرائب والرسوم نوعاً ونسبة كما جاء في البند السابع من خطاب الموازنة ان بادرة تحمل المواطن من الضرائب والرسوم ما لا طاقة له على حمله بادرة خطيرة جداً وواجب الحكومة وضع حد لها وكذلك فان الواجب

معالي الرئيس - سادتي .

لقد كفتنا اللجنة المالية مهمة الفحص والتمحيص في قانون الموازنة المعروض علينا وجاء تقريرها العلمي الموضوعي هادفاً لحماية المواطن بقدر ما جاء مساعداً للحكومة على خدمة الوطن والمواطنين تمشياً مع ما ارسى جلاله الحسين قواعده من تعاون بناء وتنسيق مثمر بين السلطين التشريعية والتنفيذية في بلدنا العزيز . الا ان موضوعية ذلك التقرير قد كشفت بان ما جنحت اليه الارقام في الميزانية من خيال سوف لا يتحقق الا على حساب المواطن نفسه وعن طريق ارهاقه بالمزيد من الضرائب والرسوم ذلك الكاهل الذي تحمل حتى اليوم فوق طاقته ومقدوره لفرط ما اشتملت عليه السنة المالية الماضية وحدها من رسوم وضرائب جديدة .

ولاننا جئنا لهذا المجلس الكريم ممثلين عن ذلك المواطن ونوابا ندافع عن حقوقه فانه ليس بالقدر ان يرضى ما رآه اللجنة المالية في تقريرها علماً بان مطالعاتها لا تتفق من حيث مؤداها مع ما انتهت اليه اللجنة المالية من تنسب قبول مشروع الموازنة فأني على ضوء ذلك لا املك الا ان ارد الموازنة ، شاكرًا للجنة المالية ما بذلته من جهد ومشكور والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

- ١٩ -

الرئيس

السيد سامي حناد - تفضل

السيد حناد نائب اريد

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين ان الموازنة العامة للدولة هذا العام ورغم انها قدمت في موعدها الدستوري الا انه راقها الكثير

لعل من اهم الجلسات التي يعقدها المجلس النيابي في بلد يسوده نظام برلماني سليم ممثل بحكم ديمقراطي هي الجلسة التي يخصصها ذلك المجلس لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة وتزداد اهمية هذه الجلسة تبعاً لطموح ذلك البلد وتطلعاته وآماله. ذلك ان الموازنة العامة هي الاطار الذي يرسم للمجهود العام خطاه ويحدد خطواته على ضوء تفاعل الحكومة مع ذلك الطموح ، وتلك التطلعات والآمال. لان الحكومة هي المسؤولة عن تحقيق اهداف الشعب واغراضه في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية ، والموازنة العامة صورة صادقة للعلاقة التي تقوم بين الحكومة والشعب من حيث اشتغال الموازنة على اموال الشعب . واحتوائها على السبل التي يتم فيها اتفاق هذه الاموال ، من هنا تكاد تكون في طليعة واجبات المجالس النيابية مواكبة مسيرة المجهود العام الذي ، ترسم ميزانية الدولة الاطار له ابتداء من النظرية الاولى التي تلقى على الميزانية في مثل جلسة اليوم هذه وانتهاء بالتاريخ الذي يتفق اخر فلس من اموال الشعب فيه . ان نظرة سريعة الى الموازنة العامة المعروضة على مجلسكم الكريم تبعث بالنفس المسرة تارة وتثير فيها الاسى والاسف تارة اخرى .

ولعل ما تصوره الارقام الخيالية من ضخامة في واردات الدولة وامكانياتها يجعل المرء يحار بين المسرة والاسى فلا يملك الا الدعاء الى الله العلي القدير ان يحقق بمجزاته تلك الخيالات والاهام ويمكن لهذا البلد العربي الامين من السير على طريق غد مشرق وواقع مزهر بقيادة مليكه المحبوب جلاله الحسين العظيم .

هكذا منه الاصل



وراحة البال والضمير . . . حيث النشاط وحيث الابداع . . .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين ان هذه الفسحة وهذه التدورات التي رافقت ما احتوت عليه الميزانية ورافقت كذلك اجتماعات اللجنة المالية البرلمانية ، وما اتفق عنها من قرارات هي بين ايدي هذا المجلس الكريم وفيها المؤيد وفيها المعارض يوجهات نظر مختلفة فان دل ذلك على شيء فأما يدل على ان جهوداً بذلت وجهوداً قد وضعت وهي كلها في عرفها تبغي الصالح العام لهذا البلد الناشئ المتطور . لا بل انها ركزت جل اهتمامها في هذا الصدد للحفاظ على بيت مال الأمة في طريقة الكم والكيف بإيجاد هذا المال وكذلك في طريقة وشرعية اتفاهة لنهوض بلدنا في كسافة المجالات والمرافق الحيوية التي تبثنا نحن كما تبث كل مواطن من أبناء هذه الأسرة الكبيرة في هذا البلد الناشئ الأشم الصابر المرابط ، ومن هم أولى ما نحن نواب الأمة الذين قطعنا العهد على انفسنا ان نكون وكلاء صادقين عن أبناء شعبنا الحر الأبي الذي دفع بنا الى هذا المكان المقدس لان نطالب الحكومة بكل الخير لهم ونلج على آذان المسؤولين بما هو نافع لهم ونلج كل شر قد يقع عليهم نتيجة قلم زل أو رأى انحرف عن جادة الصواب أو تقدير ارتجى أو ضريبة فرضت بدون معيار ولا مقياس ، أو هي في حدود المعقول وضمن الامكان أم انها قد ينسوء للكلف بأعبائها وتلك هي قاصمة الظهر . . . فمن جئت الايام ظهره قبل الأوان وهو ما زال في شرح الضيا لا بد ان خلا أو غطلا غطلا هذا الجهاز الآدمي الذي هو أعمق جهاز على سطح الأرض وفي بطن الماء والهواء ، لهذا الانسان أئمن من المال لانه

من التساولات والمداولات ووزن الأرقام كبيرها وصغيرها غشها وسميتها في موازين تتصف بالدقة أحياناً وبالارتجالية أحياناً أخرى وكذلك فقد كانت ميزانية هذا العام مدرسة كبيرة يلج بابها كل طالب خبرة وكل متدرب مدرب وكل خير بشؤون المال والاقتصاد وكل سياسي محترف يحصون ارقامها ويقارنون هذه الأرقام بالسنوات الماضية ثم يجمعون ويطرحون بين زيادة أو نقصان ثم تقاطع هذه الآراء من هنا وهناك برأى مصيب ومطلع ان احذف من تلك المخصصات لذلك المشروع أو تلك الدائرة ثلاثة أشهر بحساباتها لان الموازنة وضعت هذا العام لمدة تسعة أشهر ، وهي بالفعل لأول مرة توضع الميزانية للعام الذي نحن فيه لمدة كهذه المدة ، وقد يكون وجه الغرابة في شيء غير مألوف لم نعتد عليه ، وفي كثير من الحالات ان الاشياء والامور الغير المألوفة قد يتمخض عنها معايير هي في وقتها جوهراً وشكلاً غير مألوفة كذلك ، وبالتالي نلاحظ أنه نتج عن هذا وذلك ان جلد الموازنة بما يحويه من ارقام ، ان كان هذا في باب الواردات أو كان في باب الانفاق وما يفرغ عنهما من حواشي طويلة قد انتقلت من الصعيد الرسمي الى الصعيد الشعبي لتكون مدار حديث ونقاش بين الكثير من الفئات والطبقات من أبناء اسرتنا الأردنية التي أصبحت بحمد الله على جانب كبير من الوعي والثقافة ما يؤهلها لأن تعطي رأياً بصراحة تامة في ظل الديمقراطية الحكم التي أرمي قواعده ملك شاب آمن بدستورية الملك بهذا النظام . وغذاء من شبابه عزماً وقوة وتصميماً حتى صرنا مضرب الأمثال في قول الحق لا تخفى في ذلك لومة لائم لأن جلالته الملك المعظم لفتح فينا هذه الروح وسلحتنا بهندة السلاح ومن كان هذا سلاحه فيشره باطمئنان النفس

الماتة على عاتقها مهسا كلفها ذلك من اتفاق وهي لا تستطيع التخلي من معظم خدماتها العامة كالدفاع عن سلامة الوطن واقامة العدل وحفظ الامن والقيام بالتعليم وحفظ الصحة . ولو اضطرت من أجل ذلك الى الاستدانة . ومع قناعتي بما ذكرت إلا أنني أرى أنه يجب على الحكومة ان لا تجبي من الناس أكثر مما تحتاج للقيام بأعمالها وخدماتها العامة . ولذا يجب ان تحدد نفقات هذه الاعباء أو لا ثم يبين ما يكفيها من أموال في هذا السبل .

والواقع أن المجلس أو اللجنة المالية أو أنسأ كتاب في الحق أن أقول أنه حين يحدد مقدار النفقات العامة إنما يعني الأخذ بعين الاعتبار استطاعة الشعب تحمل التكاليف الضرورية لسد هذه النفقات ، فكلنا ينظر الى حالة البلاد الاقتصادية والموسم الزراعي وكل ناحية من النواحي التي تؤثر في مقدرة المكلفين الضريبية ليأتي تقديره قريباً من الصواب والا فلا يستطيع ان يسرف في تقدير النفقات وبالتالي الموارد الى درجة ترهق كاهل المكلف أو كواهل المكلفين وتحملهم بالتالي عن التفاعل في أداء الضريبة أو التهرب من دفعها كما تسمي الى اقتصاديات البلاد وثروتها العامة .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

ان الأمة لا تجبر على تأدية الضرائب ودفع الرسوم دون ارادة منها أو قبول ، لان مبدأ السيادة الشعبية واجب الاحترام في الميدان المسالي كما هو في الميادين الأخرى على ان هذه القاعدة لا تختم رضاه كافة أفراد الأمة وإنما الأكثرية منها لان رضاه جميع المكلفين عن الضرائب جميعها أمر مستحيل . ونواب الأمة هم الذين يمثلونها في البلاد النيابية الديمقراطية ، ولذا فان رضاه الأمة يتمثل

هو الذي يضع المال وهو الموازنة وهو صانعها وهو الذهب الذي يستخرجه فعلياً جميعاً مسؤولين وغير مسؤولين ان نبحت عن الداء ونهيء الدواء وان فقتنا بأنفسنا ومستقبلنا توكلنا لذلك ، وبهذا ينطلق مكشود الظهر يستتب الصخر ويفكك التربة ويغرق الجبل معوله ماض وساعده قوي . — تتين ويدفع الى خزنة الدولة أضعاف أضعاف ما كنا قد خططنا أو رسمنا أو فكرنا لدعم موازنة قد تكون فضفاضة أو قد تكون ضيقة اتناها مد أو اتناها جزراً لأن المواطنين يؤمنون ان خزنة الدولة هي جيوب رعاياها بمعنى ان الحكومة يجب الا تعتمد في تنظيم موازنتها وسد نفقاتها على الموارد العامة التي تجبها من جيوب رعاياها ، أما الموارد الاستثنائية الطارئة كالقروض ولا سيما الأجنبية فيها فعلى الدولة أن تتجنبها ما أمكن فلا تلجأ إليها الا اضطراراً ويفهم أيضاً من هذه القاعدة ان المواطنين والرعايا يجب ان ينظروا الى الخزنة العامة للدولة نظرتهم الى أموالهم الخاصة فيكون حرصهم عليها كحرصهم على ما يملكون شخصياً من أموال .

معالي الرئيس حضرات النواب :

من المعلوم ان حق ممثلي الأمة في اقرار الموازنة يعتبر اليوم في طبيعة الحقوق الدستورية ومن المعلوم أيضاً ان الموازنة ليست مجرد جداول وأرقام تدل على مقدار الواردات والنفقات المضمنة للعام المالي الحالي بل هي برنامج يحدد سياسة الحكومة في كل مرفق من مرافق الحياة العامة ، فمنها قسمة الموازنة في هذا المجلس هي في الواقع اطلاع النواب على نوايا الحكومة في المستقبل وعلى المرافق التي ستهتم بها والاعمال التي ستنتجها والمشاريع التي ستتحققها . وكذلك فان الدولة ملزمة بالقيام بالاعباء

هكذا هي الأصل

برضاء نوابها ، ومن الطبيعي والحالة هذه أن يكون حق فرض التكاليف على أفراد الامة محصوراً بنسب نحن نواب الامة وان لا نتخلى عن هذا الحق الى السلطة التنفيذية إلا في الظروف الاستثنائية القاهرة .

فليس للسلطة التشريعية أن تفرض على المؤسسات والشركات والأفراد ضرائب فاحشة ورسوماً باهظة يؤدي دفعها الى ابتلاع قسم كبير من رأس المال والربح لان ذلك ينقص ثمرات المساعي الاقتصادية ويقلل الرغبة بالانتاج والعمل وبالتالي يضر بالثروة العامة وبأماكن الامة على تسديد الضرائب وهكذا تفقر الخزانه العامة للدولة من حيث اوريد لها كسباً ووفرأ .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين .  
أني كواحد من اعضاء هذا المجلس الكريم ومن تسلم الموازنة أفر يعجزى وقصورى عن تتبع كل ما ورد فيها من معطيات رقمية أو أرقام تحقيقية لانني لست من ارباب المال والاقتصاد بل كل ما تعرضت له كان بعرض اجتهاد مني وجه مستمد من رغبات المواطنين وافراد الشعب بمختلف طبقاته الذين اولوني شرف تمثيلهم في مجلسهم هذا الذي هو مجلس الامة .

وقد وعدتهم بأن اكون صادقاً أميناً غلصاً انقل متطلباتهم وأفكارهم ورغباتهم الى اقدس مكان احترمته كل الشعوب عبر التاريخ التي تتجهج هذا النهج وتحلو هذا السبل .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين :  
قبل ان انهي كلمتي لابد جرياً على العاده ان اذكر بعض الطلبات ومن ثم انهي كلمتي ومن هذه الطلبات :

١ - التنبل على استثمار الثروات المعدنية في البلاد وبخاصة البوتاس والبيرول والحديد .

٢ - زيادة مدخول الدولة من ارباسح الشركات وفرض الرقابة الحسابية الدقيقة عليها .  
٣ - تشجيع السياحة بأحدث الاساليب وتشجيع الدخل الغير المنظور من العملات الصعبة .  
٤ - بناء فنادق واستراحات برأسمال حكومي وأهلي بشكل شركات مساهمة مختلطة في مناطق الاصطياف الحرجية وخاصة في جبال عجلون وحراج منطقة بني كنانة من محافظة اربد .  
٥ - اعادة النظر في التأمين الصحي بحيث يتناسب وظروف المواطنين المادية .

٦ - اعادة مرتبات رئيسي مجلس الاعيان والنواب والوزراء الى ما كانت عليه وعدم زيادتها لان هذه الفروق اولى بها خزانه الدولة لان تصرف على المشاريع .

٧ - رصد مخصصات جديدة لموظفي سلطة قناة النور الشرقية اذ لا يجوز أن نحرهم او نسرهم بعد هذه الخدمة الطويلة .

٨ - اعادة النظر في الفوائد المترتبة لاصحاب الوحدات الزراعية في منطقة قناة النور الشرقية ودفعها لاصحابها لانهم هم اولى بهذه الفوائد والايام .

٩ - اعادة زيادة الرسوم البريدية والبرقية الى ما كانت عليه وعدم اللجوء الى هذه الزيادات التي تؤثر على جيوب الطبقة الفقيرة التي هي بأمرس الحاجة الى الفلس حتى تستطيع هذه الطبقة أن ترى بعضها عن طريق المراسلات والمكاتبات لان المراسلة كما يقولون ثلثين المشاهدة .

١٠ - الاقلال جداً من الاحالات على التقاعد مدنياً وعسكرياً وخاصة الذين منهم مازالوا في سن الخدمة وهم الشباب لانها بذلك تدفع من خزانة رواتباً مضاعفة نحن في غنى عنها .

- ٢٠ -

الرئيس

السيد حافظ الحمد الله  
السيد الحمد الله نائب طولكرم .

معالي الرئيس حضرات الاخوان .

حبا في عدم الاعادة والتكرار وحرصاً مني على وقت المجلس الثمين ونظراً لكون الزملاء الكرام قد ذكروا ما كنت اود قوله لذا اكتفي بكلمة تتعلق بالخطوط الامامية وقضاء طولكرم فرغم هذه الارقام المائلة التي حوتها الموازنة لم يخصص شي للخطوط الامامية مع احتياجهم لشيء الكثير كبناء المدارس واقامة مشاريع لتشغيلهم واهور زراعية وطرق وغيرها مع ان هناك مناطق انخفت في المخصصات مع العلم ان قضاء طولكرم هو احوج من غيره واذا خصص بعض الشيء فهو غير كاف بالنسبة لحاجته واني من حيث الموازنة اريد ما جاء في قرار اللجنة المالية وعلى الاخص قرار المخالفة الموقع من النواب الكرام السادة المساج علي السجاني ورفقته واني انتظر جواب الحكومة على ما اثير من نقاط وعلى الله التوفيق .

- ٢١ -

الرئيس

الكلمة لان لفظة الشيخ عبدالباقى جمو فليفضل الاستاذ جمو نائب عمان

معالي الرئيس حضرات الزملاء المحترمين  
استهل مناقشة الموازنة بالحكمة التامة صديقك من صدقك لامن صدقك ، نحن كنواب امة لاشك اننا كلنا نترفع ان نخوض في مواضيع شخصية وانما نركز على الموازنة لانها تعبر عن سياسة الدولة وقوة البلد واستعداده للمحافظة على كيانه وعلى قوته بعد الاطلاع على ارقام الموازنة يوسفني ان اقول وكما

١١ - الاقلال ما امكن من فتح السفارات والمقوضيات في الخارج لان هذا يحمل خزانه الدولة اموالاً كبيرة نحن بحاجة الى توفيرها لدعم مشاريعنا الانمائية .

واخيرا اني يامعالي الرئيس وحضرات الزملاء الاكارم .

وقد وطدت العزم على خدمة بلدي وصهرت نفسي في بوتقة المصلحة العامة ، كيف لا وأنا واحد من أبناء هذا الشعب لا املك من حطام الدنيا الا شيئين اثنين :

أولهما - املك الاستماع الى ما يدور في خلد المواطنين وما يختلج في صدورهم من متطلبات لتحسين اوضاعهم من التواحي الزراعية والصناعية والثقافية والصحية .

وثانيهما - املك هذه المنصة التي أمامي والتي هي منصة الحق والعدل لأنتقل سماع هذا المجلس الكريم بما يحويه من سلطة تشريعية وتنفيذية لاتقل تلك الرغبات والمتطلبات بتجرد وزراعة تأمين بعيداً عن الدون النفسي والحقد الشخصي لاني أحب كل الناس ( فالحق كلهم عيال الله واحبهم اليه أرفعهم لعيله ) ولا يمكن أن تطفى هذه المحبة على حساب المصلحة العامة لان أمانة النيابة حملت وعبث ثقيل ، ولكنها راحة واطمئنان لمن يصور رغبات المواطنين تصويراً صحيحاً لا يبتغي من وراء ذلك حمداً ولا شكوراً .

اما الموازنة بشكل عام فأنني متأين رأيي فيها عندما استمع الى رد الحكومة وفتنا الله لخدمة بلدنا في ظل جلالة مليكنا المفدى الحسين المعظم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

هذه هي الاصل



وقال العدد الكبير من الزملاء المجترمين واظن ان الحكومة تشاركني الاسف في ان تكون هذه الارقام خيالية اكثر من كونها حقيقية وان تمتد هذه الارقام في معظمها على زيادة نسبة الضرائب وعلى مساهمته الحكومة من المهربات او المخالفات وما ستتناه الحكومة من مساعدات ائتمانية ومن قروض موعودة بها ومتنظر، كلنا يؤمن أن ما ليس في جيبيك ليس ملكاً لك وان كل ما تبنيه من آمال عراض على ما في يد غيرك بمنتهى ودولة الرئيس عنده الخير اليقين كم يخطط الممول الاجنبي وكم يضيق الخناق على الحكومة عندما تريد ان تحول مشروعاً وهذا اذا كان المشروع مشروعاً حيوياً منتجاً يعتمد عليه في المستقبل بإمكان هذا البلد ان يصل الى الاكتفاء الذاتي ولا يعيش عالة على القروض والمساعدات عندما نعلم كيف نجتمع ارقام الموازنة يجب ان نفهم كذلك اين يجب ان نضع هذه الارقام واعني الارقام الحقيقية حتى لا نبقى عالة كما قلت على هذه القروض والمساعدات وكذلك عند احالة المشاريع على الشركات الاجنبية والوطنية يجب ان نتحرى الدقة والتوفير لا ان نقر دولة الرئيس عندما يقول عندما اعترضت على احالة عطاء سد الكفرين وادى شعب بزيادة (١٠٨) الف دينار على شركة اجنبية اننا منعت المساهمة والمشتري الثلاثة والمليون لاننا نعتقد ان العبرة في الدقة الفنية والعمل لا بالمال هذا يكون وارداً عندما يكون هناك تفاوت بين الشركتين من حيث الكفاءة وعندما تكون هذه الاموال مؤمنة في خزائنا لا تكون مساعدات متظرة بأمل اننا لمسا ان صادق المذول . نحن بحاجة الى التوصل الى الاكتفاء الذاتي ولو ان هذه النظرة يخالفها كثيرون بدعوى ان هناك دولا شتى كثيرة لها موارد طبيعية تعتمد على القروض

وعلى المساعدات ولكننا نحن اذا وصفنا الفرد في الوضع السيى يجب ان يوضع فيه مؤمنين أننا نرابط على خط طويل أمام عدو غاشم خبيث ، هنا يجب ان نقرر سياسة البناء وسياسة الصرف نحن أيها الاخوة لسنا بحاجة الى ما نسميه بالقانون الشعبية مثلاً . نحن لانريد ان نكون شعباً يلهم الآخرين نحن لا نريد ان نتفنن بالرقص ولا في الفناء ولا في الطرب نحن بحاجة ان نوجد مصادر طبيعية لنا حتى نعد أنفسنا ونؤدي رسالتنا اما هذه الاموال التي جمعت تمثل هذه الاعجوبة يخصص منها لجهات والله القريب والبعيد يؤمن بأننا في غنى عن ان نرسلها الى فلس من هذه الاموال المجموعة من الشرق ومن الغرب ومع هذا آفة الانفات ، كان دولة الرئيس وعدنا بأن الحكومة لن تلجأ الى فرض ضرائب وكلنا يعلم ان هذه الحكومة الكريمة تلجأت الى فرض رسوم وضرائب جديدة حتى اقتضت كاهل المواطن نحن لانعارض ان تفرض الحكومة رسوماً جديدة على الخدمات الجديدة ولكن الهوائف بامعالي وزير المواصلات التي تقطع اعصاب التكلم والسمع تزيدون رسومها ولا تدخلون التحسين عليها فمن أين اجازت الحكومة لنفسها ان تزيد في الطوايح على الرسائل وفي الهوائف وهي لم تدخل الى تحسين الا وعد الميكرويف والله لا ادري هذا المشروع سيتم ام لا يتم ولذلك نحن في غنى لان الشعب ليس كما يتصور بعض المسؤولين وبعض الناس ان لهم مزارع تنتج الموز والتفاح والبرتقال انما المواطنون يعيشون كفافاً ، دولة الرئيس اعترض على قولي هذا عند مناقشة تقرير ديوان المحاسبة فقال لا وجود لامثال هؤلاء المواطنين ولكنني اصر وأقول بأن لهم وجوداً وأنهم لا يعملون العمل ولا لقمة العيش الاكتفاء ذاتي بينما هناك رواتب ضخمة هذه

الرواتب التي يتحدث عنها المواطنون في كل مجالسهم . وحتى نكون أميين في النقل بدأت أو استهليت كلمتي بأن قلت صدقتك من صدقتك لامن صدقتك . ان هناك مواطنين يستمعون برواتب ضخمة . نحن نعلم ان اعلى راتب في الدولة هو راتب رئيس الوزراء ولكن الواقع هناك رواتب تزيد على راتب رئيس الوزراء درجات ولماذا ؟ السنا نعرف بعضنا السنا من مواليد الاردن ؟ الا يحسب كل منا تاريخ الاخر ؟ ان المواطنين يتساءلون من اين لقان هذه القصور وتلك المزارع والاطيان الواسعة وهو موظف نعتبره انه لم يأكل ولم يشرب ولم يلبس ولم ينفق من رواتبه من يوم ولده امه ، شيئاً نضع هذا كله في كفة مع الفوائد البنكية وما عنده في كفة اخرى . فمن أين لك مارجح ؟ نحن يسجب ان نقف في هذه الاموال التي ندفع ثمنها لما من كرامتنا وماء وجوهنا وان نقنع بالرواتب التي تسد الرق حتى نصل الى المستوى الذي نستطيع ان نقول للممول الاجنبي اذهب انت ومالك ودعنا في بلادنا مطمئنين . مقابل هذا كنت ذكرت مخصصات الحسراء ، انما لأدري لماذا يتقاضى الخير الاجنبي مقابل الاشراف على بحر في الشهر الف دينار مع فيلا ومع خدم وسياره وربما يتقاضى راتباً عن كلبه وخادمه وله في كل ليلة يقضيها خارج عمان عشرون ديناراً بينما هناك مواطن لا يستطيع ان يجد عملاً بسبعة دنائير في ثلاثين يوماً . هناك خير اجنبي يحصل شهادة ماجستير يتقاضى ٤٥٠ ديناراً ومواطن أردني يحصل نفس الشهادة يتقاضى أربعين ديناراً فانه انه عربي أردني ؟ ما هو ذنبه ؟ نحن يجب ان نعيد الثقة التي انتزعها الاستعمار من نفوسنا يجب ان نثق بأنفسنا وأتينا قادرين على ان نرفع بيلدنا الى مستوى الاكتفاء الذاتي اكبر دليل ان هؤلاء الخبراء

لا يخاصون لنا . لعل دولة الرئيس يوم كان خارج الحكم وهو سهل جدا ان يعترض الانسان ، هو خارج الحكم ولعله كان من المعترضين على الخير الامريكي الذين مكث ثلاثة اعوام يدبر مشروع اليوتاس وبعد الثلاثة اعوام قيل انه يحصل شهادة حقوق ، فما علاقة شهادة الحقوق بأدارة مشروع اليوتاس . لعلنا هناك على الاطلاق ثم يمر الزمن فترفع الاصوات في الاسواق والمساكن تدعوا على الحكومة : المساهم يفهم فقط ان يدعي على الحكومة ما هي شكواك ؟ شكواي انني دفعت عسرك جيني ثمن أسهم لليوتاس قبل خمس سنوات لو اشتريت بها فولاً او ترساً لربحت ولكن الان في طريقتها الى الذوبان والى الضياع لماذا اليوتاس لا يخرج عندنا مع ان المشروع كان قائم وما خرب المشروع الا كلوب وأذئاب كلوب ؟ خربوا المشروع لماذا يقوم المشروع عند اليهود ولم يتم عندنا . عندما دخل الانكليز فلسطين قدم المهندسون الالمان تقريراً الى الجنرال ( النبي ) يقدرون موجودات البحار الميتة فقدروا اليوتاس الموجود في البحر الميت بمائتي مليار طن ، وهناك كثير من المعادن الاخرى فكان جملة التقرير ان الثروة الموجودة في البحر الميت تزيد ثلثمائة مرة على الدينون المرتبة على بريطانيا العظمى يومذاك بسبب الحرب العالمية الاولى اذن هذه الكمية عندما تفتح طاقة أخرى لاستغلالها لاشك ان الكمية الموجودة في هذا البحر ستضائل واسرائيل لا تريد هذا ؟ ومن الذي أوجد اسرائيل هم الذين يأتي منهم خير فيمكث وقتاً فيرتحل ليأتي خلفه ويؤدي واجبه وهكذا حتى نسمع اخيراً من دولة الرئيس في مؤتمره الصحفي بعد ان اورد ارقاماً وعمل موازنة بين التكاليف وبين النفقات وبين الحصص فاذا بالتقرير النهائي ان مشروع اليوتاس

هكذا حبه الصد

مشروع غير اقتصادي . هكنا كتب الصحف فلا ادري كنا نفلان ان اللقمة وصلت الى التمر ولكنها في هذه الصورة نجد انها سقطت او تسممت فتحن ريد من الحكومة الا تعتمد على الدول التي تتبني اسرائيل . هذه الدول لن تخرج لنا بوتاس ولا بترولاً ، انذكرون اعتراضي وبعض الزملاء على ميكوم افندي قلت بان هذا الميكوم لا يمكن ان يخرج لنا بترولاً لان اسمه الحقيقي ( مكام ) وجده خاخام ولا يمكن ان يخرج بترولاً عندنا . وكان المدافعون عن ميكوم افندي يقولون أنه سيدخل الى الاعماق التي لم تستطع اية شركة ان تصلها في هذا البلد وكانت النتيجة يتحدث عنها دولة الرئيس . ثم قرأ خبراً جديداً ان خلقاً لميكوم في طريقه الى الاردن ليجري مفاوضات للتقيب من جديد وهكذا الناس يقولون الوقت من ذهب وهو سيف ان لم نقطعه قطعك ولا ندري متى سيخرج البوتاس والبرول ، ولكنني أسجل في هذا المجلس وحتى لالاجيال المتعاقبة بان الدول التي تتبني اسرائيل والتي تعتبر اسرائيل ختجراً في قلب العرب وبلاد الاسلام لا يمكن ان توصلنا الى المراحل التي نعتبرها مراحل تقربنا من الاكتفاء الذاتي ، ولذلك يجب ان نكون شجعان لا بالكلام ولكن عملياً ، ان نعتد على اية جهة مع حفظ الكرامة التي تؤمن لنا البوتاس الموجود والبرول الموجود فلنسا صلعة في البلاد العربية لانبت ولا شعر فكل البلاد التي تحيط بنا فيها آبار مسن البرول ، لماذا لا يوجد عندنا ؟؟ نقطة اخرى ارجو ان يتبنيها دولة الرئيس بشكل خاص أنا لاحظت وهذه الملاحظة كثيراً ما استفيد منها من العوام الذين يتساءلون لماذا تدخل السياسة في الالباس وفي الشوارع وفي المنطقات ، السياسة شيء والشوارع شيء آخر ، وغطاء الرأس مثلاً شيء آخر جاءنا مدير امن قال هذا الغطاء الفيصلي غير مناسب يظهر الواحد في

مظهر كأنه مبرياً بالعكس فالغوا الفيصلي واحرقوا عشرات الالاف من غطاء رأس رجال الامن العام وقصاوا غطاء رأس جديد ثم جاءنا مدير امن جديد وقال كل ما عمل قبل فهو باطل فعادوا الفيصلي من اول جديد ولعل الغطاء السابق في طريقه الى المحرقة . وهذا اظن لو حتى لو كان ثمن هذا الغطاء من جيبنا لكان هذا العمل محرماً ديناً ولا تبسرو تبذروا ان الميزرين كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً . أنا أقر اللجنة المالية واشكرها على جهودها المبذولة الطيبة وقد اخالفها في فترة من قراراتها من حيث الشركات ومن حيث ارصدة او رصيد الحكومة في البنوك لاحظت ان حصة الخزينة من هذه الاموال تتضاءل كالجبن التي تختلف عليها قطان وحكما فيها التردد لا أدري لاني كما سبقني الاستاذ سامي لست من رجال الاقتصاد والمال الا اني ارجومن الحكومة ان تجيب اين ذهبت هذه المخصصات ولماذا لم تدخل وهناك شركات قامت من رأس مال في الحقيقة حكومي وفي الاسهم هناك أسهم اماني الحقيقة قامت من رأس مال حكومي وانتششت وتوسعت ووجد لها رأس مال ودفع ثمن أسهم المساهمين من الارباح ولكنني لم أجده حصص الحكومة من الارباح في الموازنة أين ذهبت ؟ ارجو كذلك حتى نتجنب في المستقبل المخالفة والافتقار وانطبق المادة (١١٥) من الدستور يربط جدول الوظائف بقانون الموازنة العامة لان هناك ضجة في البلد لعل دولة الرئيس يجيب على هذا ، اذا طلب مني في المستقبل قائمة سأقدم له هذه القائمة ان هناك من يتقاضى رواتب ضخمة وليسوا اردنيين . بعض المجالس النيابية أثارت ضجة على الحكومة لانها وظفت زجلاً لا يخل جنسية بلد هذا المجلس مع

وجود مواطنين محتاجين الى الوظيفة فنسمع بان هناك من يتقاضى رواتب ضخمة بأسماء وظائف مستحدثة والمواطنون أول بهذه الوظائف ونرجو من الحكومة ان تجيب على هذا كذلك والسلام عليكم .

الرئيس

الان اخر واحد هو السيد خالد الحاج حسن ولكنني أرى أن أبا لوى يريد ان يتكلم ، فيا وحيد بك اسمك غير وارد .

السيد الموران نائب الطفيلة

ياسدي برأي المتواضع بعد ما يتبني خالد بك من رده لي كلمة حول موضوع اقتراح ثني عليه

- ٢٢ -

الرئيس

تفضل يا خالد بك

السيد الحاج حسن نائب عمان ورئيس اللجنة المالية معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين .

بسم الله الرحمن الرحيم وبعد . فأني كمعضو من اعضاء اللجنة المالية قد بينت رأيي في الموازنة في التقرير الذي وزع عليكم قبيل هذه الجلسة الانني وبعد ان تفضل معالي وزير المالية وبن في كلمته في مستهل هذه الجلسة رده التفصيلي على قرارات اللجنة المالية اجد من واجبي وتلبية لرغبة زملائي في اللجنة المالية ان ابين بعض ما ذهبت اليه اللجنة المالية بالنسبة لبعض المواضيع التي اثارها معالي وزير المالية كان جميل جداً ، ان يبدأ معالي وزير المالية قوله بأن المجهود ان اصاب اجران وان اخطأ اجر فاللجنة المالية قد اجهدت وبينت رأياً لمجلسكم الكريم

إيماناً منها بما هو مكتوب على يمينكم وأمرهم شوري بينهم فأني ارجو ان ابين لمجلسكم الكريم عندما اوصت اللجنة المالية بضرورة الاصرار على الحكومة الى عدم اللجوء الى زيادة الضرائب والرسوم لم تأتي وتدعى ذلك انما قد عادت في دراستها الى برنامج السبع سنوات التي قرأته جملة وتفصيلاً والذي يبيحنا ايضاً بالعكس يتضمن فرض ضرائب ورسوم في السنوات المقبلة ولا اريد ان أقرأ ما ورد في برنامج السنوات السبع بالنسبة للبرنامج الضرائبي بل أفي أقول للحكومة ان تعود الى الصفحة السادسة حسب برنامجها الضرائبي فان وكما أن اللجنة المالية لم تفرض فرض الرسوم والضرائب انما عادت الى خطبة الموازنة في البند الثالث الذي يقول فيه وزير المالية اننا نأمل الى عدم اللجوء الى فرض الرسوم والضرائب ونأمل ان نتحقق زيادة في الواردات حسب البرنامج الممد أننا لم نقل ان الحكومة ستفرض ضرائب ورسوم ، انما قلنا مجرد الاحتمال وبناء على هذا الاحتمال أجهدنا وبيننا رأينا والحكومة مشكورة عندما تفضل معالي وزير المالية وقال ان الحكومة لن تلجأ الى فرض الرسوم والضرائب بل بالعكس أنها ستعيد النظر في تخفيض الرسوم والضرائب ، والنقطة الثانية هي توصية اللجنة المالية بالنسبة لعدم اللجوء الى المساس بالاحتياطي انني اؤكد للحكومة أننا نعرف تماماً ان الحكومة احتياطي نقدي واحتياطي كلي ، كما أننا علنا الى تقارير البنك المركزي التفصيلية واننا عندما أوصينا أننا نوصي المجلس الكريم بعدم الاتجاه الى مساس الاحتياطي نغني بالذات الاحتياطي النقدي ، اننا اوصينا هذه التوصية وبررناها تبريراً وافياً وذلك حسب اجتهادنا واننا لا نقول أننا على حق ولكن اجتهادنا في هذا البند بالذات وبيننا ان الاردن في

مجلس النواب



وضعه المالي الحالي بالنسبة لإيراداته ونفقاته وبالنسبة لتوازن الحساب بين نفقاته وإيراداته . وبالنسبة لدخوله القومي في وضع خاص يحتم عليه الحساب دائماً إلى مصاعب وإلى مواقف أدعو إلى الله أن يبعدنا عنها، ولكن اللجنة المالية تؤكد أنه من الواجب أن نحاط إلى مثل هذه المواقف ولكم يعلم تماماً أن الأردن يواجه تحديات مشتركة من أعداء كثيرة ومعرض في كل وقت إلى وضعه في موضع الحرج، أن اللجنة لم تدعو أبداً إلى التمويل بالعجز كان رأي معالي وزير المالية أن اقتراحات اللجنة التي أضافتها بالنسبة للبيوت الثلاثة التي بينها وزير المالية وهي إما تحقيقاً لغايات سد العجز إما اللجوء إلى فرض الضرائب والرسوم أو إلى الاحتياطي أو إلى إيقاف المشاريع الائتمانية كما أن وزير المالية كان واضحاً في البند السادس من الموازنة في خطبة الموازنة إذ أخذ بوجهة النظر في اللجوء إلى الاحتياطي وأنا أوافق على ذلك من كلمته، إلا أن اللجنة المالية عندما اقترحت الطرق الثلاثة بالإضافة إلى الطرق التي تفضلت بها الحكومة فقالت فهي تدعو بالإضافة إلى هذه الثلاثة الطرق إلى الاقتراض الإجباري أو إلى الإسراع في مشروع الادخار القومي أو إلى إصدار سندات دين، وحسباً أنني استغرب الحكومة على عدم موافقتها على هذه الطرق وهي تأتي في الصفحة الثالثة من بيان وزير المالية في هذا اليوم وتقول، ولكن الحكومة تود أن تشير إلى أنها قد أعدت مشروع قانون صندوق التوفير الريدي لتبشيع التوفير وتسهيله، وهذه هي إحدى طرق الادخار القومي، كما أن الحكومة تقول وهي تعد الآن مشروع قانون الدين العام لخلق سوق مالية لاذونات الخزينة والسندات الحكومية وامتصاص سيولة السوق المالية وتشجيع الادخار بتقديم ربح مناسب للمستثمرين في هذه الأوراق المالية وهذه ما عتته

تماماً اللجنة المالية في إصدار سندات دين . أما بالنسبة للبند الثالث القرض الاجباري والذي تقول فيه الحكومة أنه طريق يجب أن لا نسلكه لأنه فيه إكراه، أنني أرجو أن أوضح للحكومة أو أما تعني اللجنة وأنا أؤكد أن الحكومة أساءت الفهم وأما اللجنة لم تكن واضحة تماماً في توضيح في تعبيرها . أن ما عتته اللجنة هي مثلاً وكان مثلاً ناجحاً قامت به هذه الحكومة مشكورة وهو البنك الصناعي، أنت الحكومة واقامت البنك الصناعي واعلنت للمساهمين الكرام ودعتهن أن الحكومة تضمن لهم ربحاً لا يقل عن ٦ ٪ فماذا كان يا اخوان كان، هناك الاسهام من كل صوب وناحية وناحية فقد تغطت أسهم ذلك البنك بأيام قلائل . فهذا تماماً ما عتته اللجنة في ذلك . أما بالنسبة إلى ما تفضلت به الحكومة وطلبت بيان رأي اللجنة المالية أو بالأحرى من مجلسكم الكريم بيان الرأي بالنسبة للمادة التي أخيف عليها التعديل بإعطاء مجلس الأمة الاستقلال المالي والإداري . أنني وبناء على طلب الحكومة أرجو أن أوضح ما يلي : أن السلطة التشريعية حسب الدستور ( دستورنا ) هي سلطة مستقلة فالسلطة التشريعية تعني مجلس الأمة برئيسه وأعضائه وكما أننا كما أن هذه السلطة لا يجوز أبداً أن نعتبرها هي التي ستقوم بأعمالها الإدارية أن هذه السلطة ممن أن يكون لها جهاز إداري يقوم في أعمالها فنعندنا عنت اللجنة ذلك ، ضمنت الجهاز الإداري اللازم لمجلس الأمة في استقلاله المالي والإداري وأما ليست بدعة في الأردن أن ذلك معمول به في كافة مجالس الأمة في الدول العربية المجاورة فأرجو أن يكون ذلك إيضاحاً كافياً للحكومة لأن توافق اللجنة على هذه التوصية وأخيراً وليس آخراً أرجو أن أبلغ للمجلس الكريم حول الملاحظة التي يبتتها الحكومة إن اللجنة المالية أنت فقالت أننا نطلب من الحكومة

أجيب النواب عن الحكومة، فالحكومة ستقف وتبين الإجابة بالنسبة لبعض الأرقام في هذه الموازنة، وأني وقبل أن أهي كلمتي هذه أهيب لمجالسكم الكريم . كما أهيب بالحكومة أن تذكر وتعلم أن حينئذ في هذا البلد هو قائد الحكومة وقائد مجلس الأمة الذين هم ممثلين الشعب وأني أقول أن الرأي البناء سواء صدر عن نائب للحكومة أو أن الحكومة أبدته لمجلس النواب فيجب أن يأخذ بروح رياضية بناءة هادفة إلى خدمة أمتنا وخدمة شعبنا في قيادة حسيمة العفيم والسلام عليكم .

الرئيس :

أقترح على المجلس الكريم رفع الجلسة لمدة ربع ساعة للاستراحة فهل توافقون ؟

الجميع : موافقون

- ٣٣ -

وبعد انقضاء فترة الاستراحة عاد المجلس للانعقاد

الرئيس :

الآن نستعيد إلى الرد الحكومة، فنفضل بادولة الرئيس دولة رئيس الوزراء

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين .

وزعت على السادة النواب ثلاث جداول أرجو أن يتكرم الاخوان بمراجعة الجدول الذي عنوانه الأرقام المتوافرة عن بعض المؤشرات الاقتصادية للسنوات العشر الماضية تسلسل الدخل القومي من ٦٨٠٦ مليون دينار إلى ١٦٥ مليون دينار لهذه السنة من ١٩٥٦ - إلى ١٩٦٥ الفرق بالدخل القومي بين ١٩٦٤ و ١٩٦٥ تقريباً من ١٥٩٧ - ١٦٥ مليون، والواردات من ٢٧٨٨ مليون سنة ١٩٥٦ إلى ٥٦ مليون لسنة ١٩٦٥

أن لأمس الاحتياطي، وأن لآملجاً إلى فرض الضرائب والرسوم وأن لا توجل مشاريعاً الائتمانية بحيث أن اللجنة المالية والحكومة على حق لم تقتصر على مشروع من المشاريع الائتمانية أي بمعنى آخر أن اللجنة المالية أنت بتعبير واف لا يرحمك ولا بجمل الله يرحمك الواقع أن اللجنة المالية لم تدع الحكومة أبداً في مشكلة أن اللجنة المالية في دراستها للموازنة قد اعتمدت أرقاماً مالية وقامت بحسابها حساباً دقيقاً تفصيلياً وما هو دليل على ذلك الجداول الرقمية التي وضعتها بين أيديكم، وقالت على أن الحكومة في هذه السنة اعتمدت نسبة ١٧٪ زيادة في الواردات فحقاً عدنا إلى هذا الرقم أو قمنا حسب استطاعتنا أو مفهومنا واجتهادنا بدراسة دقيقة وعدنا للدخل نسبة الزيادة في الواردات لخمس سنوات سابقة وأتينا بالنتيجة على أن الحكومة قد اعتمدت ١٧ ٪ بناء على دراسة رقمية مالية صحيحة وأن الحكومة عندما وضعت تقرير وارداتها في هذه الموازنة وكلكم يعرف كيف الموازنات توضع وخاصة من منكم مارس المسؤولية ومارس حكم الوظيفة أن الذي يضع الموازنة ليس رئيس الوزراء وليس الوزراء إنما وزارة المالية بجهاز مختص، ويقف وزير المالية عدو مشترك للجميع أنني لأقف وأني لا أقول ذلك دفاعاً عن الحكومة بل بتجربة مرت بها عشرة سنوات عندما كنت موظفاً في الحكومة، وأني وختاماً أرجو أن أبلغ للمجلس الكريم وخاصة لبعض زملائي الذين تعرضوا لبعض الأرقام في هذه الموازنة وقالوا أنها تحتاج التساؤل لقد تساءلنا في اللجنة المالية تساءلنا الموازنة رقماً رقماً واخلفنا الجواب المتخلف لكل رقم في الموازنة وأني هنا لست في الموقف الذي أجيب عنه الحكومة

انظر الجداول على الصفحات ٦٧٥ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩

هكذا منه الأصل

الارقام المتوافقة عن بعض المؤشرات الاقتصادية  
للسنوات العشر الماضية

الواردات الطبية	تقنيات الزراعية السنة	دلتس والتس القطاع اقتصاد	عرض التقنية الاجنية	الاحتياطي من المعاملات الاجنية	رصيد ميزان المدفوعات الائتمانات الخارجية والاستثمارات	الاحتلال من السياسة	عدد الساكنين الف سائح	الصادرات	الواردات	الأجل القمري	السنة
٧٨٠	٢١٣٢	٧٨٧	٢٠٢٢	٢٥٨١	٢٠٨٠ +	١٥٠	٦٢	٤٢٤	٢٧٨٨	١٩٥٦	
٩	٢٢٣٩	٩٨٨	٢٢٣٢	٢٦٨٨	٢٢٣٨ +	١٢٢	٦٢	٤٢٤	٣٠٥٥	١٩٥٧	
١٠٩٩	٢٩٣٢	١٠	٢٤٣٢	٣٠٨٨	٣٠٩٨ +	١٢٢	٩٤	٣٢١	٣٤	١٩٥٨	
١٢٣٤	٣٠٨٧	١١٠١	٢٤٣٢	٣٠٣٢	١٨٤٠ -	٢٠٩	١٠٤	٣٢١	٤٠٣٢	١٩٥٩	
١٣٨٨	٣٢٨٨	١٢٨٨	٢٦٨٨	٣١٨٨	١٥٨٠ -	٣٢٢	١٣٢	٣٢٥	٤٢٣٩	١٩٦٠	
١٤٨٧	٣٣	١٤٨٩	٢٨٨٩	٣٤٨٩	٢٨٨٠ +	٣٢٢	١٢٢	٤٢٣	٤٢٣٩	١٩٦١	
٢١٨١	٣٧٥٨	١٩٨٨	٣٣٥٨	٤١٠٨	٣٢٥٠ +	٢٠٩	١٢٢	٤٢٣	٤٢٣٩	١٩٦٢	
١٩٨٤	٣٩٨٤	٢٢	٣٦٨٨	٣٧٨٧	١٠٣٨٠ -	٢٠٩	١٢٢	٤٢٣	٤٢٣٩	١٩٦٣	
٢٠٨٨	٤٢٣٠	٢٨٨١	٤٣	٥٦٣٢	١٠٣٨٠ +	٨	٣٨٧	٧٢٠	٤٢٣٩	١٩٦٤	
٢٦٨٨	٤٢٣٢	٣٦٣٢	٤٩٨١	٦٤٨٢	١٠٣٦٠ +	١٠٣٦٠	٥٠١	٨٧٢	٥٦٣٢	١٩٦٥	

## جدول مقارفة

لصافي ارباح مجلس النقد الاردني والبنك المركزي الاردني

السنة	ما حول للحكومة دينار	ما حول للاحتياطيات دينار	المجموع دينار
١٩٥٧/٥٦	٣٥٠٠٠٠	١٣٢٧٣٢	٤٨٢٧٣٢
١٩٥٨/٥٧	٤٠٠٠٠٠	٢٠٧٢١٤	٦٠٧٢١٤
١٩٥٩/٥٨	٤٠٠٠٠٠	٢٢٦٤٢٥	٦٢٦٤٢٥
١٩٦٠/٥٩	٤٠٠٠٠٠	١٨٤٩٣٨	٥٨٤٩٣٨
١٩٦١/٦٠	٥٠٠٠٠٠	٢١٦٤٧٩	٧١٦٤٧٩
١٩٦٢/٦١	٥٠٠٠٠٠	٢٩٢٢٦٠	٧٩٢٢٦٠
١٩٦٣/٦٢	٥٠٠٠٠٠	٩٢٦٧٩٧	٧٩٦٧٩٧
١٩٦٤/٦٣	٦١٠٠٠٠	٢٧٢٢٤٣	٨٨٢٢٤٣
١٩٦٥/٦٤	٥٧٦٠٤٦	-	٥٧٦٠٤٦
١٩٦٥/٦٤	٣١٦٨٣٠	١٩٣٠٣٣	٥٠٩٨٦٣
١٩٦٦/٦٥	٩٠٠٠٠٠	٦٦٢٨٢٦	١٦٦٢٨٢٦

مجلس النقد الاردني

البنك المركزي

+++ ارباح ستة اشهر فقط

XXX حول للحكومة في ١٩٦٤/٩/٣٠ من مجلس النقد الاردني كامل احتياطي المتجمع خلال السنوات السابقة وكان مبلغ ( ٢٢٢٦٠٤٦ ) دينار دفع منها مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار رأس مسال البنك المركزي الاردني ودفع منها مبلغ ٦٥٠٠٠٠٠ دينار احتياطي موجودات دائرة الاصدار في البنك المركزي ، والرصيد دخل للحكومة .

هكذا منه الاصل



الأرصدة النقدية في نهاية السنة المالية

المطابق	١٩٢٢/٣/٣١	١٩٢٣/٣/٣١	١٩٢٤/٣/٣١	١٩٢٥/٣/٣١	١٩٢٦/٣/٣١
البنوك الصناديق الودائع	٩٠,٧٥٥,١٩ ٩٠,٨١٨ ٧,٣٧٠,٠٠٠	٨٧,٦٠٢ ٦٦,٣٧٤ ١٠,٣٢١,٠٠٠	٩٣,٨٥٧ ٨٧,٨٣٣ ٥,٩٢٤,٠٢٤	٩٣,٦٠٠,٩٥٠ ٩٦,٦٠٥ ٤,٨١٣,٢٥٩	٩٣,٤٧,٩٧٣ ٣٥٢,٣٨٧ ٣,٢٤٠,٨٠٠
المجموع	٩,١١٥,٨٣٧	١٠,٤٧٣,٩٧٦	١٠,٩٦١,٢٥٤	٨,٥٠٠,٨١٤	٨,٩٠٨,٣٦٠
احتياطي الخزينة	٧,٥٣٢,١٤١	٨,٨٦٤,٧١٦	٥,٨٨٢,٥١٨	٨,٤٧٠,٥٧١	٠

وستفتح قيمة الاحتياطي عند اقفال حسابات وزارة المالية .

بين ٥٦,٥٣ في ثلاث ملايين الا الزيادة الصادرات من ٤ر٤ مليون لسنة ١٩٦٥ الى ٨ر٧ مليون ١٩٦٥ زادت بمقدار مليون ٧٠٠ الف هذه السنة عن السنة الماضية عدد الساجمين بطبيعة الحال ازداد الدخل في العام الماضي سنة ١٩٥٦ كان مليون ونصف الان ١٠ ملايين ، العام الماضي كان ٨ ملايين رصيد ميزان المدفوعات والعمليات التجارية والاستثمارات كان سنة ٦٣ ناقص ١٠٠,٦٨٠ صا سنة ١٩٦٤ ١٠,٢ مليون بسبب القرض الكويتي السنة زاد الى ٤ر٤ زيادة طيعة الفرق بين ١٩٦١ و ١٩٦٢ ولاحظوا تقريباً مليونين الا هذه السنة دفعة واحدة زيادة في حدود طيعة اربعة ملايين بدون قرض من الكويت والاحتياطي من العملات الاجنبية سنة ١٩٥٦ كان ٢٥ مليون وسنة ١٩٦٥ ٦٤ر٢ مليون زيادة الاحتياطي من العملات الاجنبية عن عام ١٩٦٤ من ٥٦,٣ الى ٦٤ر٢ عرض النقد يعني قدرة البنوك على التسليف والاستثمار من ٢٠,٢ مليون سنة ١٩٥٦ الى ٤٩ر٦ مليون سنة ١٩٦٥ الزيادة عن العام الماضي كان ٤٣ مليون الان ٤٩ر٦ يعني ١٠٠,٦٦٠ مليون زيادة عن العام الماضي، ودائع القطع الخالص من ٧ مليون سنة ١٩٥٦ الى ٣٦,٢٠٠ مليون دينار سنة ١٩٦٥ الزيادة عن العام الماضي عن عام ١٩٦٤ من ٢٨,١٠٠ الى ٣٦,٢٠٠ نفقات الميزانية العامة بطبيعة الحال هذا تطور بتصرفه ، الواردات المحلية من ٧ ملايين سنة ١٩٥٦ الى ٢٦ مليون سنة ١٩٦٥ هذا الجدول بطبيعة الحال جدول مشرف للنمو الاقتصادي الذي مر في هذا البلد العزيز منذ عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٥ المؤشرات الاقتصادية الموجودة في هذا الجدول هي الأساس الذي انبث عليه فلسفة ميزانية العام الماضي وميزانية هذه السنة وميزانية

الحكومة التي تشرفت برئاستها عام ١٩٦٢ نفس العقل ونفس التخطيط ونفس المدرسة الاقتصادية اتبعت في عام ١٩٦٢ واترعت في السنة المالية التي انتهت الآن وستتبع إذا أفرت الموازنة في السنة المقبلة بطبيعة الحال مع وجود هذه المؤشرات الاقتصادية التي تثير دائماً وابدأ في الامام. ليس هناك اي مجال للقول بأن الخططة ارتجال وان الأرقام خيالية وانه كان من الواجب كذا وكان من الواجب كذا ، بطبيعة الحال النمو هذا تجرب سنة ١٩٦٢ في نفس السياسة، سياسة الموازنة التي بنيت عليها الموازنة الحالية وجرب في العام الماضي بنفس السياسة التي بنيت عليها موازنة السنة الحالية المعروضة امام هذا المجلس الكريم.بعض اخر نحن لا نتفرد بالمجهول نحن جربنا هذا الكلام ستين والمؤشرات الاقتصادية واضحة وارقامها بين ايديكم وهذه وثيقة يمكن التأكيد منها وحسابها، كانت الاقوال انه فلان متضابق وللان كذا ومن اين لكم كذا ومن اين لكم كذا . هذا بنسبحوا في مع احترامي الكلي للاجتهاد الذي يقول بهذه الاقوال، هذا كله اجتهاد كلامي شرعى الصحيح في الموضوع هو الحاسبة على جدول من هذا الشكل : وهذه وثيقة امامكم ، في العام الماضي تشرفت بعرض وثيقة سابقة تبرز نفس الشيء وفي ذلك الحين نفس المدرسة التي تقول بالنهوض المالي وبعدم الحكمة المالية نفس هذه المدرسة قالت لترك الحكومة حتى تشق حالها بيدها ، نتج عن عملية شق حالنا بأبدئنااته الواردات المحلية ازدادت وودائع القطاع الخاص ازداد ، احتياطينا من العملة الاجنبية ازداد،الدخل القومي ازداد ، هذا بالاضافة الى انه كل بقعة في هذا البلد وصلها نصيب من العمل والانشاء سواء الاخوان النواب يحبو الحكومة او بكرهوهاأهل

١٩٦٥ زائد عشرة مليون عم يصير فيها التباس فأرجو بيان رأيكم حول هذا الموضوع دولة رئيس الوزراء

(متابعا) اسمح لي في سنة ٦٤٦٣ سنوات غير طبيعية لانه دخلها فلوس دفعة واحدة من القرض الكويتي اذا بذكره لمؤنة الموازنة، فلذلك خلينا نتجاهل سنة ٦٣-٦٤ لانه دخل في الموضوع عوامل جديدة متعلقة مثلاً سنة ٦٣ كان ناقص ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ سنة ٦٤ صار زائد ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠

السيد السحيمات نائب الكرك

انا مش فاهم هل العنوان يعني رصيد ميزان او يعني ... دولة رئيس الوزراء

يعني على وجه التقريب لا اقدر ان افسرك اياه كويس ، انما لا اعرف اذا وزير المالية او مساعد البنك المركزي يساعدني في هذه العملية بنفسك اياها بالتفصيل العملية دقيقة وانما وجدناها حتى نبين العمل فيها . الجدول الثاني بالخوان وهو جدول الارصدة النقدية في نهاية السنة المالية والتي تبين الارصدة النقدية للحكومة ، بتلاحظوا المجموع وكلها الى الامام واحتياطي الخزينة عادة يكون قريب من هذه المجموع ، اذا ما كان مثلها يجوز ينقص ١٠٠ الى ٢٠٠ الف والسبب في هذا ان عملية اغلاق الحسابات عندنا بحسب نظامنا ما زالت متأخرة ولكن ايضاً بين في السنة المنتهية في ٦٦/٣/٣١ اذا نريد ان نأخذ المجموع هو يمثل الاحتياطي انه الاحتياطي في واقع الامر ازداد ولم ينقص اذ اخلطنا نفس الرقم حساباً وقياًسي على السنين الماضية عادة يكون في بعض اوصده ما اندفعت التزامات ما اندفعت وبالتالي نتأمل اذا ما ظل الرقم على حاله ينقص بشكل جزئي

حقيقة يجب من قبيل الاقرار بالواقع ان هذه الحكومة قد قامت بمشاريع وانشاءات وطرق وخلافه وخلافه اكثر من اى سنة ماضية ، بطبيعة الحال نحن ليس في موضع الفخارة نحن عملنا احسن من الذين جاءوا قبلنا ، الواقع نحن حفظنا حسن ، استفدنا من جهد الذين جاءوا قبلنا لانهم مهدوا لنا ان نطلق هذه الانطلاقة الممتازة الى الامام ، والميزانية المعروضة امامكم هي في الواقع انطلاقة جديدة مبنية على نفس الاسس ، مبنية على نفس المؤشرات ، مبنية على نفس الحقائق ، وكلها حقائق رقمية التي الذي تفضل فيه الاخ ابو ناصر او قصه باز قنوار معاش فلان ومعاش باز قنوار ومعاش مائة ليرة هذا كلام يبنى على اجتهاد لهم كل الحق وبين مدرسة اخرى ، نحن مختلفين ، معها قد نكون نحن على حق وهم على باطل وقد يكونوا على حق ونحن على باطل انما نحن نستند على تجربتين كاملتين في موازنة الانفاق وموازنة الاعمار والتجربتين اثمرت بصورة رقمية وواضحة وبسالتالي لا نبي موازنتنا على مجرد تجربه جديدة في عالم مجهول ، نحن نعتمد على الارقام جربتونا في سنة ٦٢ وجربتونا في العام الماضي وفي السنين فيما يتعلق بالاعمار وفيما يتعلق بالطرق وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وفيما يتعلق بزيادة الدخل وزيادة فرص العمل هذه كلها ارقام نعطها ومستعدين لنناقشها وهي وناق امامكم الجدول الثاني ...

السيد السحيمات نائب الكرك

(مقاطعا) قبل ان ندخل في بحث الجدول الثاني عما يتحدث الجدول الاول عن ميزان المدفوعات والاستثمارات هذه هي عملية غير واضحة في سنة ١٩٦٣ ناقص عشرة مليون وفي سنة

المشروع الذي يجب ان يتم في الفترة الجافة بتدائ الشتاء مكلف من حيث العمل من حيث قصر النهار من حيث المشاكل الكثيرة التي تنتج عن المطر والمواصلات وخلافه بما ان اكثر مشاريعنا تحتاجه الى عمل في اشهر الجفاف وجسد من الضروري تعديل السنة المالية بحيث تبدأ في ١ كانون الثاني بدلا من ان تبدأ في ١ نيسان بطبيعة الحال السنة المالية سنة انتقالية وبالتالي صارت تسعة اشهر حتى تهيأ الموازنة المقبلة في ١٢ شهر بعض الاخوان اثاروا تساؤلات انه نحن راح نحصل الضرائب عن سنة كاملة لاني مشروع قانون موجود عند المجلس الكريم الذي يقول ان التحصيل عن تسعة اشهر اذا احب هذا المجلس ان يلحق هذا القانون بقانون الموازنة فالحكومة ترحب بذلك .

لقد بين معالي وزير المالية في خطابه كافة النقاط الفنية حول تقرير اللجنة المالية الممتاز اغتمت هذه الفرصة لا تقدم بالشكر العميق لرئيس واعضاء اللجنة المالية على هذه الدراسة الصحيحة التي استفادت منها الحكومة للموازنة والتي بحسب تقديري هذه اول مرة تدرس بها الموازنة بهذا الشكل المحترف الاصولي والصحيح ونأمل ان تكون اللجنة المالية والحكومة قد اخطت سنة حميدة لمناقشة كافة الموازونات المقبلة التي تعرض على هذا المجلس الكريم لقد قال معالي وزير المالية انه لازيادة في الضرائب ولا في الرسوم وبطبيعة الحال اكرر انا هذا الوعد وأحب ان ابين لقد قيل الكثير عما فرض من ضرائب ورسوم في العام الماضي اكثرها تنظيمي اذا اعضاء اللجنة المالية الذي درسوها وجدوا ان المبلغ اظن لا يتجاوز ٤٠٠ الف الزيادة الحقيقية التي صارت مبنية على اساس الاتفاق ، الاتفاق الحكومي هو العنوان الصحيح المصلحة الاقتصادية وتحسن واردات بمعنى كل ما ازداد اتفاق الحكومة كلما تحسنت

بسيط الجدول الثالث في واقع الامر مقارنة صافي أرباح مجلس النقد الاردني والبنك المركزي الاردني هذا عبارة عن جواب على تساؤل بعض الاخوان عن مجموع دخلنا بهذا الموضوع بتلاحظوا سنة ٥٦ كان دخلنا ٤٨٢٠٠٠٠٠ البنك المركزي ٨٢٦٠٠٠٠ ١٦٦٢٠٠٠ يعني الربح من ٤٨٢٠٠٠٠ الى ١٦٦٠٠٠٠٠٠ على وجه التقريب .

السيد خليفة نائب عمان

في سنة من السنين كان ٢ ١/٢ مليون قبل انشاء البنك المركزي .

دولة رئيس الوزراء

ياسيدى هذا طول السنين مذكورة في هذا ونحن مسؤولين عن هذا .

نرجع الى مناقشة بقية النقاط التي اثارها الاخوان النواب اول شيء فيما يتعلق بموضوع ميزانية التسعة اشهر ، اولا يجب اخبر الاخوان النواب اننا استشرنا عمكة التمييز وكافة القانونيين وقبل الاقدام على خطوة عمل السنة المالية هي السنة التي تبدأ في ١/١ وقالوا ان الدستور لا يمنع في هذا التغيير ، لماذا هذا التغيير ؟ من التجارب حتى لو كانت كافة المشاريع غطت لما عندما تطرح عطاءها في ٤/١ تأخذ مدة عملية لا تقل عن شهرين الى ثلاثة اشهر وربما اكثر معنى هذا انه نحن أضعنا الاشهر التي يكون فيها العمل على اشده لا تبدأ في ١/١ تبدأ الموازنة معنى هذا في سنين الشتاء تحضر الدراسات وتطرح العطاءات ويبدأ العمل اما في شهر آذار او في شهر نيسان على ابعاد الحالات بينما في الترتيب الذي اتبع حتى الان بداية العمل تبدأ في شهر ٧ او شهر ٨ او شهر ٦ عندما نكون مستعجلين وينتج عن هذا ان

هكذا من الخطأ



هذه المرونة في جداول التكاليف للاضرار بهم لا اعرف ولا حادث واحد تضرر به احد من الموظفين نتيجة هذا الجدول بالعكس كان هناك موظفين زائدين وكانت شواغر في جهات اخرى او حاجات في جهات اخرى كنا ننقل الموظف الرائد من جهة الى الحاجة في الجهة الاخرى. وهذا بطبيعة الحال يتطلب الى بحث قضية موظفي قناة الغور الشرقية كما قال وزير المالية حقوقهم مكتبة وأولويتهم قائمة ولا اعتقد في احد منهم راجح يروح الى بيته في مجال في الجهاز الحكومي وفي خدمات جديدة اختصاصهم جميعاً خصوصاً في مؤسسة الروافد فيما يتعلق بالتقاعد ايضا لم يكن في كل من احلناه الى التقاعد اي ترتيب كيدي وأي ترتيب يقصد الاذى وانما اقتضتها ضرورات ادارية ملحة جداً خصوصاً في الجيش وخصوصاً في الامن العام وهذا سببها اعادة التنظيم المستوى الجديد الذي نأمل ان تصل به هذه الاجهزة اليه وهذه الحكومة مستعدة ان تناقش في كل حالة احالة تقاعد حتى تشوفوا ان الاحالة كانت على السداد والقانون توطيعة الحال ما في حكومة تحب تحيل على التقاعد وتوظف وظيفه جديدة وتدفع راتبين للعمل الواحد.

السيد السحيمات نائب الكرك :

هذا شيء تقديري يادولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

ياسيدى مادام انتم مؤمنين ان شغلنا اخطر من هيك بكثير ومادام موجود في محكمة عدل عليا بقدر الشخص الحال على التقاعد يروح يقول ان هذه الاحالة كيدية او نتيجة زعل رئيس الوزراء مني او نتيجة فلان او نتيجة علشان على اي حال نحن

الواردات هذا من المبادئ الاقتصادية المسلم فيها والبرهان كما قلت هو السنة الماضية عام ١٩٦٢ ايضا اعتمدت زيادة الواردات وهي كانت زيادة مذهلة بالنسبة للمستوى آنذاك على زيادة الاتفاق ، وبطبيعة الحال ، الضرائب كما قلت والرسوم كان معظمها تنظيمياً لان التحصيلات كانت جزئية وأنا بهذا الموقف مستعد ان اقول لكم ان الحكومة مع انها اوردت احتمالات ثلاث للصرف على النفقات وللصرف على المشاريع وللصرف على خطة التنمية الا انها كلها ستظل احتمالات ورقية بما ذلك التعرض الى الاحتياطي، في العام الماضي جئنا لكم بموازنة بها عجز وخشى هذا المجلس الكريم ان تعرض الى الاحتياطي فتتج عن هذا ان العجز كان ورقياً وسيظل هذه السنة ورقياً ونفس المخاوف التي تراود الاخوان النواب على موضوع الاحتياطي تراودنا ونحب الا اذا اقتضت ضرورات قاهرة جدا ان لا يلجأ الى زيادة الرسوم ولا الى مس الاحتياطي النقطة التي اثارها معظم الاخوان النواب قضية جدول . الوظائف يذكر هذا المجلس الكريم في العام الماضي استفتينا كافة القانونيين والمستورين ومنهم انذاك معالي رئيس اللجنة المالية وقال ان الاجراء صحيح لإغبار عليه . جئنا في ذلك ان يترك للحكومة مرونة في امتصاص الموظفين من الدوائر التي لم يعد عمل لها او من الدوائر المكثفة بالموظفين الى الاحتياجات الجديدة، هذه العملية في العام الماضي وفرت من النفقات الادارية مبلغ يقرب من مليون دينار تمكنت بواسطته من اعادة غلاء المعيشة الى الجيش كما تدكرون ومن تخمين زواجب الامن ومن عمل ملحق بموازنة موازنة الطرق والانشاءات وخلافه ، في نفس الوقت مخاوف الاخوان الموظفين انه قد تستعمل

السيد المجالي نائب الكرك

يادولة الرئيس ، انت سمحت بالنقاش في كل ناحية على ضوء المصلحة والحقوق ، ذكرت أنه في بعض الاحالات او معظم الاحالات على التقاعد اضطرارية او ادارية .

يعني أنا اريد ان اقول انه العسكري الذي مضى على خدمته أكثر من عشرين سنة او خمسة عشر سنة والموظف المالي الذي مضى على خدمته نفس المدة والموظف الاداري نفس الشيء والسذين اصبحوا يحكم عملهم وخدمتهم خبراء نستبدلهم بموظفين احداث ونحيلهم الى التقاعد ونكبد الخزينة راتبين، هذا الذي اريد ان انوه عنه ؟

دولة رئيس الوزراء

ياسيدى هذه مافي شك مخاطر الاحالة على التقاعد مخاطر قائمة وكل ما تستطيع الحكومة ان تقول انها لن تحيل احدا على التقاعد الا اذا اقتضت ضرورات مملكية ملحة فاذا يريد المجلس في المستقبل ان يعدل قانون التقاعد هذا شغلكم .

الاستاذ جهمو نائب عمان

اذا سمحت ، الواقع نحن نلاحظ بانه ليس هنالك قاعدة ثابتة نستطيع ان نطمئن اليها في قضية الاحالات الى التقاعد ، قد يحال ضابط في الامن او في الجيش او موظف في دوائر حكومة على التقاعد وعندما يراجع المسؤول يقول الاحالة نتجت عن ضرورة انه غير مؤهل او انه غير مؤتمن ثم نرى نفس الحكومة ونفس الوزير يأتي بهذا الذي أحيل على التقاعد لانه غير صالح وتبعته في مركز مرموق .

دولة رئيس الوزراء

ياسيدى اية احالة على التقاعد تمر على مجلس الوزراء وتناقش وانا على استعداد لاجابة اي من النواب عن الاسباب المتبعة التي احيل بها اي فرد على التقاعد خلال السنة الماضية قضية السيارات الحكومية ما في شك انها مشكلة وفيها هدر لمصالح الدولة وعندنا عشرات الوسائل التي عم نحاول تكافحها وما توقعنا الى حد ملموس ابدا راح بناء على توصية المجلس وتوصية اللجنة المالية راح راح نواصل السعي لمنع استغلال السيارات الرسمية لأمور خاصة فيما يتعلق بتوزيع المشاريع اولا: هناك في الموازنة مبالغ مقلقة لم توزع بعد منها فيما يتعلق برميقات وأنعام الابنية المدرسية ، ميزانية الشؤون القروية ما زالت مبلغة واحداً للاشهر التسعة وما زلنا على نفس الخطة التي وزعت بها هذه المخصصات في العام الماضي بمعنى ان كل منطقة وكل محافظة يجرى يناقشنا ونفاهم احنا وايه على الاولويات بطبيعة الحال في كل هل القصص هذه في احتياجات واسعة بعدها ميزانية قدر ميزانيتها عشرة مرات ولو في عندنا المال الكافي المتوفر بنجب كل احتياج نسدده لكن بما ان المال محدود وبالتالي بدأنا نشغل على اولويات المجلس ونواب كل منطقة هم الذين يساعدونا على الاولويات في بعض الاولويات نحن نقدرها قد نخطئ لكن فيما يتعلق بمبدأ توزيع الاولويات للمبالغ المعلقة مثل ميزانية الشؤون القروية الابنية المدرسية موضوع قرض البنك العربي للبنات المدرسية هذه بطبيعة الحال نحن لن نخطو خطوة في هذا الموضوع قبل استشارة النواب المعنيين في منطقتهم القصص الاخيرة قضية القروض وهل يجب ان تظهر في الموازنة ان تظهر تظهر عندنا بحسب رأي الحكومة الموازنة ليست ارقاماً فقط

هكذا منه الاصل

وانما ايضا وسيلة لاحاطة النواب علماً بما تنوى الحكومة ان تقوم فيه فموضوع القرض الدائركى معين له مشاريع معينة خاصة اذا جاء القرض الدائركى نفذت هذه المشاريع اذ لم يأت لا تنفذ هذه المشاريع معالي وزير المالية وضح بالتفصيل السبب الذى توضع به القروض المتفق عليها من حيث المبدأ في الموازنة مثلاً هذا موضوع القرض الدائركى موضوع قرض البنك العربى جرى اتفاق على اول امس على ما اذكر فاصبح القرض مبرماً وبالتالي يجب ان يظهر في الموازنة على اى حال ظهور القروض او عدمها ليست مسألة خطيرة الحكومة ما في عندها مانع تشطبهم من الموازنة وتجيهم بملحق موازنة كما يتحققوا نهائياً . قضية البترول وقضية البوتاس المصدر الذى اشار اليه الشيخ جمو ونحن نقاوضه ويجوز عنده نوايا سيئة في تعطيلنا كلها امور واردة ويعتقد ان قضية البوتاس قضية مزمنة متواصلة جرى الحديث عنها متواصلة يعتقد ان التقدم الوحيد الذى وصلنا نحن الان في هذا الموضوع ان الوضعية احسن من العام الماضى مثل هذا الوقت . يجوز في الاخرتين الوضعية مغلفة او تفرط من اولها الى اخرها هذا شيء ما هو في يدى ولا في يد الحكومة اذا في مجال يقرحوه النواب او يعتقدوا انه يمكن يحل المشكلة بتفضلوا نحن مش شايفين مجال اخسر ابداً اقترحوا الشيء الذى تريده اما نحن بحسب تقدير هذه الحكومة والحكومات السابقة هذا هو الطريق الوحيد المقترح امامنا الان ومجربين ان نستترقة الى اخره . يجوز نجده مغلق في الاخر لكنني أنا شخصياً متفائل ويعتقد رايح نصل الى نتيجة اذا في عند احد بديل ما يوجه اليوم مقترحات أقرب وأحسن مما تنبع الحكومة فراءة احسن من رايها يفضل يقترح تفضلوا هذه مسؤولية مشتركة لا تخص الحكومة

تخص النواب والحكومة وتخص كل مواطن نحن الطريق التي نتبعها الان نعتقد انها هي الطريق الوحيد المتيسر حالياً وبحسب او كسد للمجلس الكريم لو تيسرت طريق اخرى بتوفر شهرين لا تردد ان نتقل اليها قصيه البتة ول بطبيعة الحال هذه الحكومة كانت مهمتها المولدة انها على الامتياز لان الرجل لا يشتغل ، طبيعة الحال لا اليوم الحكومة التي عقدت الاتفاق ابداً ، ما كان عندها وسيلة الانتقد الاتفاق نحن الان عم ندرس يجوز عقد اتفاق اخر يشبه اتفاق ميكوم او تتول الحكومة العملية بنفسها . فالعملية كلها الان موضع دراسة ، القضية يعني بحسب اقول انه نحن في عهد هذه الحكومة تمكنا من مراقبة ميكوم وتمكنا من اكتشاف انه لا يشتغل وتمكنا من ايقافه ، ايقاف عمله الان تفاوض على انهاء الامتياز .

#### السيد الصالح نائب نابل

بالنسبة لموضوع البوتاس والبترول الذى يتحدث عنهما كل مواطن في هذا البلد هل عرضت احدى الدول العالمية التي ليس لها مصالح في منطقة الشرق الاوسط ان تتول او ان تشرف على اخراج البترول

#### دولة رئيس الوزراء

ابداً يا اخوان يعني اظن في جلسة سابقة تكلمت عن هذا الموضوع بالتفصيل لم يعرض احد هذا ، عرض بالمهمس وسعنا به واستعنا بالمهمس للتهديد والوعيد والزجاجة وانما ما في ولا عرض جاءنا لنفط ولا للبوتاس خلاص العروض التي تماقت عليهم الحكومة السابقة مع ميكوم والعرض الذى نتابعه نحن الان مع البنك الدولي بخصوص البوتاس وربما نصل الى قرار اما ان تتول عملية الحفر بأنفسنا او نتفق

#### السيد الخشمان نائب السلط

##### دولة الرئيس

اعتقد ان هناك عرض الماني تقدم مع عرض ميكوم ، ولكن اهل العرض الألماني بعد ان اعطي الامتياز الى ميكوم .

##### دولة رئيس الوزراء

لما بطلنا عن ميكوم ورجعنا لم قالوا لنا لا نريد .

##### السيد ميرزا نائب عمان

سافر معالي وزير الاقتصاد ثلاث سفرات الى امريكا بخصوص مباحثات لمشروع البوتاس فهل يمكن اننا نطلع على هذه المباحثات ونتائجها ؟

##### دولة رئيس الوزراء

يا سيدي في جلسة خاصة سنشرح لكم البوتاس من اوله الى اخره ، عندي الآن ورقة ملخصة عن هذا المشروع من آخر اخبارنا عن المشروع موجودة بعطيك اباه الآن حتى ينتهي حديثي ، ومستعدين جلسة كاملة لمناقشة البوتاس حتى ندخل في التفاصيل ، هذه نعتقد معظم الملاحظات التي اثارها الاخوان النواب الاساسية اجبت عليها في شيء بحسب أقوله وهو الشكاري من عدم السدل في التوزيع ما هي واردة ابداً واذا بتلاحظوا الموازنة الحالية أكثرها تمة مشاريع بدى فيها في العام الماضي واحسن ما تظل مغلفة خصوصاً فيما يتعلق بالطرق وخلافها ، أحب مرة أخرى أن أقول لكم ما تم في السنة التي انتهت في السنة المالية هذه اظن رقم يستحق ان يقال لأي حكومة تقوم فيه الله يعطيك العافية ما كان عمل كامل متواصل ولا ندعي الكمال وانما ندعي اننا لبذل غاية الجهد

مع شركة اخرى نرجو منها خيراً أكثر من الشركة السابقة مع حذرانه لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين او تظل القضية معلقة بنفس الوقت يجب ان اقول اى اقتراح يقربنا من انجاز هذه العملية ما في شك نحن لا تردد بالقفز عليه .

#### السيد عريقات نائب القدس

الدول العربية المجاورة اصبح لديها خبراء عرب في مسألة استخراج البترول ألا يمكن أو أن تطلب الحكومة من الحكومات العربية ان ترسل خبراء وان تشتري الحكومة حفارات للتنقيب عن البترول ؟

#### دولة رئيس الوزراء

يمكن على الورق ، يا سيدي أرجو ان يتأكد هذا المجلس انه بطبيعة الحال ما يريد ان اقول كل اعمال الحكومة بهذا الموضوع كاملة وما فيها أخطاء يجوز يكون فيها اخطاء يكون فيها تردد الخ . لكن كل الامكانيات التي عم تخطر على بال أي أخ من هذا المجلس نحن نلحقها شيء نراه مغلق مفتوح نصف فتحة نلحقه ونلاقي مغلق وهكذا ، فالعملية عملية شائكة متواصلة ، فيما يتعلق بمشروع البوتاس يجب احكي لكم قصة بسيطة ، الواقع هذا الوقت السنة ما ضاع بالمرة لانه تقييم المشروع وتخطيطه عما يجري ولم يتوقف ، ولو جاءنا تمويل الآن وقال نريد نبداً بالعمل مجبورين ننتظر العمل الذي يقرم حالياً في منطقة البحر الميت للتأكد من بعض ارقام مشروع جيكوبس الذي نحن نتبعه اساس للشغل فمن هذه الناحية في نوع من التطمين انه هذا الوقت مش عم يضيع بالنسبة للبوتاس ، بالنسبة للنفط كل يوم نتوقف فيه عنس الحفر هو وقت ضياع ..

هكذا على الوضع



وعم فصل الى نتائج يلمسها كل مواطن في هذا البلد ومرة اخرى اكرر شكري للجنة المالية وأكرر شكري للأخوان النواب على كافة ملاحظاتهم وأكرر شكري حتى لأولئك الذين لا تعجبهم الموازنة وامامنا مجال لا ثبات ما اذا كانت هذه الموازنة صحيحة او خيالية والسلام عليكم .

- ٢٤ -

السيد البخيت

معالي الرئيس ، الواقع الاكيد اني دخلت الى قاعة هذا المجلس وأنا على عزم اكيد ان لا اشترك في مناقشة مشروع الموازنة انما بعد ما استمعت ما اورده دولة رئيس الوزراء لا استطع أن امر على بعض النقاط التي اوردها والتي تتعلق بالنواحي الدستورية من الكرام واني اؤكد لهذا المجلس الكريم بانني لا اذكر انني في يوم من الايام انتقدت امراً لغاية الانتقاد او لرغبة الانتقاد او بحسب الظهور او لدافع شخصي لان هذه الاساليب لا تستهويني ولا ارتضيها لنفسى، الموضوع الذي اود ان اشير اليه، هو يتعلق بصلاحيات هذا المجلس لا يخفى على علم المجلس الكريم ان الدستور اوضح على ان السلطة التشريعية تناط بمجلس، الامه والملك وان السلطة التنفيذية، تناط بالملك ويتولاها بواسطة وزارته ولدا وعلى هذا الاساس من المفروض على السلطة التنفيذية ان تنفذ بصلاحياتها وان لا تتساهل بهذه الصلاحيات وعلى السلطة التشريعية ايضاً ان تنفذ بهذه الصلاحيات ولا تتساهل بها لا من بعيد ولا من قريب، الموضوع الذي اود ان اشير اليه هو يتعلق بأمرين الامر الاول فيما يتعلق بما اشار اليه دولة رئيس الوزراء بنظام الخدمة المدنية العامة ولينا اذا كان هناك ما نسخ دستوري يمنع ربط جدول الرواتب الى الموازنة ام

لا ، فأني استطع بكل صراحة وبساطه ان ادلل بأن لهذا المجلس الصلاحية التامة بان ينظر الى جدول الرواتب وان من المفروض على الحكومة ان تقدم جدول الرواتب كمجزء من الموازنة ودليلي على هذا أمرين/ الامر الاول منذ نشأت المملكة الاردنية الهاشمية حينما كانت شؤون الموظفين تعالج بالنظمه وحينما كانت تعالج بموجب قانون الخدمة المدنية العامة كان جدول الرواتب يربط بالموازنة ويقدم الى هذا المجلس هذا من ناحية المبادئ المتفق عليها ، واما من الناحية الدستورية فالمادة (١١٥) من الدستور التي اشار اليها بعض النواب اشارت بوضوح ان كل ما يدفع من الضرائب يجب ان يرد الى خزنة الدولة ولا ينفق اى جزء من هذه الاموال مهما كان نوعه الا بقانون وجاءت المادة (١١٢) من الدستور تنص بصراحة يقترح على الموازنة فصلاً فصلاً ومن ثم اشارت في الفقرة (٣) على ان المجلس الحق ان يخفف من النفقات وليس له الحق ان يزيد في تلك النفقات فلا ادري كيف يستطيع هذا المجلس ان يمارس حقه الدستوري حينما تقدم الحكومة مجموع فصل الرواتب بالجملة وأعطى مثالا على ذلك فلو قلتمت الحكومة كما قدمت بهذه الموازنة موظفو وزارة الاشغال نصف مليون دينار، موظفو وزارة الخارجية ٤٠٠ الف دينار ذلك من الحماقة بمكان ان يأتي المجلس ويمارس صلاحيته على اساس ان يتزل نسبة مئوية من هذا الرقم لانه قد يجوز ان تزيل هذا الرقم يؤثر على الجهاز الادارى ككل وقد يجوز وله الحق ان يتزل من فصل ولا يستطيع ان يتزل من فصل اخر انما حينما تقدم الحكومة جدول الرواتب بمفرده يستطيع المجلس ان ينظر الى هذا الجدول ومن ثم يقوم بتباين مع الجدول السابقة ويزي ما هي الاحداث التي حصلت في هذا الجدول وما هي النفقات الاخرى التي وضعت بهذا الجدول

المكتسبة المقود: وقد اشترت قبل هذه المراه ان الدستور الاردني الذي كان نافذ المفعول من سنة ١٩٥٢ . لسنة ١٩٥٨ جاءت هذه المادة المشار اليها تنص بصراحة بانه يحق للسلطة التنفيذية ان تضع قوانين موثقة في حالات ثلاث في حالات الكوارث وحالات الحرب وحالات الطوارئ واذا عدنا الى هذه المادة بالذات والى روح هذه المادة بالذات لا تختلف عن المادة الاساسية ولو جاءت المادة الاساسية بمدة واني سأعطى مثالا على ذلك ان دستورنا اخذ عن الدستور المصري ، الدستور المصري جاء الدستور البلجيكي الدستور المصري جاء بصراحة بمواده على انه يحق للحكومة ان تضع مراسيم تشريعية على ان تدعو المجلس بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ وضع هذا القانون نستطيع ان نعود الى الدستور الكويتي ابن الامس يقول وينص بصراحة على ان الحكومة يحق لها ان تضع قوانين موثقة لكن على ان تدعو المجلس حالا اذا كان المجلس غير منحل واذا كان الفصل التشريعي قائم في مدة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً فلا ادري ما هي الصلاحيات التي بقيت لهذا المجلس اذا كانت الحكومة تستطيع في مدة ثمانية اشهر ان تسلب صلاحته الدستورية في القوانين واذا كانت الحكومة تستطيع في هذا الاسلوب الذي اتخذ ان تسلب حقه ايضاً في التخفيض من النفقات بالنسبة الى الموظفين والنفقات الاخرى فلا ادري ما هي الصلاحيات التي بقيت لهذا المجلس الكريم للآن وعلى هذا الاساس اعتبر ان هذا الموضوع من المواضيع الاساسية الهامة التي تتعلق بحياة هذا البلد الديمقراطية واني في الحقيقة اؤكد كل التاكيد انه بدون ان تعدل او يسار على هذا الترتيب لا تبقى هناك حياة ديمقراطية بالمعنى الصحيح وارجو من الحكومة

حتى اذا اراد ان يمارس صلاحيته الدستورية يستند على ارقام وعلى مواد واعطى مثالا على ذلك مثلاً الوظيفة القلانية محدثة راتبها (٨٠٠) دينار هذه زائدة الوظيفة الثانية محدثة راتبها (٧٠٠) دينار هذا زائد ٨٠٠ و٧٠٠ = ١٥٠٠ باستطاعتني ان انزل او باستطاعة المجلس ان يتزل ١٥٠٠ دينار ويشير الى المادة التي تبرر هذا التزليل فلذلك وعلى هذا الاساس اعتقد ان جدول الرواتب هو من الطبيعي ان يكون جزء من الموازنة وهذا أضمن للموظف الى استقرار الموظف والاطمئنان النفسى وبدون ان يكون الموظف مطمئناً نفسياً ومستقراً لا يستطيع ان يقوم بعمله باخلاص واضح ، الامر الثاني وهو ما اشار اليه بعض النواب الكرام وهو فيما يتعلق بموضوع الساعة ، موضوع القوانين المؤقتة يذكر سيدى الرئيس وهذا المجلس الكريم أن هذا الموضوع أثرته في زمن عدة حكومات وقلت اما القاصدة الدستورية الصحيحة التي نصت عليها المادة (٩١) من الدستور تقول ان على الحكومة ان تتقدم بمشاريع القوانين الى مجلس النواب وعلى مجلس النواب ان يعدل هذه القوانين او يرفضها او يقبلها وحتى جميع الحالات تودع هذه القوانين الى مجلس الاعيان انما جاء الدستور بمادته (٩٤) وجاء يعالج امور استثنائية لم تكن بالحسبان امور طارئة فجاءت المادة بصراحة اذا كان المجلس منحل او غير متعقد يحق للسلطة التنفيذية ان تضع قوانين موثقة لاتخاذ تدابير ضرورية سريعة لا تحتمل التأجيل على ان تكون لهذه القوانين قوة القانون .

وعلى ان تعرض على المجلس في اول اجتماع له وللمجلس الحق برفض هذه القوانين وفي حالة الرفض يعلن بطلانها ، الا فيما يتعلق بالحقوق

هكذا في الفصل

أن تأخذ حديثي هذا لا عن دافع شخصي وإن تقبل هذا الحديث برحابة صدر حتى ترتفع الحياة الديمقراطية لأعلى مستوياتها في هذا البلد .

٦ - التصويت والتصديق على الموازنة  
الرئيس :

ليفضل مقرر اللجنة المالية بقراءة مشروع قانون الموازنة العامة فصلاً فصلاً .

السيد البخيت نائب عمان :

معالي الرئيس يمكن أن اسمع جواب من دولة رئيس الوزراء على النقطتين التي أرتها

الرئيس :

أبدي دولة الرئيس رأيه في الموضوع وفيما يتعلق في القوانين المؤقتة أيضاً الحكومة أبدت رأيها

السيد الحايي نائب الكرك :

وفيما يتعلق باقتراحي الذي يتعلق بتنزيل القروض المنتظرة من الموازنة

دولة وليس الوزراء :

لا مانع لدى الحكومة من تنزيلها .

الرئيس :

يا أخوان هل المجلس يوافق على تنزيل القروض المنتظرة ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس :

هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة المالية ؟  
( أصوات موافقة )

السيد كريشان نائب معان :

أرجو وضع وربط جدول التشكيلات بالموازنة أولاً بالرأي إذا أمكن ؟

السيد البخيت نائب عمان :

تصحيح الوضع ، الواقع أنه يستطيع المجلس أن يصوت على قرار اللجنة المالية . فإذا ما صوت على قرار اللجنة ، فمن ثم ينبغي الاقتراع على الموازنة فصلاً فصلاً .

على أساس أن الحكومة تتقيد بتوصيات اللجنة المالية .

المقرر :

قرار اللجنة المالية . . . .

( أصوات ، صوت عليه )

الرئيس :

يا أخوان في تعديل من اللجنة المالية على قانون الموازنة ، هل توافقون عليه أم لا ؟

دولة ورئيس الوزراء :

التصويت على الموازنة .

الرئيس :

هناك تعديلات يا وصفي بك على قانون الموازنة .

السيد العسوان نائب الطفيلة :

حفظاً من التكرار وضياح الوقت تقرأ الموازنة فصلاً فصلاً وما يتعارض مع قرار اللجنة ، تشير اللجنة إليه ويقترح عليه .

الرئيس :

يا موسى بك ، توأصي اللجنة في مادتين التي عدلت في قانون الموازنة وهما المادة (٦) والمادة (٨) لا تصل بقراءة فصول الموازنة إليها أرجو التنبيه لها .

السيد خليفة نائب عمان :

هناك توأصي للجنة المالية على نوعين ، توأصي تتعلق بتعديل لقانون الموازنة وتوأصي تتعلق بأمور أخرى أما فيما يتعلق بتوأصي اللجنة الخاصة فمن يوافق عليها ؟

الرئيس :

هناك تعديل يا باشا وصفته اللجنة المالية في صلب قانون الموازنة تريد أن نعرف المجلس الكريم موافق عليه أم لا ؟

معالي وزير العدلية :

أنا الذي أراه من موضوع البحث في الدرجة الأولى هي الموازنة والتصويت على الموازنة ، جاء تقرير اللجنة المالية وأبدى مطالبات وأبدت انتقادات واقتراحات وافقت الحكومة على الكثير منها فأصبح قسم من الموازنة التي اتفق عليها أما المواضيع التي اختلفت الموازنة وتعارضت مع اللجنة المالية هي التي يجب أن تكون بحث مناقشة وتصويت وما بقي فهو متفق عليه بين الفريقين

الرئيس :

اسمع لي يا سيدي اللجنة المالية عدلت مادتين في صلب قانون الموازنة هاتين المادتين تريد أن تسأل المجلس موافق عليهما أم لا ؟

وأرجو من المقرر أن يقرأ مشروع قانون الموازنة فصلاً فصلاً .

المقرر :

مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٦

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٦

المادة (١) يسمى هذا القانون ( قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٦ ) . ويعمل به من تاريخ ١٩٦٦/٤/١ .

المادة (٢) يخصص لتفقات الحكومة عن التسعة أشهر المنتهية بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٣١ مبلغ ( ٥٢٩٧١٣٤٥ ) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

الرئيس :

فيما يتعلق بالقروض المنتظرة هل نزلت من هذه المادة ؟

المقرر :

نعم - نزلت من المادة الثانية .

السيد القضاة نائب عجلون :

اسمع لي يا معالي الرئيس ، ما دامت اللجنة المالية اقترحت تنزيل القروض المنتظرة وتعديل أرقام هذه المادة ، الواقع لازم أن نجري تعديل جدي ، الآن على الموازنة قد تأتي الحكومة وتقف وتقول أنا أريد أن أعدل . . . .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

( مقاطعاً ) - الواقع اقتراحات اللجنة المالية بالنسبة للتزيلات تنقسم إلى شقين ، الشق الأول

هكذا على الأقل



هي تنزيل المبالغ الإضافية التي زِيدَتْ لِمَجْلِسِ الوزراء ورئيسي مجلس الاعيان والنواب ومن هم برتبهم ، والشق الثاني وافقت الحكومة على لسان رئيسها في رده على قرار اللجنة وعلى ملاحظات النواب في تنزيل القروض المنتظرة الداخلة ضمن مخصصات مجلس الاعمار والتي تتلخص فيما يلي صمحة ١٣٠ فالقروض المنتظرة تتلخص في بندين ٦٠٠٠٠٠٠ دينار القرض الدائم وربع مليون دينار القرض الكويتي المنتظر ، اما المليون ونصف فهو على اتفقت الحكومة على عقد هذا المبلغ مع البنك العربي وتم تأمينة لذلك لا مجال هناك للتزويل ولذلك فالتزويلات المالية تنحصر في هذين البندين ، والموافقة على البنود الاخرى القانونية والتوصيات الاخرى موضوع آخر .

الرئيس :

يا خالد بك ، كيف الآن بدنا نزلهم من الرقم هذا الأولي .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

لما ثاني لمخصصات مجلس الاعمار الذي هو (١٢) مليون وكذا يقول ينزل المبالغ المرصودة للقروض المنتظرة والبالغة ٦٠٠٠٠٠٠٠ قرص ديمراكي ٢٥٠٠٠٠٠٠ قرص كويتي منتظر نزلهم لما نصل الى مجلس الاعمار عندما نقرأ المقررات .

السيد القضاة نائب عجلون :

نقطة دستورية لا يجوز ان نزل الواردات بالقروض هي واردات لكن على الحكومة الآن . ان تقبلهم مشروع معدل لتنزيل هذه الواردات ونحن نتيهاها مع الموازنة رأساً .

الرئيس :

يا سلمان بك انت لك حق التزويل وللمجلس له الحق ان ينزل ، ما في داعي لمشروع قانون ابداً .

دولة رئيس الوزراء :

لما نصل الى مجلس الاعمار نزلوا القروض المنتظرة وخلصنا وذلك كما قال خالد بك .

الرئيس :

طيب وارجو من المقرر ان يتابع قراءة الموازنة

المقرر :

المادة (٣) تقدر الواردات لتسعة اشهر المتتية بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٣١ بمبلغ (٩٣٦ ر ٩٧٧ ر ٥٠) ديناراً كما هو مبين في الجدول رقم ( ٢ ) الملحق بهذا القانون .

السيد ميرزا نائب عمان :

على ضوء التزويلات الحاصلة في المادة الثانية يجب تعديل رقم الواردات ايضاً .

الرئيس :

يا وصفي بك نحن نزل من القروض ونزل الشيء الذي اتفقت عليه اللجنة المالية فيما يتعلق من الزيادات ثم يطرح الرقم هذا ونرى كم الصافي . وارجو من المقرر المتابعة .

المقرر :

المادة (٤) يؤمن العجز البالغ (٤٠٩ ر ٩٩٣) ديناراً من تحسين اوضاعي في الواردات وتوليد في النفقات العامة ولا سيما الاستهلاكية منها .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

اذا سمح لي معالي الرئيس هنا عندما نزل ١٢٢٥٠٠٠٠ القروض المنتظرة فيصبح العجز ١٩٠٠٠٠٠ ناقص هذا المبلغ ، المبالغ المرصودة كقروض منتظرة مخصصة كنفقات في بنود اخرى لذلك لمسا مقابل كنفقات فعناه لما نزل من الواردات ١٢٢٥٠٠٠٠ فتخف النفقات مقابلها ١٢٢٥٠٠٠٠ فيصبح العجز ١٩٠٠٠٠٠ ناقص ١٢٢٥٠٠٠٠ .

السيد السحيمات نائب الكرك :

هناك نفقات زائدة اتفق المجلس والحكومة على تنزيلها تجمع هذه النفقات ونزل من حساب الواردات العامة فتمتلك العداوات وعندك القروض وعندك الاشياء التي اتفقنا عليها مع الحكومة زيادة الرسوم والضرائب هذه الاشياء كلها تنزل من النفقات

الرئيس :

يا سعيد بك ممكن تفسر لنا هذا الموضوع :

وزير المواصلات ميناء سكك طيران :

ما هو الموضوع الذي تريد تفسيره ؟

الرئيس :

في هناك القروض المنتظرة التي تريد ان نزلها من الموازنة وفي الزيادات الجديدة التي طرأت بالنسبة للوزراء والمحافظين كيف مستزل ؟

وزير المواصلات ميناء سكك طيران :

المحافظون ليسوا بالموضوع ولم ينزلوا .

( غجبه )

الرئيس :

اسمحوا لنا كي نسمع رأي الحكومة بالموضوع تفضل يا دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي ، اذا اقر المجلس مبدأ شطب القروض التي لم يجر عليها اتفاق نهائي لحد الآن فنشطب من الواردات . ونشطب من النفقات هذه واحدة والثانية فيما يتعلق بالعداوات ، عداوات المحافظين الحكومة تصر عليها ، عداوات الوزراء ورئيس مجلس النواب والاحيان الحكومة لا تدافع عنها . اذا شطبوها . نشطبها اذا بقيتوها تبقى .

الرئيس :

اذن بالنتيجة نطرح هذا من هذا وخلصنا ارجوك يا موسى بك المتابعة .

المقرر :

يا سيدي ، هنا نقطة دستورية نقول بقرع على الموازنة العامة فصلاً فصلاً اي قبل الموافقة على القانون

الرئيس :

اذن بالنسبة للفصل الثاني يوافق المجلس على تنزيل القروض من الرقم الاساسي ، انتهى ، يعني وافق المجلس على تنزيل القروض المنتظرة مع الزيادات . وتفضل يا موسى بك بقراءة الفصول .

المقرر :

الجدول رقم ( ١ ) النفقات .

البلاط الملكي الهاشمي .

( اصوات - موافقين )

هكذا هي الحال

## المقرر :

مجلس الامة .

( اصوات موافقين )

## المقرر :

مجلس الوزراء وديوان الرئاسة .

( ضجه - اصوات تنزيل العلوات من هذين الفصلين ) .

## الرئيس :

هل يوافق المجلس الكريم على تخصيصات مجلس الامة وتخصيصات مجلس الوزراء وديوان الرئاسة مع التنزيل ؟

الجميع : موافقون .

السيد الحسيني نائب القدس :

دولة رئيس الوزراء قال بأن الحكومة لا تدافع على مبدأ زيادة الوزراء ورئيسي مجلس الاعيان والنواب ، وأنها تصر على مبدأ زيادة العلوات للمحافظين ، فنرجو من دولة الرئيس ان يبين الاسباب الداعية لذلك .

## الرئيس :

لم فصل بعد الى موضوع المحافظين يا امين بك ودولة الرئيس تكلم عن الاسباب وارجو من المقرر متابعة القراءة .

## المقرر :

مجلس الوزراء وديوان الرئاسة مع التنزيل .

اصوات - موافقه

## المقرر :

القوات المسلحة .

اصوات - موافقه

## المقرر :

المؤسسة الاقليمية لمياه الأردن .

اصوات موافقة ، مع تنزيل القرض المنتظر

## الرئيس :

لقد اتفقنا على تنزيل القروض كلها .

## المقرر :

دائرة الأبحاث الجيولوجية .

اصوات - موافقه

## المقرر :

وزارة الداخلية مع التنزيل .

## دولة رئيس الوزراء :

ليس هناك تنزيل على المحافظين .

## السيد الحايي نائب الكرك :

معالي الرئيس ، انا الذي المسه ان الحكومة صارت اهدأ منا ونحن في فوضانا بنخرب على بعضنا .

( ضحك )

فادام الوزارة هي تركت زيادة العلوة لنا نحن ، فنحن وافقنا عليه على اساس انه ينزلوا ما في غير المحافظين ، انا في زمي كنت حاكم اداري ، والله خمس ليرات ما كسان يجبي محصيات للتهوره اذا كانت الحكومة واضحة شيء لاضيافة بقيمة اربعين او خمسين يتفق على شيء معين على هذا الموضوع .

( ضجه )

## الرئيس :

سنضع هذا الموضوع بالتصويت .

## دولة رئيس الوزراء :

أسمح لي يا سيدي قبل التصويت عليها ارجو ان يقدر الاخوان المسؤولين الجديده المأموله من المحافظين بعض الاخوان النواب خطبوا عن وجوه تحسين افراد الجهاز الحكومي اصبح لنا فرصه الآن نحسن فئة خيلنا نستم ونأمل ان شاء الله تتحسن مواردنا بحيث كل موظف في هذه الدولة تعطيه نوع من الامتياز ، ما في لزوم ابداً لتنزيل هكذا ، قصة الوزراء بما انه فيها وجاهة الذي يريد يريده والذي لا يريد له رأي موضوع المحافظين جزء من جهازنا الثابت واطن مبدأ هذا المجلس ان اي تحسين الأوضاع الجهاز الحكومي الماليه او فئه منه لازم نقدره .

## السيد الحايي نائب الكرك :

انا بعتقد أن قصة زيادة العلوة هي اخف بكثير من بدل الايجار . بدلات ايجار السكن .

## دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي خطة الحكومة في المستقبل وهذه الحكومة بالذات خطتها الكل محافظ سنبني له الحكومة بنفسها بيت وتسكنه فيه كل المحافظين في الدنيا عندهم بيوت من الدولة فن الآن حتى تستطيع الحكومة ان تبني بيوت في كل محافظة ما في مانع ان تعطيه ايضاً مساعدة .

## الرئيس :

يا اخوان قضية الأيجارات وردت في تقرير اللجنة .

( اصوات لم ترد )

## الرئيس :

هل صحيح يا خالد بك

السيد الحاج حسن نائب عمان :

يا سيدي خلال الأشكال هنالك رأيين رأي يدعو الى التنزيل بالنسبة للعلوات الإضافية وعلوات بدل الأيجار ورأي يقول على الأبقاء لذلك ارجو التصويت عليها .

## الرئيس :

يا اخوان من يوافق على الزيادات للمحافظين وبدل الأيجار يرفع يده .

( ضجه واصوات مختلفه )

## الرئيس :

يا اخوان الذي يوافق على الزيادة للمحافظين بالنسبة للزيادات في الرواتب والتمثيل والأيجارات يرفع يده فوافق المجلس على ذلك :

## الرئيس :

ارجو من المقرر متابعة قراءة الفصل .

## المقرر :

دائرة الجوازات العامة .

( اصوات موافقين )

## المقرر :

مكتب الارتباط الخارجي .

( اصوات موافقين )

## المقرر :

وزارة الدفاع .

( اصوات موافقين )

هكذا حتى الأصل



المقرر :

وزارة التربية والتعليم .  
( اصوات موافقين )

المقرر :

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل  
( اصوات موافقين )

المقرر :

وزارة الزراعة .  
( اصوات موافقين )

المقرر :

دائرة الخراج .  
( اصوات موافقين )

المقرر :

دائرة البيطرة .  
( اصوات موافقين )

المقرر :

وزارة الاشغال العامة .  
( اصوات موافقين )

المقرر :

وزارة الاقتصاد الوطني .  
( اصوات موافقين )

المقرر :

دائرة الاحصاءات العامة .  
( اصوات موافقين )

المقرر :

دائرة التكوين والاستيراد والتصدير .  
( اصوات موافقين )

المقرر :

دائرة التسويق الزراعي .  
( اصوات موافقين )

المقرر :

وزارة المواصلات  
( اصوات موافقين )

المقرر :

وزارة المالية .  
( اصوات موافقين )

المقرر :

دائرة ضريبة الدخل .  
( اصوات موافقين )

المقرر :

دائرة الموازنة العامة .  
اصوات موافقين

المقرر :

دائرة الاراضي والمساحة .  
اصوات موافقين

المقرر :

وزارة الجمارك .  
اصوات موافقين

المقرر :

وزارة الخارجية .  
اصوات موافقين

المقرر : وزارة الانشاء والتعمير .

اصوات موافقين

المقرر : وزارة الصحة .

اصوات موافقين

المقرر : دائرة الشرعية .

اصوات موافقين

المقرر : ديوان المحاسبة .

اصوات موافقين

المقرر : ديوان الموظفين .

اصوات موافقين

المقرر : وزارة الاعلام .

اصوات موافقين

المقرر : دائرة الآثار .

اصوات موافقين

المقرر : سلطة السياحة .

اصوات موافقين

المقرر : سلطة المياه المركزية .

اصوات موافقين

المقرر : مجلس الاعمار ، مع تزيل القروض المنتظرة .

اصوات موافقين

المقرر : سلطة قناة الغور الشرقية .

اصوات موافقين

المقرر : وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

اصوات موافقين

المقرر : وزارة المواصلات : ميناء ، طيران ، سكك .

اصوات موافقين

المقرر : دائرة الطيران المدني .

اصوات موافقين

المقرر : انتهى هذا الجدول ، بقيت هنالك التذييلات

الرئيس : اسمح لي دقيقة ، خلتنا نصوت على القانون

بمجموعه بسالناداء ، قاضع قانون الموازنة

بمجموعه بالرئي .

( ضجة )

السيد العوران نائب الطقيلة :

معالي الرئيس ، كي نستطيع التصديق على القانون

بكامله يجب التصويت على فصول الموازنة وموارد

مشروع قانون الموازنة اولا .

المقرر : (مقاطعا) قرأناه هذا .

السيد العوران نائب الطقيلة :

ارجوك ، اسمح لي ، وبعد الفروع من هذا في

هذه اللحظة ، معالي الرئيس عندئذ يقول القانون

بمجموعه .

( ضجة )

الرئيس : ارجو من المقرر ان يقرأ التصديلات التي

وضعتها اللجنة على مشروع القانون .

المقرر :

هنالك تعديل على المادة السادسة والرابعة منها .

المادة ( ٦ ) ا - يجوز نقل الخصصات من اية مادة

من مواد النفقات المتكررة لبعاء الرواتب والاجور

والعلاوات في المجموعة ( ١٠ ) الى النفقات الرأسمالية

الاقتصادية في ذات الفصل بقرار من مجلس الوزراء بناء

على تشييب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز

العكس

هكذا من الاصل

واللجنة هنا توصي المجلس بتعديل هذه المادة وذلك بشطب عبارة ( وبموافقة وزير المالية / الموازنة العامة ) من آخرها وفقا لقرار مجلسكم الكريم في اقرار الموازنة العامة لسنة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ .

الرئيس :

هل يوافق المجلس الكريم على شطب هذه العبارة من آخر المادة (٨) .  
الجميع : موافقون .

المقرر :

هناك تعديل اقترحه بعض الزملاء يتضمن ادخال تعديل على المادة (٩) والذي يقضي بربط جدول التشكيلات مع قانون الموازنة والحكومة لم تؤيده فيها رأي المجلس به .

الرئيس :

من يوافق على ادخال جدول التشكيلات في صلب الموازنة يرفع يده ؟  
( فلم يزل موافقة الاكثرية )

الرئيس :

اذن سقط وارجو الآن من المقرر ان يقرأ جميع التعديلات والتزويلات التي طرأت على مشروع قانون الموازنة بشكل عام ودفعه واحدة لأخذ الموافقة عليها .

المقرر :

١ - تنزيل مبلغ ( ٦٠٠,٠٠٠ ) دينار قيمة القرض الدائم المنتظر والوارد في المادة (٧) وتنزيل مبلغ ( ٢٥٠,٠٠٠ ) دينار القرض الكويتي المنتظر والوارد في المادة (٨) من الفصل (٢٢) انماية مجلس

ب- لا يجوز نقل المخصصات من والى اية مادة من مواد الرواتب والاجور والملاوات في المجموعة (١٠) من والى اية مادة من مواد المجموعات الاخرى .

ج- لا يجوز نقل المخصصات من مادة الى مادة اخرى الا بموافقة وزير المالية الموازنة العامة .

د - لا يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر في ذات الفصل الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة .

واللجنة هنا توصي اضافة الفقرة ( هـ ) للمادة ( ٦ ) من مشروع قانون الموازنة العامة بالنص التالي :  
هـ - يستثنى من هذه المادة الفصل ٢ - مجلس الامة .

الرئيس :

هل يوافق المجلس الكريم على ادخال هذا التعديل على المادة (٦) ؟  
الجميع : موافقون .

الرئيس :

ارجو المقرر ان يقرأ التعديل الثاني على مشروع قانون الموازنة .

المقرر :

ان التعديل الثاني من قبل اللجنة فهو على المادة الثامنة واقرا نصها عليكم .

المادة (٨) لا يجوز الالتزام بمبلغ يزيد على المخصصات المرسودة في الموازنة العامة الا لاكتساب المشاريع الرأسمالية الانمائية التي رصد لها في هذا القانون جزء من مجموع نفقاتها وبموافقة وزير المالية / الموازنة العامة

الاعمار ) مع موافقة المجلس عليها من حيث المبدأ الى حين اتمام عقد الاتفاقيتين ، حيث سيصار الى تقديم ملحق موازنة بهذا الموضوع .

٢ - تنزيل المبالغ التالية من النفقات المتكررة ، وهي :  
أ - الفصل ( ١ ) البلاط الملكي الهاشمي مبلغ ( ١٠٨٠ ) دينار من المادة (١٧- الاجور والاضافية)

ب - الفصل ( ٢ ) مجلس الامة مبلغ ( ١٨٠٠ ) دينار من المادة (١٦- علاوات فنية وعلاوات اخرى) .  
ج - الفصل (١/٣) مجلس الوزراء وديوان الرئاسة مبلغ ( ٧٧٥٠ ) دينار من المادة (١٦- علاوات فنية وعلاوات اخرى ) .

ب - تقرأ المادة (٣) كما يلي : -  
المادة (٣) - تقدر الواردات للتسعة اشهر المنتهية بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٦ بمبلغ (١٢٧٩٣٦) دينار كما هو مبين في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .  
ج - تقرأ المادة (٤) كما يلي : -  
المادة (٤) - يؤمن العجز البالغ ( ١٩٨٢٧٧٩ ) ديناراً من تحصيل اضافي في الواردات وتوفير النفقات العامة ولا سيما الاسهلانية منها .  
د - اضافة فقرة (هـ) للمادة (٦) بالنص التالي :  
هـ - يستثنى من هذه المادة الفصل ٢ - مجلس الامة .  
هـ - شطب عبارة ( وبموافقة وزير المالية - الموازنة العامة ) الواردة في آخر المادة (٨) .

الرئيس :

هل يوافق المجلس الكريم على هذه التعديلات والتزويلات والاضافات التي قرأها سعادة المقرر .  
الجميع : موافقون .

الرئيس :

ارجو من سعادة المقرر قراءة مشروع قانون الموازنة بشكل عام معدلا لاجراء التصويت عليه .

هكذا من اجل

## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٦

## قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٦٦

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٦). ويعمل به من تاريخ ١/٤/١٩٦٦.
- المادة ٢ - ينصص لتفقات الحكومة عن التسعة اشهر المنتهية بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٦ مبلغ (١١٠٧١٥٠ر٥٢) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون.
- المادة ٣ - تقدر الواردات للتسعة اشهر المنتهية بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٦ بمبلغ (١٢٧٩٣٦ر٥٠) ديناراً كما هو مبين في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون.
- المادة ٤ - يؤمن العجز البالغ (١٩٨٢٧٧٩ر١) ديناراً من تحسين اضافي في الواردات وتوفير في النفقات العامة ولا سيما الاستهلاكية منها.
- المادة ٥ - لا يجوز نقل التخصيصات من فصل الى آخر الا بقانون.
- المادة ٦ - أ - يجوز نقل التخصيصات من اية مادة من مواد النفقات المتكررة فيها عدا « الرواتب والاجور والملاوات » في المجموعة (١٠) الى النفقات الرأسمالية الاعتائية في ذات الفصل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ولا يجوز العكس.
- ب - لا يجوز نقل التخصيصات من والى اية مادة من مواد الرواتب والاجور والملاوات في المجموعة (١٠) من والى اية مادة من مواد المجموعات الاخرى.
- ج - لا يجوز نقل التخصيصات من مادة الى مادة اخرى الا بموافقة وزير المالية الموازنة العامة.
- د - لا يجوز نقل التخصيصات من برنامج الى برنامج آخر في ذات الفصل الا بموافقة وزير المالية/الموازنة العامة.
- هـ - يستثنى من هذه المادة الفصل ٢ - مجلس الامة.
- المادة ٧ - أ - لا يجوز الصرف الا بحوالات مالية مصدقة من قبل دائرة الموازنة العامة.
- ب - لا يجوز التجاوز بأية حالة من الاحوال التخصيصات الواردة في هذه الحوالات المالية.
- المادة ٨ - لا يجوز الالتزام بمبلغ يزيد على التخصيصات المرصودة في الموازنة العامة الا لاسكان المشاريع الرأسمالية الاعتائية التي رصد لها في هذا القانون جزء من مجموع نفقاتها.
- المادة ٩ - بالرغم مما ورد في اي قانون او نظام آخر ، يجري تحديد عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة وتعيين اسمائها ودرجاتها وتخصيصاتها في ملاك كل وزارة او دائرة تبعاً لواجبات ومسؤوليات تلك الوظائف. بنظام يصدره مجلس الوزراء بعد الاستئناس برأي الوزير المختص ورئيس ديوان الموظفين على ان لا يمحى ذلك بالحقوق المكتسبة لاي موظف او مستخدم طبقاً للقوانين والانظمة المعمورة.
- المادة ١٠ - رئيس الوزراء ووزير المالية/الموازنة العامة مكلفان بتفيذ احكام هذا القانون.

## الرئيس :

يا اخوان هل تريدون التصويت على مشروع قانون الموازنة العامة برفع الايدي ام بالمناداة؟  
( اصوات بالمناداة )

## الرئيس :

اذن ارجو من الامين العام ان يقرأ الاسماء بالمناداة :

## الامين العام :

معالي السيد عبد الرحمن خليفة

الدكتور خليفة نائب عمان : معارض .

الامين العام : السيد موسى ابو الراغب

السيد ابو الراغب نائب عمان : معارض .

الامين العام : السيد مطلق الحديدي

السيد الحديدي نائب عمان : معارض .

الامين العام : معالي السيد خالد الحاج حسن

السيد الحاج حسن نائب عمان : موافق .

الامين العام : معالي السيد وصفي ميرزا

السيد ميرزا نائب عمان : معارض .

الامين العام : فضيلة الشيخ عبد الباقي جمو

الاستاذ الشيخ جمو نائب عمان : معارض .

## الامين العام :

معالي السيد سليم البخيت

السيد البخيت نائب عمان : معارض .

## الامين العام :

السيد شحادة الطوال

السيد الطوال نائب عمان : موافق .

## الامين العام :

السيد محمد الخشيان

السيد الخشيان نائب السلط : معارض .

## الامين العام :

السيد نوقان السعود

السيد السعود نائب السلط : موافق .

## الامين العام :

السيد شاكرا الطعيمة

السيد الطعيمة نائب السلط : موافق .

## الامين العام :

السيد محمد سالم ابو الغنم

السيد ابو الغنم نائب مادبا : موافق .

## الامين العام :

السيد حمزه الشريده

السيد الشريده نائب اربد : موافق .

## الامين العام :

السيد محمد بشير الغزاوي

السيد الغزاوي نائب اربد : موافق .

## الامين العام :

معالي السيد فضل الدلقموني

السيد الدلقموني نائب اربد : موافق .

هكذا حسب الأصل



الامين العام :	الامين العام :
السيد صافي الجعيري	معالي الحاج علي النجاني
السيد الهادي : نائب الخليل : موافق .	السيد الدجاني نائب القدس : معارض
الامين العام :	الامين العام :
السيد احمد محمود حجة ( غائب ) .	السيد اميل حنا صافيه
الامين العام :	السيد صافيه نائب القدس : موافق
معالي السيد اسماعيل حجازي	الامين العام :
السيد حجازي : نائب الخليل : موافق .	السيد متي نصري مروح
الامين العام :	السيد مروح نائب القدس : موافق
السيد اسماعيل خليل ابو علان	الامين العام :
السيد ابو علان : نائب الخليل : موافق .	السيد حسن عبد الفتاح درويش
الامين العام :	السيد درويش نائب بيت لحم : موافق
معالي السيد عبد القادر الصالح	الامين العام :
السيد الصالح : نائب نابلس : موافق .	السيد موسى عيسى عابده
الامين العام :	السيد عابده نائب بيت لحم : موافق
معالي السيد راشد اغا الفهر	الامين العام :
السيد الفهر : نائب نابلس : معارض .	معالي السيد ايوب مسلم
الامين العام :	السيد مسلم نائب بيت لحم : موافق
السيد عبد الرؤوف الفارس	الامين العام :
السيد الفارس : نائب نابلس : معارض .	السيد عفيف بطارسه
الامين العام :	السيد بطارسه نائب بيت لحم : موافق
السيد عبد الله الخطيب	الامين العام :
السيد الخطيب : نائب نابلس : معارض .	السيد يوسف التكروري
	السيد التكروري : نائب الخليل : موافق

الامين العام :	الامين العام :
فضيلة الشيخ علي المكاوي	معالي السيد سايما المكشة
الاستاذ الشيخ المكاوي نائب اريد : موافق	السيد المكشة نائب الكرك : موافق
الامين العام :	الامين العام :
السيد منصور السعد	السيد وحيد العوران
السيد السعد نائب اريد : موافق	السيد العوران نائب الطفيله : موافق
الامين العام :	الامين العام :
السيد سامي حداد	السيد ابراهيم كريشان
السيد حداد نائب اريد : موافق	السيد كريشان نائب معان : موافق
الامين العام :	الامين العام :
السيد سليمان القضاء	السيد زهير مطر
السيد القضاء نائب عجاون : مستنكف	السيد مطر نائب معان : معارض
الامين العام :	الامين العام :
السيد فيصل الدخمي	السيد سعود القاضي
السيد الدخمي نائب جرش : موافق	السيد القاضي نائب بدو الشبال : موافق
الامين العام :	الامين العام :
السيد صلاح السحيات	السيد فيصل بن جازي
السيد السحيات نائب الكرك : معارض	السيد جازي نائب بدو الجنوب : موافق
الامين العام :	الامين العام :
السيد صالح الحجابي	السيد كامل حريقات
السيد الحجابي نائب الكرك : معارض	السيد حريقات نائب القدس : موافق
الامين العام :	الامين العام :
السيد عمران المعايطة	السيد أمين الحسيني
السيد المعايطة نائب الكرك : موافق	السيد الحسيني نائب القدس : مستنكف

هكذا عند الاصل

الامين العام :

السيد حفطي فلهيس ( غائب )

الامين العام :

السيد داود الشخشير

السيد الشخشير : نائب نابلس معارض .

الامين العام :

السيد فوزي جرار

السيد جرار : نائب جنين معارض .

الامين العام :

السيد محمد محمود ارشيد

السيد ارشيد : نائب جنين معارض .

الامين العام :

السيد معروف سليم رباح

السيد رباح : نائب جنين معارض .

الامين العام :

السيد حافظ الحمد الله

السيد الحمد الله : نائب طولكرم معارض .

الامين العام :

معالي السيد عبد الله الفياض

السيد الفياض : نائب طولكرم موافق .

الامين العام :

السيد محمد سعيد يونس

السيد يونس : نائب طولكرم موافق .

الامين العام :

معالي السيد كامل محي الدين

السيد محي الدين : نائب رام الله معارض .

الامين العام :

معالي الدكتور قاسم الرماوي

السيد الرماوي : نائب رام الله موافق .

الامين العام :

السيد محمد احمد البرغوثي

السيد البرغوثي : نائب رام الله معارض .

الامين العام :

السيد عيسى عقل

السيد عقل : نائب رام الله موافق .

الرئيس :

يا اخوان نتيجة الاقتراع .

٣٤ بجانب الموازنة

٢١ معالفين

٠٢ مستنكفين

٠٢ غائبين

٥٩

مبوك

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٦

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا القانون « قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٦ » ويعمل به من تاريخ ١/٤/١٩٦٦

المادة ٢ - يخصص لتفقات الحكومة عن التسعة أشهر المنتهية بتاريخ ٣١/١٢/٦٦ مبلغ (٥٢١١٠٧١٥) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

المادة ٣ - تقدر الواردات للتسعة أشهر المنتهية بتاريخ ٣١/١٢/١٩٦٦ بمبلغ (٥٠١٢٧٩٣٦) ديناراً كما هو مبين في الجدول (٢) الملحق بهذا القانون .

المادة ٤ - يؤمن العجز البالغ (١٩٨٢٧٧٩) ديناراً من تحيين اضافي في الواردات وتوفير في النفقات العامة ولا سيما الاستهلاكية منها .

المادة ٥ - لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون .

المادة ٦ - ١ - يجوز نقل المخصصات من اية مادة من مواد النفقات المتكررة فيما ( عدا الرواتب والاجور والملاوات ) في المجموعة ( ١٠ ) الى النفقات الرأسمالية الاعمالية في ذات الفصل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز العكس .

ب - لا يجوز نقل المخصصات من والى اية مادة من مواد ( الرواتب والاجور والملاوات ) في المجموعة ( ١٠ ) من والى اية مادة من مواد المجموعات الاخرى .

ج - لا يجوز نقل المخصصات من مادة الى مادة اخرى الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة .

د - لا يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر في ذات الفصل الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة .

هـ - يستثنى من هذه المادة الفصل ٢ مجلس الامة .

المادة ٧ - ١ - لا يجوز الصرف الا بحوالات مالية مصدقة من قبل دائرة الموازنة العامة .

ب - لا يجوز التجاوز بأية حالة من الاحوال المخصصات الواردة في هذه الحوالات المالية .

المادة ٨ - لا يجوز الالتزام بمبلغ يزيد على المخصصات المرصودة في الموازنة العامة الا لاكمال المشاريع الرأسمالية الائتمانية التي رصد لها في هذا القانون جزء من مجموع نفقاتها .

المادة ٩ - بالرغم مما ورد في اي قانون أو نظام آخر ، يجري تحديد عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة ، وتعيين اسمائها ودرجاتها وتخصصاتها في ملاك كل وزارة أو دائرة تبعاً لواجبات ومسؤوليات تلك الوظائف بنظام يصدره مجلس الوزراء بعد الاستئناس برأي الوزير المختص ورئيس ديوان الموظفين على أن لا يمحى ذلك بالحقوق المكتسبة لاي موظف أو مستخدم طبقاً للقوانين والأنظمة المرحية .

المادة ١٠ - رئيس الوزراء ووزير المالية / الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا منه الأصل

## جدول رقم (١)

## النفقات

الفصل	رقمه	عنوانه	النفقات المتكورة ١٩٦٦	النفقات الرأسمالية الاعمالية (السنوات السبع ١٩٦٦)	النفقات الرأسمالية الاعمالية العادية (١٩٦٦)	النفقات الرأسمالية الاعمالية ١٩٦٦	النفقات الرأسمالية الاعمالية ١٩٦٦
١ - البلاط الملكي الهاشمي	١٢٨١٨٠		١٢٨١٨٠	-	-	-	-
٢ - مجلس الأمة	٨٩٨٦٠		٨٩٨٦٠	-	-	-	-
١/٣ - مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	٥٨٥٥٠		٥٨٥٥٠	-	-	-	-
٢/٣ - القوات المسلحة	١٤٣٧٣٧٥٠		١٤٣٧٣٧٥٠	-	-	-	-
٣/٣ - المؤسسة الإقليمية لمياه الأردن	-		-	٦٢٩١٠٩٧	٦٢٩١٠٩٧	٦٢٩١٠٩٧	٦٢٩١٠٩٧
٤/٣ - دائرة الأبحاث الجيولوجية	٥٤٠٠٠		٥٤٠٠٠	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
١/٤ - وزارة الداخلية	١١١٦٠٠		١١١٦٠٠	٩٠٥٥٠	٩٠٥٥٠	٩٠٥٥٠	٩٠٥٥٠
٢/٤ - الأمن العام	٢٠٦٢٥٠٠		٢٠٦٢٥٠٠	١١٢٥٠٠	١١٢٥٠٠	١١٢٥٠٠	١١٢٥٠٠
٣/٤ - دائرة الجوازات العامة	٤٦٣٠٠		٤٦٣٠٠	-	-	-	-
٤/٤ - مكتب الارتباط الخارجي	٤١٠٠		٤١٠٠	-	-	-	-
٥ - وزارة الدفاع	-		-	-	-	-	-
٦ - وزارة العدلية	٢٠٧٤١٨		٢٠٧٤١٨	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠
٧ - وزارة التربية والتعليم	٣٣٦٧٠٨٥		٣٣٦٧٠٨٥	١٨٥٠٠٠	١٨٥٠٠٠	١٨٥٠٠٠	١٨٥٠٠٠
٨ - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٢٤٣٣٠٠		٢٤٣٣٠٠	٣٤٠٠	٣٤٠٠	٣٤٠٠	٣٤٠٠
١/٩ - وزارة الزراعة	٣١٥٢٦٥		٣١٥٢٦٥	٦٦٧٠٠	٦٦٧٠٠	٦٦٧٠٠	٦٦٧٠٠
٢/٩ - دائرة الحراج	١١٣٠٢٥		١١٣٠٢٥	٦١١٥٠	٦١١٥٠	٦١١٥٠	٦١١٥٠
٣/٩ - دائرة البيطرة	٦٥٣٠٠		٦٥٣٠٠	٧٥٠٠	٧٥٠٠	٧٥٠٠	٧٥٠٠
١٠ - وزارة الأشغال العامة	٦٧٨٤٢٠		٦٧٨٤٢٠	٤١٩٠٠٠	٣٣١٠٠٠	٣٣١٠٠٠	٣٣١٠٠٠
١/١١ - وزارة الاقتصاد الوطني	٣٢٢٠٠		٣٢٢٠٠	-	-	-	-
٢/١١ - دائرة الاحصاءات العامة	٢٧٣٥٠		٢٧٣٥٠	١٠٣٥٠	١٠٣٥٠	١٠٣٥٠	١٠٣٥٠

## تابع جدول رقم (١)

## النفقات

الفصل	رقمه	عنوانه	النفقات المتكورة ١٩٦٦	النفقات الرأسمالية الاعمالية (السنوات السبع ١٩٦٦)	النفقات الرأسمالية الاعمالية العادية (١٩٦٦)	النفقات الرأسمالية الاعمالية ١٩٦٦	النفقات الرأسمالية الاعمالية ١٩٦٦
٣/١١ - دائرة التكوين والاستيراد والتصدير	١٤٩٦٠٠		١٤٩٦٠٠	-	-	-	-
٤/١١ - دائرة التسويق الزراعي	٢٠٦٠٠		٢٠٦٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
١٢ - وزارة المواصلات	٦٢٥٩٠٠		٦٢٥٩٠٠	٢٩٧٤٠٠	٢٩٧٤٠٠	٢٩٧٤٠٠	٢٩٧٤٠٠
١/١٣ - وزارة المالية	٢١٣٧٣٠٠		٢١٣٧٣٠٠	٣٠٥٠٠٠	٣٠٥٠٠٠	٣٠٥٠٠٠	٣٠٥٠٠٠
٢/١ - دائرة ضريبة الدخل	٩٦٨٠٠		٩٦٨٠٠	-	-	-	-
٢/١٣ - دائرة الموازنة العامة	٨٢٠٠		٨٢٠٠	-	-	-	-
٤/١٣ - دائرة الأراضي والمساحة	١٦٣٠٠٠		١٦٣٠٠٠	-	-	-	-
٥/١٣ - الجمارك	١٩٤٠٠٠		١٩٤٠٠٠	-	-	-	-
٣ - وزارة الخارجية	٥٦٢٤٠٠		٥٦٢٤٠٠	-	-	-	-
١٤ - الانشاء والتعمير	٦٣٣٧٠		٦٣٣٧٠	-	-	-	-
١٥ - وزارة الصحة	١٣٢٤٧٠٠		١٣٢٤٧٠٠	-	-	-	-
١٦ - الشريعة	٧٤٢١٠		٧٤٢١٠	-	-	-	-
١٧ - ديوان المحاسبة	٦٥٣٥٥		٦٥٣٥٥	-	-	-	-
١٨ - ديوان الموظفين	١٤١٥٥		١٤١٥٥	-	-	-	-
١/١٩ - وزارة الاعلام	٣٢٣٢٨٥		٣٢٣٢٨٥	-	-	-	-
٢/٢٠ - دائرة الآثار	٤٢٣٨٥		٤٢٣٨٥	٤١٩٠٠	٤١٩٠٠	٤١٩٠٠	٤١٩٠٠
٣/٢٠ - سلطة السياحة	٩١٦٢٠		٩١٦٢٠	٩٦٠٠٠	٩٦٠٠٠	٩٦٠٠٠	٩٦٠٠٠
٢٠ - سلطة المياه المركزية	١٠٩٥٠٥		١٠٩٥٠٥	-	-	-	-
٢١ - مجلس الاعمار	٨٥٠٠٠		٨٥٠٠٠	-	-	-	-
٢٢ - سلطة قناة الغور الشرقية	-		-	١١٥٠٠٠	١١٥٠٠٠	١١٥٠٠٠	١١٥٠٠٠
٢٣ - وزارة الداخلية/ للشؤون البلدية والقروية	٧٠٠٠٠		٧٠٠٠٠	-	-	-	-
١/٢٥ - وزارة المواصلات / طيران، ميناء، سكك	٥٦٢٦٣		٥٦٢٦٣	٢٣٠٠٠	٢٣٠٠٠	٢٣٠٠٠	٢٣٠٠٠
٢/٢٥ - الطيران المدني	١٠١٢١٨		١٠١٢١٨	١١٩٥٠	١١٩٥٠	١١٩٥٠	١١٩٥٠
المجموع العام	٢٨٣٥٧٠٦٩		٢٨٣٥٧٠٦٩	١٣٤٥٣٩٣٩	١٣٤٥٣٩٣٩	١٣٤٥٣٩٣٩	١٣٤٥٣٩٣٩

مكتبة



جدول رقم ۲

٦٨٨      المجلس الثاني من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة ١٦ نيسان ١٩٦٦

daily life

جدول رقم ٤  
مقارنة النفقات المتكررة

رقم	عنوانه	النفقات المقدرة ٦٦/٦٥	النفقات المقدرة ٦٧/٦٦	النفقات المقدرة ١٩٦٦
١	٢	٣	٤	٥
١٢٨١٨٠	١٧٠٩٠٠	١٦٤٩٠٠	١٦٤٩٠٠	١٦٤٩٠٠
٨٩٨٦٠	١١٩٠٠٠	١١٤٥٥٠	١١٤٥٥٠	١١٤٥٥٠
٥٨٥٥٠	٧٨٠٠٠	٦٦٣٠٠	٦٦٣٠٠	٦٦٣٠٠
١٤٣٧٣٧٥٠	١٩١٦٥٠٠	١٨٥٦٥٠٠	١٨٥٦٥٠٠	١٨٥٦٥٠٠
—	—	١٢٦٠٠٠	١٢٦٠٠٠	١٢٦٠٠٠
٥٤٠٠٠	٧٢٠٠٠	٧٩٨٠٠	٧٩٨٠٠	٧٩٨٠٠
١١١٦٠٠	١٤٨٨٠٠	١٢٠٧٠٠	١٢٠٧٠٠	١٢٠٧٠٠
٢٠٦٢٥٠٠	٢٧٥٠٠٠٠	٢٨٤٨٠٠٠	٢٨٤٨٠٠٠	٢٨٤٨٠٠٠
٤٦٣٠٠	٦١٧٣٠	٥٥٦٠٠	٥٥٦٠٠	٥٥٦٠٠
٤١٠٠	٥٤٦٠	٥٢٠٠	٥٢٠٠	٥٢٠٠
—	—	٥٣٤٠	٥٣٤٠	٥٣٤٠
٢٠٧٤١٨	٢٧٥٢٢٠	٢٦٢٧٠٠	٢٦٢٧٠٠	٢٦٢٧٠٠
٣٣٦٧٠٨٥	٤٤٧٦٠٩٣	٤١٧٤١٠٠	٤١٧٤١٠٠	٤١٧٤١٠٠
٢٤٣٣٠٠	٣٢٤٤٠٠	٣٤٨٦٠٠	٣٤٨٦٠٠	٣٤٨٦٠٠
٣١٥٢٦٥	٤٢٠٢٦٥	٤٦٨٨٥٠	٤٦٨٨٥٠	٤٦٨٨٥٠
١١٣٠٢٥	١٥٠٨١٠	١٥٠٢٠٠	١٥٠٢٠٠	١٥٠٢٠٠
٦٥٣٠٠	٨٨٢٨٠	٧٨٠٤٠	٧٨٠٤٠	٧٨٠٤٠
٦٧٨٤٢٠	٨٩٩٦٧٠	٩٠٨١١٠	٩٠٨١١٠	٩٠٨١١٠
٣٢٢٠٠	٤٢٠٨٠	٣٠٥٠٠	٣٠٥٠٠	٣٠٥٠٠
٢٧٣٥٠	٣٦٢٢٠	٣١٢٠٠	٣١٢٠٠	٣١٢٠٠
١٤٩٦٠٠	٢٠٣٥٢٥	٢٢٤٥٠٠	٢٢٤٥٠٠	٢٢٤٥٠٠
٢٠٦٠٠	٢٧٤٣٥	٢٨٨٠٧	٢٨٨٠٧	٢٨٨٠٧
٦٢٥٩٠٠	٨٣٤٥٣٢	٧٨٤٩٠٠	٧٨٤٩٠٠	٧٨٤٩٠٠
٢١٣٧٣٠٠	٢٨١٣٣٧٠	٢٨٥٣٤٠٠	٢٨٥٣٤٠٠	٢٨٥٣٤٠٠
٩٦٨٠٠	١٢٩٠٦٠	١٤٨٠٠٠	١٤٨٠٠٠	١٤٨٠٠٠
٨٢٠٠	١٠٨٠٠	١٠٣٠٠	١٠٣٠٠	١٠٣٠٠
١٦٣٠٠٠	٢١٥٥٤٠	٢٠٠٧٠٠	٢٠٠٧٠٠	٢٠٠٧٠٠

تابع جدول رقم (٤)  
مقارنة النفقات المتكررة

رقم	عنوانه	النفقات المقدرة ٦٦/٦٥	النفقات المقدرة ٦٧/٦٦	النفقات المقدرة ١٩٦٦
١	٢	٣	٤	٥
١٩٤٠٠٠	٢٥٧٣٠٠	٢٣٢٦٠٠	٢٣٢٦٠٠	٢٣٢٦٠٠
٥٦٢٤٠٠	٧٤٨٨٠٠	٧٠٤٨٠٠	٧٠٤٨٠٠	٧٠٤٨٠٠
٦٣٣٧٠	٨٤٤٩٢	٧٨٠٠٠	٧٨٠٠٠	٧٨٠٠٠
١٣٢٤٧٠٠	١٧٦٦٢٦٠	١٣٧١٢٠٠	١٣٧١٢٠٠	١٣٧١٢٠٠
٧٤٢١٠	٩٨٦١٠	٩٠٣٥٠	٩٠٣٥٠	٩٠٣٥٠
٦٥٣٥٥	٨٦٠٩٠	٨٠٩٨٠	٨٠٩٨٠	٨٠٩٨٠
١٤١٥٥	١٨٨٧٢	١٩٣٧٠	١٩٣٧٠	١٩٣٧٠
٣٢٢٢٨٥	٤٣٢٨٢٧	٤٢٦٩٥٣	٤٢٦٩٥٣	٤٢٦٩٥٣
٤٢٣٨٥	٥٥٩٦٠	٥٣٣٤٠	٥٣٣٤٠	٥٣٣٤٠
٩١٦٢٠	١٢٥٤٨٠	١٠٤٥٠٠	١٠٤٥٠٠	١٠٤٥٠٠
١٠٩٥٠٥	١٥٦٣١٠	١٢٥٧٥٠	١٢٥٧٥٠	١٢٥٧٥٠
٨٥٠٠٠	١١٤٤٠٠	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
—	—	—	—	—
٧٠٠٠٠	٩٣٣٣٠	٩٤٩٠٠	٩٤٩٠٠	٩٤٩٠٠
٥٦٢٦٣	٧٤٤١١	٦٠٨٠٠	٦٠٨٠٠	٦٠٨٠٠
١٠١٢١٨	١٣٣٢٩٢	١١٤٠٠٠	١١٤٠٠٠	١١٤٠٠٠
٢٨٣٥٧٠٦٩	٣٧٧٦٤٦٢٤	٣٦٥٣١٨٤٠	٣٦٥٣١٨٤٠	٣٦٥٣١٨٤٠

هكذا هو الأصل

جدول رقم (٥)  
مقارنة النفقات الرأسمالية الانتهائية

رقم	الفصل عنوانه	التقديرات لسنة ٢٧/٦٦ (١٢) شهر	التقديرات ١٩٦٦ (٩) اشهر
٣/٣-	المؤسسة الاقليمية لمياه الاردن	٦٢٩١٠٩٧	٦٢٩١٠٧٧
٤/٣-	دائرة الابحاث الجيولوجية	٨٢٠٠٠	٦٠٠٠٠
١/٤-	وزارة الداخلية	١٢٤٥٥٠	٩٠٥٥٠
٢/٤-	الامن العام	١٥٠٠٠٠	١١٢٥٠٠
٦-	وزارة العدلية	٨٠٠٠	٦٠٠٠
٧-	وزارة التربية والتعليم	٢٥٠٠٠٠	١٨٥٠٠٠
٨-	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٦٢٨٤٠	٤٦٧٧٠
١/٩-	وزارة الزراعة	١٠٨٦١٦	٩٢٩٠٠
٢/٩-	دائرة الاحراج	٨٢٠٥٠	٦١١٥٠
٣/٩-	دائرة البيطرة	١٠٠٠٠	٧٥٠٠
١٠-	وزارة الاشغال العامة	٩٨٢٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
١/١١-	وزارة الاقتصاد الوطني	٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
٢/١١-	دائرة الاحصاءات العامة	١٣٦٦٠	١٤٣٥٠
٣/١١-	دائرة التموين والاستيراد والتصدير	١٠٠٠٠	٧٥٠٠
٤/١١-	دائرة التسويق الزراعي	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
١٢-	وزارة المواصلات / برق وبريد وهاتف	٦٧٢٧٠٠	٥٣٦٢٠٠
١/١٣-	وزارة المالية	١٧٢٤١٢٠	١٣٥٢٤٥٠
٤/١٣-	دائرة الاراضي والمساحة	٨٢٠٠	٨٢٠٠
٥/١٣-	الجهاز	١٢٠٨٠٠	١٠٣٨٠٠
١٦-	وزارة الصحة	٥٢١٧١٠	٣٧٢٢٢٠
١/٢٠-	وزارة الاعلام	٢٣١٤٦٤	٢٢٧٣٧٠
٢/٢٠-	دائرة الآثار	٧٢٧٠٠	٥٣٩٠٠
٣/٢٠-	سلطة السياحة	١٢٠٠٠٠	٩٩٠٠٠
٢١-	سلطة المياه المركزية	٤٩٨٠٥٠	٤١٣٠٥٠
٢٢-	مجلس الاعمار	١١٩٩١٥٨٩	١١٩٩١٥٨٩
٢٣-	سلطة قناة الغور الشرقية	١٥٠٠٠٠	١١٥٠٠٠
٢٤-	وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية	٧٥٤٠٠٠	٥٣٨٠٠٠
١/٢٥-	وزارة المواصلات / طيران ، ميناء ، سكك	٣٠٠٠٠	٢٣٠٠٠
٢/٢٥-	الطيران المدني	١٦٠٥٤٠	١٥٢٥٥٠
	المجموع العام	٢٥٢٨٢٦٨٦	٢٣٧٥٣٦٤٦

رقم	الفصل عنوانه	التقديرات لسنة ٢٧/٦٦ (١٢) شهر	التقديرات ١٩٦٦ (٩) اشهر
	مخالصة مقارنة الانقذات الانتهائية	٧٠٠٠٠٠٠	٥٤٧٠٩٦٠
	المتفرقة	٦٢٩١٠٩٧	٦٢٩١٠٩٧
	استغلال الروافد	١١٩٩١٥٨٩	١١٩٩١٥٨٩
	انتهائية الاعمار	٢٥٢٨٢٦٨٦	٢٣٧٥٣٦٤٦

## اجمال الواردات

رقمها	عنوانها	المادة	واردات فعلية ٦٥/٦٤ دينار	اعادة تقدير ٦٦/٦٥ دينار	تقديرات ١٩٦٦ دينار
١-	الجمارك والمكوس		٨٥٧٠٥٨٣	١١٢٧٥٠٠٠	٩٩٥٧٧٥٠
٢-	الضرائب		٣٥٠٢٢٧٩	٤١٩٥٠٠٠	٣٤٦٨٧٥٠
٣-	الرخص		١٠٥٤٢٢٦	١٤٥٠٠٠٠	١٣٢٢٧٥٠٠
٤-	الرسوم		٢٧٦٥٠٤٠	٢٧٠٠٠٠٠	٢٤٨٢٥٠٠
٥-	البرق والبريد والهاتف		١٢٤٦٢٨٠	١٤٥٤٠٠٠	١٨٠٠٠٠
٦-	واردات املاك الدولة		٦٨٩٨٤	٧٤٠٠٠	٦٠٠٠٠
٧-	القوائد والارباح		٣٤٨٤٢٣٥	١٧٩٢٠٠٠	١٢٧٢٥٠٠
٨-	الواردات المختلفة		٣١٣٦٧٥٧	٣٤٦٨٠٠٠	٢٨٨٠٠٠٠
	المجموع		٢٣٨٢٨٣٨٤	٢٦٤٠٨٠٠٠	٢٣٢٥٠٠٠٠
٩-	المساعدات والقروض		٢٢٣٨٣٠٤١	٢٠٨٧٤٩٨٦	٢٦٨٧٧٩٣٦
	المجموع العام		٤٦٢١١٤٢٥	٤٧٢٨٢٩٨٦	٥٠١٢٧٩٣٦

هكذا في الأصل



## الفصل ٩: المساعدات والقروض

رقمها	عنوانها	المادة	واردات فعلية ٦٥/٦٤ دينار	إعادة تقدير ٦٦/٦٥ دينار	تقديرات ١٩٦٦ دينار
١ -	المساعدات المالية				
١ -	الأميركية		١٢١٨١٨٧٧	١١٤٠٠٠٠	٨٠٢٥٠٠٠
ب -	البريطانية		١٥٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٩٧٥٠٠٠
			١٣٦٨١٨٧٧	١٢٨٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠
٢ -	المساعدات الاقتصادية والفنية				
١ -	الأميركية		١٦٤٧٤٨٥	١٧٤٩٢٨٩	٢١٦٧٠٠٠
ب -	الألمانية		٧٧٦٧٩	٥٠١٦٤	١١٠٤٩٨
ج -	الجامعة العربية		...	٣٧٤٥٠٠٠	٥٧٤٠٥٩٢
			١٧٢٥١٦٤	٥٥٤٤٤٥٣	٨٠١٨٠٩٠
٣ -	القروض الائتمانية				
١ -	القرض البريطاني		٧٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
ب -	القروض الألمانية		١٦٩٧٤٦	٢٠٦١٩٢	٧٣٤٦٩٠
ج -	القروض الكويتية		٥٨٧٣٧٩	٨١٢٤٠٢	١٨٠٤٦٢٥
د -	قروض مؤسسة الائتماء الدولي		٥١٨٨٧٥	٨١١٩٣٩	١٤٤٩١٠٣
هـ -	قرض وكالة الائتماء الدولية الأميركية		...	...	٣٥٧١٤٢٨
و -	القروض المحلية		...	...	١٥٠٠٠٠٠
			١٩٧٦٠٠٠	٢٥٣٠٥٣٣	٩٨٥٩٨٤٦
٤ -	القرض الكويتي للموازنة العامة		٥٠٠٠٠٠٠	...	...
			٥٠٠٠٠٠٠	...	...
	مجموع الفصل		٢٢٣٨٣٠٤١	٢٠٨٧٤٩٨٦	٢٦٨٧٧٩٣٦

## خ- لائحة النفقات

رقمها	عنوانها	الفصل	الصرافيات الفعلية ٦٥/٦٤ دينار	إعادة تقدير المصروفات ٦٦/٦٥ دينار	تقدير الخصومات ١٩٦٦ دينار
١ -	البلاط الملكي الهاشمي		١٣٣٣٨٠	١٦٢٧٦٢	١٢٨١٨٠
٢ -	مجلس الأمة		٩٩٦٨٣	١١١٢٠٨	٨٩٨٦٠
٣ -	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة		٦١٢٧٨	٦٦٠٠٠	٥٨٥٥٠
٣ -	القوات المسلحة		١٨٥٦٥٠٠٠	١٨٥٦٥٠٠٠	١٤٣٧٣٧٥
٣ -	المؤسسة الإقليمية لمياه الأردن		-	٦٦٩٩٤٨	٦٢٩١٠٩٧
٣ -	دائرة الأبحاث الجيولوجية		٢٠٠٧٩	٨٥٣١٤	١١٤٠٠٠
٤ -	وزارة الداخلية		١٦٢٤٥٩	١٤٤٤٨٢	٢٠٢١٥٠
٤ -	الامن العام		٢٥٠٠٠٠٠	٢٨٤٨٠٠٠	٢١٧٥٠٠٠
٤ -	دائرة الجوازات العامة		٦٦٧٢٦	٥٣٣٢٧	٤٦٣٠٠
٤ -	مكتب الارتباط الخارجي		٤٣٢٧	٤٤٦٢	٤١٠٠
٥ -	وزارة الدفاع		٤٩٨٤	٥٠٨٠	-
٦ -	وزارة العدلية		٢٣٥٢٦٤	٢٦٦٧٠٠	٢١٣٤١٨
٧ -	وزارة التربية والتعليم		٣٧٢٤٩٧٠	٤١٤٣٢٥٥	٣٥٥٢٠٨٥
٨ -	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل		٣٠٣١٧٤	٣٣٤٣٧٣	٢٩٠٠٧٠
٩ -	وزارة الزراعة		٣٨٦٣٨٧	٤٣٩٠٨٠	٤٠٨١٦٥
٩ -	دائرة الخراج		١٥٧٠٨٠	١٤٥٥٣٥	١٧٤١٧٥
٩ -	دائرة البيطرة		٦٦٢٢٨	٧٣٢٢٠	٧٢٨٠٠
١٠ -	وزارة الأشغال العامة		١٤٢١٥٠٧	١٨٨٧٥٩٢	١٤٢٨٤٢٠
١١ -	وزارة الاقتصاد الوطني		٨٣٣٧٦	٥٨٨٧٥	٦٢٢٠٠
١١ -	دائرة الإحصاءات العامة		٣٣٥٩٢	٢٧٥٠٠	٤١٧٠٠
١١ -	دائرة التخزين والاستيراد والتصدير		١٦٦٨٣٥	٢١٤٦٤٠	١٥٧١٠٠
١١ -	دائرة التسويق الزراعي		٣٢٦٢٠	٤١٩١٢	٣٢٦٠٠
١٢ -	وزارة المواصلات		٨٩٦٠٣٦	١٤٥٦٦١٧	١١٦٢١٠٠
١٣ -	وزارة المالية		٦٧٤٨٣٠٩	٤٢٤٠٩٩٦	٣٤٨٩٧٥٠
١٣ -	دائرة ضريبة الدخل		١٥٧٣٠٦	١٤٠٧٨٠	٩٦٨٠٠
١٣ -	دائرة الموازنة العامة		٩٤٤٥	٩١٥٠	٨٢٠٠
١٣ -	دائرة الأراضي والمساحة		١٩١٥٧٢	١٩٤٢٥٤	١٧١٢٠٠

مكتبة مجلس النواب

## تابع خلاصة النفقات

رقم	الفصل	ل	عنوانه	النفقات الفعلية المتكررة والراسمالية	إعادة تقدير المصروفات المتكررة والراسمالية	تقدير المخصصات المتكررة والراسمالية
٦٤/٦٥	٦٦/٦٥	١٩٦٦	دينار	دينار	دينار	دينار
٢٢٥٦٧٦	٣١٢٠٧٢	٢٩٧٨٠٠	١٣٪ - الجمارك			
٦٣٢٦٨٦	٧١٣٩٠٠	٥٦٢٤٠٠	١٤ - وزارة الخارجية			
٥٧٩٦٩	٧٣٤٧٩	٦٣٣٧٠	١٥ - وزارة الانشاء والتعمير			
١٣١٣١٩٨	١٥٤٦٤٧٧	١٦٩٦٩٢٠	١٦ - وزارة الصحة			
٨٤٩٣٦	٨٧٨٤٥	٧٤٢١٠	١٧ - الشرطة			
٧٢٢٤٦	٧٩١٨٠	٦٥٣٥٥	١٨ - ديوان المحاسبة			
١٧٨٩٧	١٦٩٢٥	١٤١٥٥	١٩ - ديوان الموظفين			
٤٠٥٩٩٢	٤٥٤٧٤٠	٥٥٠٦٥٥	١/٢٠ - وزارة الاعلام			
٩٠٦٤١	٩٣٤٢٠	٩٦٢٨٥	٢/٢٠ - دائرة الآثار			
١٤٣٩٢٢	١٦٨٣٥٠	١٩٠٦٢٠	٣/٢٠ - سلطة السياحة			
٢٣٧٧٠٨	٤٧٨٠٧٥	٥٢٢٥٥٥	٢١ - سلطة المياه المركزية			
٣٤٠٢٤٣٣	٥٠١٨٦١٢	١٢٠٧٦٥٨٩	٢٢ - مجلس الاعمار			
٣٠٥٥٣٢	٢٥٠٠٠٠	١١٥٠٠٠	٢٣ - سلطة قناة الغور الشرقية			
٢٣٤٩٩	٨٣٦٣٤٢	٦٠٨٠٠٠	٢٤ - وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية			
٤٣٧٧١	٦٥٠٧٨	٧٩٢٦٣	١/٢٥ - وزارة المواصلات / طيران، ميناء، سكك			
١٤٥٤٤٥	١٨٣٣٢٤	٢٥٣٧٦٨	٢/٢٥ - الطيران المدني			
٤٣٤٣٥١٦٨	٤٦٧٦٧٨٨١	٥٢١١٠٧١٥	المجموع العام			

## الفصل ١ - البلاط الملكي الهاشمي

## النفقات المتكررة

رقمها	المادة	النفقات الفعلية	إعادة تقدير النفقات	النفقات المقدرة	إيضاحات
٩٦٥/٩٦٤	٩٦٦/٩٦٥	١٩٦٦			
					مخصصات جلالة الملك المعظم الاسرة المالكة
٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠	٣٦٠٠٠	١ - مخصصات جلالة الملك المعظم		
٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٢٥٠٠	٢ - مخصصات جلالة الملك طلال واسرته		
٣٦٠٠	٦٠٠٠	٤٥٠٠	٣ - مخصصات سمو ولي العهد		
٦٠٠٠	٦٠٠٠	٤٥٠٠	٤ - مخصصات سمو الأمير محمد		
٣٦٠٠	٣٦٠٠	٢٧٠٠	٥ - مخصصات سمو الأمير نايف		
٤٦٨٠	٤٦٨٠	٣٥١٠	٦ - مخصصات افراد الاسرة المالكة		
٩٥٨٨٠	٩٨٢٨٠	٧٣٧١٠	المجموع		
			١٠ - الرواتب والاجور والملاوات		
١٢٤١٧	١٢٥٠٠	١٢٣٢٠	١١ - رواتب الموظفين المصنفين		
١٨٧٨	٢٤٧٢	٢٠٨٠	١٢ - رواتب الموظفين غير المصنفين		
١٤٠٣	١٤٧٠	٢٢٠٠	١٥ - علاوات غلاء المعيشة		
١٢٣٢	١٤٤٠	١١٦٠	١٧ - الاجور الاضافية		
١٦٩٣٠	١٧٨٨٢	١٧٧٦٠	المجموع		
			٢٠ - النفقات الاخرى		
٢٠٩٦	٢٢٠٠	٢١٣٥	٢١ - اجور النقل وعلاوات السفر		
٢٣٩١	٧٥٠٠	١٣٧٥	٢٢ - لبرق والبريد والماء والكهرباء		
٠٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٢٤ - المنقرقة		
١١٥٣	٧٠٠	٩٠٠	٢٥ - اللوازم والمهمات		
٥٦٤٠	١٠٦٠٠	٤٧١٠	المجموع		
			٤٠ - الهبات والقوائد والرديات		
١٤٩٣٠	٣٦٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤١ - الهبات والاعانات والمكافآت		
٠٠٠	٠٠٠	٢٠٠٠	٤٧ - الالتزامات السابقة		
١٤٩٣٠	٣٦٠٠٠	٣٢٠٠٠	المجموع		
١٣٣٣٠٨	١٦٢٧٦٢	١٢٨١٨٠	مجموع الفصل		

تسديد التزامات سابقة لوزارة المواصلات/البريد

هكذا من الأصل



## النفقات المتكررة

الفصل ٢ : مجلس الأمة

رقمها	المادة	النفقات الفعلية	اعادة تقدير النفقات	النفقات المقدرة	إيضاحات
٩٦٥/٩٦٤	٩٦٦/٩٦٥	١٩٦٦			
١٠	الرواتب والاجور والملاوات	٩٣٤٢٩	٩٩٤٦٠	٧٧٢٠٠	
١١	الموظفون المصنفون	١١٨٣	١٤٤٢	١١٠٠	
١٢	الموظفون غير المصنفين				
١٣	الموظفون بعمود				
١٤	اجور العمال	٥٥	٠٠٠	٠٠٠	
١٥	علاوة غلاء المعيشة	١١٩٢	١٢٥٦	١٠٠٠	
١٦	علاوات فنية وعلاوات اخرى				
١٧	الاجور الاضافية				
١٨	التقاعد والتعويضات				
	المجموع	٩٥٨٥٩	١٠٢١٥٨	٧٩٣٠٠	
٢٠	النفقات الاخرى				
٢١	اجور النقل وعلاوات المفرو والميدان	١١٣٣	٥٣٥٠	٣٧٥٠	
٢٢	الايجارات				
٢٣	البرق والبريد والماء والكهرباء	١٣٧٧	١٣٠٠	٨٥٠	
٢٤	المفرقة	٢٢١	٥٥٠	٤١٦٠	منها (٣٧٥٠) ضيافة
٢٥	اللوازم والمهمات	٨٤٩	١١٠٠	٦٧٥	
	المجموع	٣٥٨٠	٨٣٠٠	٩٤٣٥	
٣٠	النفقات الرأسمالية				
٣١	اجهزة وآلات وأثاث	٧٧	٣٠٠	٣٧٥	
٣٢	استملاك وابنية وانشاءات				
٣٣	الاستثمارات				
٣٤	القروض				
	المجموع	٧٧	٣٠٠	٣٧٥	
٤٠	المهايات والفوائد والرديات				
٤١	المهايات والاعانات والمكافآت				
٤٢	التعويضات (عن الممتلكات)				
٤٣	المساهمات	١٦٧	٤٥٠	٧٥٠	
٤٤	البيئات العلمية				
٤٥	القروض				
٤٦	البرود من واردات السنين السابقة				
٤٧	الالتزامات السابقة				
	المجموع	١٦٧	٤٥٠	٧٥٠	
	مجموع الفصل	٩٩٦٨٣	١١١٢٠٨	٨٩٨٦٠	

## النفقات المتكررة

الفصل ١ : مجلس الوزراء وديوان الرئاسة

رقمها	المادة	النفقات الفعلية	اعادة تقدير النفقات	النفقات المقدرة	إيضاحات
٩٦٥/٩٦٤	٩٦٦/٩٦٥	١٩٦٦			
	رواتب رئيس الوزراء والوزراء				
١	رواتب رئيس الوزراء والوزراء	٠٠٠	٢٦٠٠٠	٢٠٣٤٠	
	المجموع	٠٠٠	٢٦٠٠٠	٢٠٣٤٠	
١٠	الرواتب والاجور والملاوات				
١١	الموظفون المصنفون	٣١٣٦٤	٩٦٠٠	٨٢٤٠	
١٢	الموظفون غير المصنفين	١١٥٢	١٣٢٠	١١٨٠	
١٣	الموظفون بعمود				
١٤	اجور العمال				
١٥	علاوة غلاء المعيشة	١٩١٢	٩٣٠	٧٩٠	
١٦	علاوات فنية وعلاوات اخرى	٦٧١٥	٧٦٠٠	٨٠٠٠	
١٧	الاجور الاضافية				
١٨	التقاعد والتعويضات				
	المجموع	٤١١٤٣	١٩٤٥٠	١٨٢١٠	
٢٠	النفقات الاخرى				
٢١	اجور النقل وعلاوات المفرو والميدان	٦٠١٧	٦٦٠٠	٦٠٠٠	
٢٢	الايجارات				
٢٣	البرق والبريد والماء والكهرباء	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٨٠٠	
٢٤	المفرقة	٢٥٩	٢٠٠	٢٠٠	
٢٥	اللوازم والمهمات	١٠٥٨	٩٥٠	٧٥٠	
	المجموع	٩٣٣٥	٩٧٥٠	٨٧٥٠	
٤٠	المهايات والفوائد والرديات				
٤١	المهايات والاعانات والمكافآت	١٠٨٠٠	١٠٨٠٠	٨١٠٠	
٤٧	الالتزامات السابقة	٠٠٠	٠٠٠	٣١٥٠	
	المجموع	١٠٨٠٠	١٠٨٠٠	١١٢٥٠	
	مجموع الفصل	٦١٢٧٨	٦٦٠٠٠	٥٨٥٥٠	

مكرر من الاصل



## الفصل ٢٢ : ٢٢ / ائتمالية - مجلس الاعمار

رقمها	المادة	رقمها	عنوانها	النفقات الفعلية ٩٦٥/٩٦٤	اعادة تقدير النفقات ٩٦٦/٩٦٥	النفقات المقدرة لسنة ١٩٦٦ ٩ اشهر	ايضاحات
النفقات الراسمالية الائتمالية (السنوات السبع)							
٢٤ - المتفرقة							
١ - التقيب عن النحاس	٧٧٦٧٩	٠٠٠	٤٥١٠٦	من الحبة الالمانية / ١٩٦٣			
٢ - تصميم خطة سكة حديد معان العقبة	٠٠٠	٥٠١٦٤	٦٥٣٩٢	من الحبة الالمانية / ١٩٦٤			
٣٢ - استملاك وابنية وانشاءات							
توسيع ميناء العقبة	١٦٩٧٤٧	١٣١١٩٢	١٢٠٨٠٠	من القرض الالمانى / ١٩٦٢			
٢ - بناء مستودعات ومحطة كهرباء	٠٠٠	٧٥٠٠٠	٦١٣٨٩٠	من القرض الالمانى / ١٩٦٥			
ولوازم لتخزين القوسفات							
٣ - مشروع القوسفات	٥٩٣٦٢	٧٨٥٠٠١	١٣٧١٥٢١	من القرض الكروني / ١٩٦٢			
٤ - مشاريع القرض البريطاني	٤٠٥٠٤٩	١٣٩٣٠٥٨	٠٠٠٠٠	انظر صفحة ١٣١ (أ، ب)			
٥ - المشاريع الاقتصادية والفنية	١٦٤٧٤٨٥	١٧٤٩٢٨٩	٢١٦٧٠٠٠	مساعدا ت اميركية جديدة ومدورة من سنين سابقة التفاصيل صفحة ١٣١ (ب، ج)			
٦ - قروض وكالة الائماء الدولية							
الاميركية	٠٠٠	٠٠٠	٣٥٧١٤٢٨	يوزع بموجب اتفاقيات بين الحكومتين الاردنية والاميركية			
٧ - بناء المستشفى العسكري	٠٠٠	٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	قروض علي			
٨ - انشاء ابنية مدرسية	٠٠٠	٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	قروض علي			

## الفصل ٢٢ : ٢٢ / ائتمالية - مجلس الاعمار

رقمها	المادة	رقمها	عنوانها	النفقات الفعلية ٩٦٥/٩٦٤	اعادة تقدير النفقات ٩٦٦/٩٦٥	النفقات المقدرة لسنة ١٩٦٦ ٩ اشهر	ايضاحات
١٢ - طريق عمان / البحر الميت							
١٣ - الادارة العامة							
١٤ - بناء طرق ومسالك سياحية							
١٥ - انشاء ملاحات تجارية لاهوتاس							
١٦ - مشاريع اخرى							
٦ - قروض وكالة الائماء الدولية الاميركية							
١ - طريق دائمة / الشونة							
٢ - طريق القدس بيت لحم							
٣ - مطار القدس							
٤ - الميكرو وويف							
٥ - مساهمة في مشاريع الكهرباء							
٦ - مشاريع اخرى							

هكذا في الأصل

